بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(27)

التخطيط الإجتماعي
لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة
بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية

بمناسبة السنة الدولية للأسرة 1994

إصدار

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(27)

التخطيط الإجتماعي

لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة

بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية

بمناسبة السنة الدولية للأسرة 1994

إصدار

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الإقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الاولى
1994 م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص . ب : 26303 ـ المنامة ـ البحرين
هاتف : 530202 ـ فاكس : 530753 ـ برقيا : تنفيذ

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعُمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

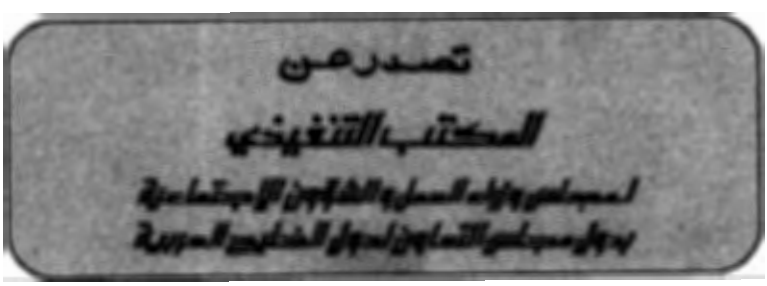

الإشراف العام : كامل صالح الصّالح

التحرير والإعداد : خلف أحمد العُصفور
جميل حميدان
فهيمة الزبيرة

العدد السابع والعشرون ربيع الثاني 1415هـ الموافق أيلول/سبتمبر 1994م

المحتويـــات

		الصفحة من الى
تقديم المدير العام :	.....	9 – 7
مقدمـــــــة :	.....	16 – 13
الفصـل الأول	: أهمية العمل مع الأسرة ومبرراته	27 – 17
الفصل الثانـي	: الأسـرة العربية الخليجيـة، خصائصها.. تحولاتها . . قضاياها	46 – 28
الفصـل الثالث	: تحـديد إحـتـيـاجـات الأسـرة : النمـاذج والمعـايير	74 – 47
الفصل الرابـع	: التخطيـط الإجتمـــــاعي : الأســـس والمحاوروالمضامين	100 – 75
الفصل الخامس	: المنهـجـيـات الفنيـــة في التـخطيط الإجتماعي للعمل مع الأسرة	124 – 101

الصفحة
من الى

الفصل السادس : مناهج وتطبيقات في تخطيط المشروعات الإنمائية للأسرة ..... 125 – 145

الفصل السابع : بعض النماذج الرائدة في التخطيط الإجتماعي للتنمية الشاملة للأسرة..... 146 – 155

الخلاصة : توصيات مستقبلية في التخطيط الإجتماعي لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة العربية الخليجية . . . . 156 – 158

تقديم المدير العام

في إطار الإسهام الجماعي المشترك للإحتفال بالسنة الدولية للأسرة، نظم المكتب التنفيذي في المنامة خلال شهر مارس 1994 ورشة عمل تدريبية خصصت لدراسة ومناقشة موضوع التخطيط الإجتماعي من أجل رصد وتلبية إحتياجات الأسرة العربية الخليجية، حيث أبرزت نتائج أعمال الورشة بأن مخططات العمل الإجتماعي مع الأسرة في أقطار مجلس التعاون الخليجي قد بلغت مستويات عالية من التقدم و التطور سواء على مستوى شمولية التوجهات والسياسات والمنطلقات أم على مستوى كفاءة التجهيزات والكوادر الوظيفية العاملة واتساع نطاق وامكانات المؤسسات وتنوع البرامج والأنشطة والخدمات المقدمة في مجال الإهتمام بشؤون الأسرة ورعاية أفرادها.

ومن خلال تقييم واقع التخطيط الإجتماعي في هذه الأقطار كشفت الآراء ووجهات النظر المطروحة من قبل المشاركين في الورشة عن المهام العاجلة التي يتعين انجازها في المرحلة المقبلة وخاصة في مضمار تعظيم جهود التنمية وربط أهدافها بقضايا الإنسان ومشاغله وبمتطلبات الأسرة وإحتياجاتها في مجتمع يواجه تحديات كبيرة وتحولات اكبر وتتسارع خطوات انفتاحه على العالم الخارجي في زمن قياسي غير مسبوق.

ان في مقدمة المهام المطلوب انجازها عاجلاً على صعيد منهجيات العمل وتخطيط المشاريع وإعداد البرامج تأتي أهمية تطبيق مبدأ إستراتيجية التنمية بالمشاركة ، وذلك من خلال توزيع المسؤوليات وتقاسم أعباء العمل بين مختلف أفراد وفعاليات ومؤسسات المجتمع الرسمية منها والأهلية ، وهي مسألة يتزايد الوعي بضرورتها باعتبارها من أهم عناصر السياسات الوطنية وأحد محاور العمل التنموي في المجتمعات المعاصرة.

وإذا كانت أقطار مجلس التعاون الخليجي قد أنجزت الكثير في مجال استكمال مشاريع البنى التحتية وتوفير المزيد من المرافق والخدمات الأساسية، فقد آن الأوان للتركيز على التنمية الإجتماعية بمفهومها الشامل المرتكزة على الأسرة وعلى الإنسان كغاية ووسيلة، والعمل من أجل إعداد العدة لتطوير قدرات الأسرة وتنمية طاقاتها وتوظيف إمكاناتها حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها الحيوية ودورها المصيري لتكون مرتكزاً قوياً من مرتكزات الأمن الإجتماعي وتعزيز الهوية الثقافية والكيان الوطني.

وحتى تكون الأسرة دائماً وأبداً في موقع القلب من عملية النهوض والتقدم الحضاري، فإن الإرتقاء بواقع الأسرة وبنوعية وجودها الإنساني لا بد وأن يتصدّر أهداف برامج التنمية، وبحيث تكون قضية تعزيز مقومات الأسرة في المجتمع مسألة تدخل في صلب الأولويات الوطنية، الأمر الذي يتطلب ترسيخ دور الأسرة وتدعيم وظيفتها الإجتماعية الخطيرة والمحافظة على العلاقات السليمة بين أفرادها، وفي إطار ما نادت به أحكام الشريعة السماوية السمحاء ومبادئ وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف من تأكيد على قيم ومثل ومفاهيم صلات القربى الحميمة وروابط التراحم والإلتزام العائلي ونظام التكافل الإجتماعي الإنساني الفريد.

من خلال ذلك كله يمكن لنا ضمان سلامة بناء الخلية الأولى الأساسية في نسيج المجتمع، وهي الأسرة الصالحة القادرة على تحمل مسؤولياتها في التنشئة الإجتماعية السويّة وتربية الأطفال ورعاية الأجيال الصاعدة من آباء وأمهات المستقبل ونساء ورجال الغد وتنشئتهم على روح الإيمان والعلم والعمل وغرس مبادئ الحق والواجب والإستقامة والمسؤولية في نفوسهم وسلوكهم تجاه وطنهم ومجتمعهم وتجاه محيطهم الإنساني الأوسع.

لقد اتخذ هذا الكتاب طابع التوجهات العامة، لذلك فقد اشتمل على إطار وتصورات منهجية مرنة في تحديد مهام عملية التخطيط الإجتماعي وتوظيف

أدواته لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة، كما حاول تقديم بعض الصيغ النظرية والأسس التطبيقية لبرامج تنمية الأسرة العربية الخليجية، فضلاً عن عرض عدد من الخطوات والأساليب الفنية في مجال إعداد مثل هذه البرامج إضافة الى التعريف بنماذج منها وطرح بعض التجارب القطرية الدالّة.

ويبقى هذا الكتاب أخيراً، ثمرة من ثمرات العمل الفريقي الناجح، كما انه يمثل جهداً متميزاً للدكتور مصطفى حجازي الذي تولى مسؤولية الإشراف العلمي على سير برنامج ورشة العمل التدريبية للتخطيط الإجتماعي، والذي قام بتحليل وتوليف ما توفر لها من مادة علمية قيّمة كان له النصيب الأوفر في إعدادها فجاءت بهذا النسق من التسلسل والمعالجة الميسّرة التي استهدفت حسن إستفادة المهتم والقارئ الكريم.

واذ يقدم المكتب هذا الإسهام المتواضع بمناسبة الإحتفال بالسنة الدولية للأسرة فلا يسعه إلا أن يتقدم بكلمة شكر وامتنان واجبة إلى الدكتور حجازي على مابذله من جهد قيّم وكذلك إلى الدكتورة سبيكة النجار على مشاركتها الطيبة وإلى كل من أسهم وتعاون مع المكتب في سبيل إعداد ونشر هذه المادة التي نأمل أن تكون إضافة جديدة للمكتبة العربية في مجال الدراسات المتعلقة بالتخطيط الإجتماعي والأبحاث التي تتناول شؤون رعاية الأسرة وقضايا تنمية المجتمع.

والله نسأل دوام التوفيق.

كامل صالح الصالح
مدير عام المكتب التنفيذي

من أوراق ورشة العمل التدريبية

حول

التخطيط الإجتماعي لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة الخليجية

أسس علمية في التخطيط الإجتماعي

ومنهجياته الفنية وتطبيقاته العملية

تحرير

الدكتور مصطفى حجازي

رئيس قسم علم النفس - جامعة البحرين

مقدمـــــة

يقوم محتوى هذا الكتاب على الأوراق العلمية التي أعدت لورشة العمل التدريبية التي نظمها المكتب التنفيذي حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية، كما يستمد مادته من مضمون التقارير القطرية التي قدمها ممثلو أقطار مجلس التعاون الخليجي المشاركون في أعمال الورشة عن برامج وخطط التنمية الأسرية في دولهم وانجازاتها ومشاريعها المستقبلية ، حيث تضمنت هذه الأوراق والتقارير تجارب رائدة ومعطيات غنية غطت كل مجالات العمل مع الأسرة مستفيدة في ذلك من الوثائق والاستراتيجيات والمنهجيات المعاصرة عربياً ودولياً في هذا المجال .

ولقد قام المشرف العلمي للورشة بتحرير المادة العلمية التي توفرت، واعادة صياغتها في ضوء المناقشات التي دارت في جلسات عمل الورشة وما انتهت اليه مجموعات العمل فيها من نتائج، حيث جاءت هذه المادة وفق منظور تحليلي توليفي في الفصول السبعة التي اشتمل عليها هذا الكتاب والتي تمثل في مجموعها منطقاً متماسكاً في خطوات متسلسلة تحيط بأبعاد التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة، ولقد تمت الاشارة في مواضع عديدة الى المصدر الذي أخذت منه المعلومات، اما حين لا ترد مثل هذه الاشارة فيغلب ان يكون ذلك من ضمن الاوراق التي أعدها المشرف العلمي للورشة، أو من ضمن الجهد التوليفي الذي قام به .

إن الفصل الأول من هذا الكتاب يطرح القضايا المتعلقة بأهمية تنمية الأسرة راهناً في المجتمع العربي الخليجي، وارتباطها بالسنة الدولية للأسرة وتوجهات الأمم المتحدة على هذا الصعيد، ويتضح منها مدى إعادة الإعتبار عالمياً للأسرة بعد أن طال تغييبها في الحضارات الغربية الصناعية . وبعد أن دفع الغرب ثمناً باهظاً لهذا التغييب على صعيد تفاقم مشكلاته الإجتماعية وتراخي قيمه وتصدّع بنيانه .

في حين يرصد الفصل الثاني الملامح الرئيسية للأسرة العربية الخليجية في شرائحها الحضرية والريفية، وأسر الإسكان الجديد. فيعرض خصائص كل من هذه الشرائح، ويبين قضاياها الرئيسية التي يجب التعامل معها في التخطيط الإجتماعي.

ويتم في الفصل الثالث طرح ومناقشة نماذج وأساليب تحديد إحتياجات الأسرة. فيقدم عدداً من هذه النماذج. ويطرح قضية أساسية تتمثل في التحول الرئيسي في تلبية إحتياجات الأسرة من مستوى الحاجات الأساسية، إلى مستوى الحاجات الإجتماعية التي تفتح مجال التنمية الشاملة وصولاً الى الارتقاء بنوعية الحياة وبناء الانسان الفاعل المقتدر المعافى والمتكامل والملتزم. وهو مايشكل لبّ الفلسفة المستقبلية في التخطيط الإجتماعي. وينتهي هذا الفصل بتقديم مؤشرات إحصائية إجتماعية تساعد على الدرس المنهجي لاحتياجات الأسرة وتشخيصها كمياً، مما يشكل خطوة هامة على صعيد فاعلية البرامج.

ويتقدم الفصل الرابع خطوة إضافية فيعالج قضايا التخطيط العام في معناه ومقوماته وعملياته ومراحله. وهو مايشكل تمهيداً لبحث موضوع التخطيط الاجتماعي عموماً في مختلف أبعاده، وبنظرة شمولية، وما يرتكز إليه من مقومات ومحاور. ثم تتم نقلة الى تطبيقات التخطيط الإجتماعي العام على العمل مع الأسرة وتنميتها الشمولية. وهنا أيضاً تطرح الأسس والمبادىء الهادية والمحاور والمجالات التي تمثل موضوعات برامج الأسرة وتنميتها.

في الفصل الخامس تعرض المنهجيات الفنية التي تشكل الخطوات والعمليات الرئيسية للتخطيط الإجتماعي إنطلاقاً من تشخيص الإحتياجات وأبرزها: تحديد الغايات الكبرى وما يندرج تحتها من أهداف تشغيلية في تخطيط البرامج وتنفيذها، وتحليل بيئة المشروع بإمكاناتها ومقوماتها، مما يجعل العمل قائماً على معرفة وثيقة بالميدان ويسمح بالتجذر فيه والبناء عليه، والانطلاق من إمكاناته

وخصائصه، وعمليات المتابعة والتنفيذ، وتقويم البرامج. وهنا تطرح بالضرورة قضية التنمية بالمشاركة وأسسها النظرية والمنهجية وإمكاناتها ومعوقاتها . ومعها تطرح قضية الهيئات الأهلية في وظائفها وتنظيماتها وأهدافها وإمكاناتها وعملياتها، بإعتبارها الهيئات التي تتحمل مسؤولية التنمية بالمشاركة.

بعد ذلك يطرح الفصل السادس نماذج تطبيقية لبرامج تنمية الأسرة تشكل أمثلة على التخطيط العملي لبعض هذه البرامج في خطواتها الإجرائية ، مما يكسب هذا الكتاب طابعاً تطبيقياً لكل الأسس التي تم طرحها في الفصول السابقة.

ويعزز الفصل السابع هذا الطرح للنماذج العملية التطبيقية من خلال إستعراض عدد من البرامج الرائدة في مجال التنمية الشاملة للأسرة. وهي تجارب فعلية تقوم في هذا القطر أو ذاك من أقطار مجلس التعاون الخليجي. وتكمن أهميتها في أنها تتعرض إلى جوانب حيوية من عملية التنمية. وهي نماذج تتكامل فيما بينها من خلال تبادل الخبرات بين دول المجلس، مما يدفع التخطيط الاجتماعي قدماً ويعزز مسيرته، ويرفع من فاعليته.

ويخلص الكتاب بعد هذا كله الى عرض التوصيات التي خرجت بها أعمال الورشة التدريبية. وإذ تكمن أهمية هذه التوصيات في طابعها الشمولي المتكامل من ناحية وتوجهها المستقبلي من ناحية ثانية، وإهتمامها بتنسيق الجهود التنموية للأسرة العربية في دول الخليج من ناحية ثالثة. فانها تشكل بالتالي موجهات للعمل يمكن للخطط الوطنية ان تأخذ منها مايتلاءم مع إحتياجاتها وخصائصها وظروفها.

وفي الختام، فانه اذا قدر لهذا الكتاب، وبصيغته المنجزة هذه، أن يكون أداة اسهام وتعزيز للجهود الطيبة المبذولة في مجال التخطيط والتنمية الشاملة للأسرة في أقطار مجلس التعاون الخليجي، فان الفضل في ذلك انما يرجع الى جهود فريق

الاشراف العلمي للورشة والمكون من المسؤولين بالمكتب التنفيذي ومعدّ هذا الكتاب و الدكتورة سبيكة النجار، فلقد كان عملاً فريقياً جماعياً تكاملت في اطاره الاسهامات والمسؤوليات والمهام وانعكست ايجابياً وفاعلية من خلال التخطيط لأعمال الورشة واعداد مادتها العلمية وادارة جلساتها بكفاءة متميزة.

وقبل هذا، لابد من الاعتراف بالفضل لذويه في شخص سعادة المدير العام للمكتب التنفيذي الذي تابع أعمال الاعداد للورشة وتنفيذها بحرصه المعهود مقدماً لفريق العمل دعمه اللامحدود، مما كان له الأثر الواضح فيما تحقق من نجاح.

والله ولي التوفيق . .

أ. د. مصطفى حجازي

الفصل الأول
أهمية العمل مع الأسرة ومبرراته

أولاً - لماذا الأسرة الآن :

1 - الاهتمام بالأسرة وقضاياها يشكل أولوية كبرى من أولويات العمل الإجتماعي العربي الخليجي إنطلاقاً من أحكام الشريعة السمحاء وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ومن القيم والتقاليد العربية الأصيلة الراسخة. لاتأخذ الأسرة مكانتها بإعتبارها دعامة المجتمع ونواته الحية، بقدر مايوليه إياها الدين الإسلامي الحنيف. إنها الأصل في النظرة إلى أحوال المجتمع والمرجع الحاكم في التعاطي مع قضاياه. والأسرة كانت، ولازالت المؤسسة الأم من بين المؤسسات الناظمة لحياة الانسان. فالاهتمام بها كان من الثوابت على الدوام.

ويبين الاهتمام الدولي الراهن بالأسرة، كما يظهر زخم العودة إليها بعد تفاقم الآفات الاجتماعية في الغرب الذي عمل جاهداً طوال قرون على تحطيم الأسرة لصالح الفردية، وإفراغها من معظم وظائفها النفسية والاجتماعية، وتفتيتها وصولاً إلى حالة تنذر بخطر القضاء عليها. كم جلب هذا التوجه من آفات ومآزق إجتماعية وإنهيار في القيم مع إستفحال روح الأنانية الفردية، وتفشي مشاعر الغربة والاستلاب والضياع، وإنجراف في الملذات الآنية تعويضاً وهمياً عن الروابط الانسانية الأصيلة وقيم الجماعة والتراحم والتكافل والتوادد، يبين ذلك كله مدى تمشي الشريعة الاسلامية السمحاء مع طبيعة الإنسان، ومدى تلاؤمها مع تلبية إحتياجاته الكيانية الأساسية. فإذا كان الغرب يعود راهناً إلى الأسرة ويعيد إليها الاعتبارفحري بنا أن نتمسك بتراثنا وعراقتنا، ونجدد العزم على صون نقاط المنعة فيه من خلال تعزيز مكانة الأسرة العربية الاسلامية. وليس ذلك من باب التمسك بالأصالة كغاية في حد

ذاتها على أهميتها بل وعياً منا بمدى حيوية دور الأسرة في صون المجتمع والفرد والهوية والكيان سواء بسواء.

2 - فالأسرة تقع في موقع النواة في شبكة المؤسسات الاجتماعية التي تنظم حياة الناس وتوجه سلوكاتهم وتؤطر نشاطاتهم. المجتمع يتكون من شبكة من المؤسسات الفاعلة التي تقوم بوظائفه، من خلالها تتجسد شرائعه وقوانينه ونظمه وقيمه. وتشكل الأسرة، بما هي المؤسسة النواة، القاسم المشترك لفعل وتأثير المؤسسات الإجتماعية الأخرى. إنها تلك القوة المركزية الجاذبة التي تكفل التماسك الاجتماعي. وبمقدار متانتها تتعزز متانة البنيان الإجتماعي.

3 - والأسرة في مكانتها هذه هي منطلق تكوين الهوية الثقافية الوطنية وبناء الإنتماء. فيها تغرس بذور هذه الهوية، ومنها ينطلق كل شعور بالانتماء. من الأسرة والحي الى المدينة والمنطقة والوطن ووصولاً إلى الأمة والإنفتاح على الكون.

4 - والأسرة بإعتبارها الجماعة الأولى هي مركز ومنطلق بناء الهوية الذاتية - النفسية. وهي بالتالي ضمانة الصحة النفسية والحصانة والمتانة الشخصية بمقدار تماسك الأسرة وتآلفها وتعاطفها وحدبها على الأبناء وتقديم الحنان والحماية والشعور الأساسي بالأمان. كما بتقديم النموذج الراشد الناضج الذي يبني الطفل شخصيته من خلال تمثله.

5 - والأسرة بمقدار تماسكها وصحتها ورسوخ بنيانها هي منبع القيم السلوكية والتكيف مع المجتمع والجماعة والتوافق مع الذات. وهي بالتالي ضمانة الأمن الاجتماعي، والتماسك الإجتماعي، وأمن الهوية. فالأمن الإجتماعي وحصانة الهوية الثقافية يتناسبان طردياً مع صحة الأسرة ونمائها.

6 - والأسرة هي مركز بناء نظام العلاقات والعقلانية والتوجهات والقيم. بمقدار إستقامة أمورها تستقيم النظرة إلى الحياة، وبمقدار شيوع روح المحبة والتسامح والتكافل والتعاضد والمساواة في علاقات أفرادها بعضهم ببعض تتأسس العلاقات الإجتماعية السليمة الفاعلة.

7 - قيام الأسرة بوظائفها الحيوية هذه، هو رهن بعافيتها ومتانة تكوينها، وتماسك أواصر الروابط ضمنها، وعلاقات التفاعل والتشارك مع محيطها. وكل جهد يبذل لتعزيز هذه الصحة وتلك المتانة هو تعزيز للمجتمع وتحصين لكيانه، وإرتقاء بفاعلية أنشطته.

8 - على أن قيام الأسرة بوظائفها الحيوية هذه، إنطلاقاً من متانة بناها وتماسك روابطها، هو رهن بمقدار ماتحظى به من دعم ومؤازرة من المجتمع المحلي، ورهن بمقدار صحة وسلامة هذا المجتمع وتقبله لها. وهو قبل ذلك رهن بالسلامة الإجتماعية العامة المتمثلة بالتشريعات والقوانين، وفرص الحماية والنماء.

9 - هناك إذن سلسلة تفاعلات متكاملة ومتبادلة التأثير مابين الصحة النفسية الشخصية والتماسك الأسري وسلامة الحياة المجتمعية المحلية والعامة. كلها تعزز بعضها بعضاً في إتجاه النماء.

10- وهناك على العكس من ذلك سلسلة تفاعلات متكاملة مابين الإضطراب الشخصي والتصدع الأسري والتفكك والتراخي الإجتماعي، تذهب في إتجاه فقدان الحصانة الثقافية والوطنية.

فالإهتمام بالأسرة ليس إذن مجرد تمسك بالأصالة وإعتزاز بها، ولا هو نوع من مسايرة لموجات الإهتمام الدولي بالقضايا الإنسانية، بل هو في الأساس فعل بناء للمستقبل وصيانة للكيان. وكل جهد يبذل على هذا الصعيد يتجاوز وظيفته

الجزئية ليصب في مشروع تنمية المجتمع . العمل الاجتماعي مع الأسرة ليس نشاطاً ثانوياً من ضمن الأنشطة الإجتماعية، بل هو في البدء، كما في النهاية، جهد إستراتيجي حيوي في التعامل مع قضايا المصير.

ثانياً – السنة الدولية للأسرة في منظور الأمم المتحدة (*) :

تنبع أهمية تخصيص سنة للقيام بأنشطة تتعلق بالأسرة وطرح قضاياها الى الأسباب التالية:

1 – الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، إذ على الرغم من التغيرات التي عرفها المجتمع على مر التاريخ وانعكاس هذه التغيرات على الأسرة إلا أنها لازالت تمثل الرافد الأساسي لتلبية الحاجات المادية والعاطفية لأفرادها.

2 – الأسرة هي قلب العملية الاقتصادية في المجتمع باعتبارها المستهلك والمنتج للسلع وكذلك مصدر لإمداد المجتمع بالقوى العاملة. اذن فالأسرة هي المحرك الأساسي للتنمية بشكل عام.

3 – يشهد العالم في الوقت الحاضر تغيرات متسارعة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً من قبل. وقد أثرت هذه التغيرات ولا زالت تؤثر على الاستقرار العاطفي والمادي للفرد. وبما أن القيم الاجتماعية تتغير بشكل أبطأ بكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فإن استبدال القيم القديمة بأخرى جديدة يستلزم وقتاً طويلاً مما يجعل الفرد يعيش في حالة فراغ قيمي وعاطفي ولكنه يجد في الأسرة الاطار الذي يمده بالأمان العاطفي والمادي مما يستوجب علينا تقديم الدعم للأسرة لتمكينها من تأدية دورها المطلوب بشكل أكثر إيجابية.

(*) إعداد : د . سبيكة النجار، استناداً إلى أدبيات الأمم المتحدة في الموضوع.

4 - يبدي المجتمع الدولي قلقه على مستقبل الأسرة لذا تتيح هذه السنة للأسرة الفرصة لإعادة الحسابات والتأمل في الشكل الأفضل لحماية الأسرة وتقديم الدعم لها.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا تخصيص سنة دولية للأسرة في هذا الوقت بالذات؟ للإجابة على هذا التساؤل ترى الأمم المتحدة إنها عملت على مدى الخمسة عقود الماضية على رفع مستوى الوعي العام للجماهير والحكومات بقضايا أساسية مثل السلم والأمن ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رفع مستوى المعيشة في جو أكثر حرية. ومع ذلك فإن الدعوة لكل تلك الأمور لم تكن هدفاً بحد ذاته ولكنها وسيلة وخطوة أولى في سبيل إتخاذ وتبني الإجراءات والخطط المناسبة والعملية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأمم المتحدة تبنت العقود والسنوات والأيام العالمية المختلفة مثل يوم الطفل، يوم المرأة، السنة الدولية للمعوقين، الاحتفال بالشباب، العقد العالمي للمرأة وغير ذلك. وقد تركزت معظم الأنشطة في تلك المناسبات على قطاع معين وجاء الوقت الآن لتأطير كل هذه المواضيع في اطار واحد وتناولها ككل لايتجزأ. وبما أن الأسرة هي المجال الذي يتم من خلاله خدمة كل تلك القطاعات مجتمعة ونظراً للقلق المتزايد الذي يبديه المجتمع الدولي على مستقبل الأسرة فقد وافقت الجمعية العمومية في اجتماعها الحادي والأربعين المنعقد عام 1990 على اعتبار عام 1994 عاماً دولياً للأسرة.

وبما أن السنة الدولية للأسرة تدعو إلى إتخاذ السياسات المحلية والعالمية لتعزيز وضعية الأسرة فإنها تركز بالتالي على مساهمات الأفراد والمنظمات المحلية وكذلك الحكومات. ومن المؤمل أن تبرز هذه الأنشطة نقاط القوة والضعف في البناء الأسري وتدرس المشاكل التي تعاني منها الأسرة وقدرات الأسر في مختلف أنحاء العالم وتقترح حلولاً وإجراءات مستقبلية لحماية الأسرة.

شعار السنة الدولية للأسرة :

إذا ألقينا نظرة على تصميم الرسم لهذا الشعار نرى قلباً في الوسط يحتضن قلباً آخر ويظللهما بيت مفتوح من أحد أطرافه. القلبان يرمزان الى الأسرة والتي تتكون في الأساس من شخصين. كما إن القلب هنا يرمز الى الحب والمودة والألفة وكل هذه الأمور شرط أساسي لبناء أسرة سعيدة ومستقرة. إلى جانب أن القلب هو عصب الحياة في جسم الإنسان إذا اختلت وظيفته تأثر الجسد بكامله وإذا توقف تنتهي الحياة. والشيء نفسه يصح في علاقة الأسرة بالمجتمع. فالأسرة هي قلب المجتمع. فإذا حدث فيها أي خلل ولم تستطع تأدية وظائفها الإجتماعية أثر ذلك تأثيراً كبيراً على حياة الأفراد والمجتمع ككل. ويرمز السقف إلى الأمان والطمأنينة التي توفرهما الأسرة لأفرادها وتظللهم بها. الجزء المفتوح في الرسم يرمز إلى الاستمرارية مع شيء من عدم اليقين بشأن مستقبل الأسرة.

الأهـداف :

تدعو السنة الدولية للأسرة الحكومات والمنظمات الأهلية والعالمية الى اتخاذ القرارات والاجراءات لتحقيق الأهداف التالية:

1 - زيادة الوعي بقضايا الأسرة وابراز أهميتها والتشديد على تفهم متطلباتها ومهامها وتعزيز المعرفة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تؤثر على افرادها.

2 - التركيز على حقوق جميع أفراد الأسرة وواجباتهم.

3 - تعزيز المؤسسات الاجتماعية لتتمكن من وضع وتنفيذ ورصد السياسات المتعلقة بالأسرة.

4 - تشجيع الجهود الرامية إلى حل المشاكل التي تؤثر على الأسرة وتتأثر بها.

5 – تعزيز امكانيات وقدرات الجهود الأهلية والإقليمية والوطنية لتصبح قادرة على تنفيذ البرامج المتعلقة بالأسرة.

6 – تحسين التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية والإقليمية والدولية لدعم تلك الفعاليات.

7 – الإرتكاز على نتائج الأنشطة الدولية السابقة والمتعلقة بالمرأة والطفل والشباب والمسنين والمعاقين.

أهم المبادىء التي ترتكز عليها الأنشطة:

1 – الإسترشاد بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي.

2 – التركيزعلى احتياجات جميع الأسر مهما اختلفت أنماطها ومناطقها.

3 – تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية أيا كان مركز كل فرد داخل الأسرة وأيا كان شكل وظروف الأسرة.

4 – تدعيم الأسرة وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بمهامها وتجنب تقديم بدائل لهذه المهمات.

5 – الحرص على أن تمثل السنة الدولية للأسرة مناسبة في إطار عملية تنمية مستمرة. فهي مناسبة لاتخاذ التدابير لتقييم التقدم المحرز ورصد العقبات التي تعوق تقدم الأسرة وإجراء متابعة لما تحقق من إنجازات في المستقبل.

بعض الأمور المقترح تنفيذها خلال السنة الدولية للأسرة:

اقترحت الأمم المتحدة بعض الأنشطة لتنفيذها ومتابعتها لتحقيق الهدف الأساسي من السنة الدولية للأسرة. كما انها اصدرت بعض الدراسات للاستعانة بها في هذا المجال. وعقدت اللقاءات الاقليمية لتبادل الآراء حول الإعداد لهذه السنة. ويتبين من خلال تلك الأدبيات إن السنة الدولية لاتعني وزارة أو مؤسسة معينة بل إنها تشمل العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية على حد سواء بما في ذلك الوزارات المختلفة كل في مجاله إلى جانب الجمعيات الأهلية ومراكز البحوث والجامعات. وتحث الأمم المتحدة الدول الأعضاء على تبني الخطط والأنشطة كل حسب قدراته وظروفه إلا أنها تقترح أن تتركز الفعاليات على المجالات التالية:

أولاً - السياسات والاجراءات الحكومية:

1 - ايجاد أفضل السبل لتحسين القدرة المؤسسية الوطنية لتمكينها من وضع السياسات والاستراتيجيات وتحديد الأولويات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. فالمعروف ان الكثير من السياسات الحكومية تؤثر تأثيراً كبيراً على الأسرة والأفراد. فسياسة الحكومة حول تنمية القوى العاملة مثلاً لابد وأن تؤثر سلباً أو إيجاباً على أفراد الأسرة جميعاً. لذا يجب مشاركة وتعاون الجهات الرسمية والأهلية في وضع الخطط وترجمتها الى برامج وتدابير عملية وتعيين المسؤوليات وتحديد الموارد واستعراض السياسات وتقييمها وتعديلها.

2 - تشجيع وسائل الاعلام على المساهمة في حل القضايا الأسرية ورفع الوعي الشعبي. ويتطلب هذا تحديد القضايا وتوضيحها للمسؤولين وصانعي القرار لتمكينهم من اتخاذ الوسائل الفعالة لرفع الوعي الأسري.

3 - التركيز على ضرورة التغيير للوصول إلى النمو والتقدم في مجال الأسرة مع

التأكيد في الوقت ذاته على الحفاظ على الأسرة كمؤسسة اجتماعية. وهذا يتطلب مشاركة كافة المؤسسات الأهلية والحكومية من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة.

4 - اتاحة فرص التعليم للجميع وتشجيع الأمهات الشابات اللواتي حالت ظروفهن دون اتمام دراستهن على مواصلة تعليمهن وتهيئة الظروف المناسبة لذلك. هذا بالاضافة الى تمكين الوالدين من اختيار التعليم الأنسب لأبنائهم.

5 - تشجيع البحوث والدراسات حول الأسرة بهدف استنباط سياسات وبرامج التنمية الأسرية والاجتماعية وتركيز هذه الدراسات على الجوانب الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

6 - حماية الأسرة من الفقر والآثار السلبية الناتجة عن التغيرات الاجتماعية المفاجئة والتي تؤدي الى انهيار الأسرة وتفككها وما يتبع ذلك من ازدياد الضغوط على الخدمات العامة.

7 - تشجيع الاعتماد على الذات وإيجاد برامج لرفع دخل الأسر الفقيرة.

8 - تعزيز ودعم الجهود الرامية الى تحسين الحالة الغذائية والصحية والسكانية وتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل وايجاد السبل للوقاية من الحوادث والعجز.

ثانياً - العلاقات الأسرية :

1 - تعزيز المشاركة في المسؤوليات واتخاذ القرارات التي تهم الأسرة في جو عائلي يسوده التفاهم والإتحاد.

2 - خلق جو من الإحترام المتبادل والثقة والدعم في داخل الأسرة وهذا يتطلب

القابلية للإستماع للرأي الآخر بموضوعية، وتقدير آراء جميع أعضاء الأسرة. والمساندة المتبادلة بينهم في الحياة واحترام حق كل فرد في رسم حياته الوجدانية واختياراته.

3 - الإمتناع عن استعمال التهديد في علاقة أفراد الأسرة بعضهم ببعض، ومنع جميع أشكال العنف داخل الأسرة بما في ذلك اساءة معاملة الأزواج والاطفال والمسنين والمعاقين.

4 - تعزيز الأسرة كقاعدة لمنع الجنوح والجريمة وتأهيل الضحايا ومرتكبي الجرائم. ودعم دورها في حماية أفرادها من إساءة إستعمال المخدرات والكحول والمساعدة على الكشف المبكر عن المدمنين وتأهيلهم.

5 - الحرص على الأمانة والإخلاص وروح المسؤولية في علاقة أفراد الأسرة بعضهم ببعض. وهذا يتطلب بالضرورة إيجاد وسائل اتصال مفتوحة والاعتراف بالأخطاء وتحمل المسؤولية الشخصية عن المشاعر والأفكار والسلوك.

6 - تنمية أساليب سليمة للتحاور والنقاش في جو من العدالة بهدف الوصول إلى حلول مشتركة ومرضية للخلافات الأسرية وتقديم التنازلات المتبادلة من قبل جميع أفراد الأسرة بما يحقق وحدتها وترابطها.

7 - تعزيز المسؤولية الوالدية واعطاء القدوة الحسنة للأبناء عن طريق تجنب استعمال العنف لحل الخلافات العائلية بين الأزواج.

8 - تعزيز دور الأسرة كمعلم ومرب، ودعم امكانياتها لتوجيه واستغلال وسائل الإعلام والتقدم التكنولوجي بما يفيد العملية التربوية.

9 - تهيئة كافة الظروف لتمكين الأسرة من صياغة أنماط سلوكية وقيم إيجابية جديدة.

10 - حماية وتعزيز التآزر الوجداني والمالي بين أفراد الأسرة الواحدة وكذلك بين الأسر التي تربطها صلات القربى وذلك بهدف حماية ورعاية الأطفال والمسنين والمرضى والمعاقين.

11 - تعزيز قدرة الأسرة على اتخاذ قراراتها في الأمور المتعلقة بالإنجاب والمباعدة بين الولادات.

تلك هي الخطوط العامة التي رسمتها الأمم المتحدة وحثت الدول الأعضاء على دراستها وتبني ماينا سب ظروف كل منها. وتعتقد الأمم المتحدة أن هذه المناسبة ليست بيتاً جاهز البناء والتأثيث ليبحث كل واحد عن غرفة تلائمه ليسكن فيها. انها عملية وضع الأساس لهذا البيت مما يتطلب مساهمة وعطاء والتزام كل من سيسكنه مستقبلاً.

الفصل الثاني
الأسرة العربية الخليجية
خصائصها . . تحولاتها . . قضاياها

أولاً - الأسرة . . تعريفها وأنماطها :

(1) تعريف الأسرة الانسانيـــة :

تعرف الأسرة الانسانية على انها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (يقوم بينهما رابطة زواجية مقررة) وأبنائهما .

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة ، اشباع الحاجات العاطفية ، وممارسة ماأحله الله من علاقات جنسية ، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء .

والجماعة التي تتكون على هذا الأساس وتمارس هذه الوظائف تختلف في بنائها اختلافاً واضحاً ، ومن ثم يتعين عند تعريف الأسرة ان يتضمن التعريف الاشارة الى النماذج المحتملة لهذه الجماعة .

تقوم الأسرة على دعامتين :

أ - بيولوجية ، علاقات زواج ، علاقات دم .

ب - اجتماعية ، دينية ، ثقافية .

لذلك عند تحديد الاطار الثقافي والبيولوجي في تعريف الأسرة حاول «جيلين» ان يحدد أهم خصائص الأسرة من خلال وضعها في الاطار البيولوجي الثقافي الملائم ، فهي :

- تتميز بوجود رابطة زواجية بين عضوين على الأقل من جنسين مختلفين(امرأة ورجل).
- تعترف ببعض صلات الدم التي تنبني عليها مصطلحات القرابة والتزاماتها.
- تشير الى شكل معين من أشكال الاقامة.
- تقوم على مجموعة وظائف شخصية ومجتمعية تمارسها الأسرة.

(2) أنواع الأسرة :

1 - الأسرة النواتية (Nuclear Family) :

وتُعرّف الأسرة النواة بأنها جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي، ويعتبر هذا الشكل الخاص من أشكال الأسرة من أهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث، لأنه يعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية والأفكار والقوانين الإجتماعية العامة حول السعادة والاشباع الفردي. كما يعبر أيضاً عن عمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي في هذا المجتمع.

وتعد الأسرة النواة ظاهرة بارزة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لأنها تعتمد في تماسكها على الجذب الجنسي والصداقة التي تقوم بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء. غير انه سرعان ماتضعف الروابط الأسرية عندما يكبر الأبناء، سواء من خلال تأثير جماعات الأصدقاء، أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي.

من خصائص الأسرة النواة تميز اعضائها بدرجة عالية من الفردية والتحرر من الضبط الأسري، مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد على مصالح الأسرة ككل. وتمتاز الأسرة النواة بصغر حجمها حيث تتكون عادة من زوج وزوجة وابنائهما غير المتزوجين ولا يحدث الا نادراً وفي ظل ظروف استثنائية ان يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديهم.

ويرى كثير من الباحثين في علم الاجتماع الحضري ان هذا النموذج من الأسرة هو الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الحضرية.

2 - الأسرة المركبة (Compound Family) :

وتمثل نموذجاً أسرياً يصاحب نظام تعدد الزوجات حيث تتحد اسرتان نوويتان او أكثر عن طريق الزوج المشترك.

3 - الأسرة الزواجية (Conjugal Family):

أحد نماذج التنظيم الأسري الذي تكون العلاقات الأساسية فيه قائمة على محور العلاقة بين الزوج والزوجة اكثر من قيامها على العلاقات الدموية، ويقوم بالأدوار الهامة في هذا النموذج الزوج والزوجة وابناؤهما غير المتزوجين واذا ضمت الأسرة أقارب آخرين فان دورهم يكون سطحياً وثانوياً، ولا تشكل الأسرة في هذه الحالة أو تتحول الى أسرة ممتدة.

4 - الأسرة القرابية (الدموية) (Consanguine Family):

وتمثل أحد نماذج التنظيم الأسري الذي ينصب التأكيد الأساسي فيه على روابط الدم بين الآباء والأبناء، أو بين الأخوة والأخوات أكثر مما ينصب على العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة. ومعنى هذا ان علاقات القرابة الدموية تعلو على علاقة الزوجين. وتشكل الأسرة القرابية او تتحول عادة الى أسرة ممتدة يعيش في نطاقها جيلان او ثلاثة.

5 - مفهوم الأسرة الممتدة (Extened Family):

ومن خصائص هذه الأسرة انها :

- أسرة تتكون بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر، ولهذا تضم الأجداد وأبناءهم غير المتزوجين وابناءهم المتزوجين او (بناتهم) وكذلك احفادهم وتؤلف الأسرة القرابية (التي تنظم في ضوء علاقة الدم) عادة أسراً ممتدة، بينما لا تؤلف الأسر الزواجية (القائمة على العلاقة الزوجية) أسراً ممتدة، الا بعد جيلين أو أكثر.

- أسرة مركبة من أسرتين نوويتين أو أكثر بصرف النظر عما اذا كانت الأسرتان تنتميان الى نفس الجيل أو الى جيلين مختلفين، لكنهما لا يتحدان عن طريق الزواج التعددي.

6 - مفهوم الأسرة الأبوية (Patriarchal Family):

وهي صورة للتنظيم الأسري، يعتبر الأب فيه رئيساً ومركزالقوة وسلطته ذات طبيعة مطلقة ونهائية. وعادة ماينظر الى هذه الأسرة على أنها أسرة قرابية ممتدة (تنتظم في حدود القرابة الدموية ويكون الأب فيها أكبر أعضائها). وتعتبر الأسرة الصينية التقليدية، والأسرة في روما القديمة، من أوضح الأمثلـــة على هذا التنظيم الأسري. أما الأسرة الغربية الحديثة فقد انبثقت من صورة معدلة للأسرة الأبوية.

7 - مفهوم أسرة الوصاية (Family Trusteeship):

وهي أحد نماذج الأسرة يتميز بدرجة عالية من الوحدة بالمقارنة بأي نموذج أسري آخر مثل نموذج الأسرة الفردية، وتتجلى هذه الوحدة في غلبة المصالح الأسرية ككل على المصالح الفردية مهما كانت طبيعتها.

ويشتمل بناؤها على الأجداد والأجيال المقبلة التي لم تولد بعد. اما كونها أسرة وصاية فهذا راجع الى أن اعضاءها الأحياء يعتبرون اوصياء على دمها وحقوقها،

وملكيتها، واسمها، ومكانتها مدى الحياة، وتعتبر هذه الأسرة من زاوية أخرى أسرة ممتدة (تتضمن عدة أجيال حية) توجد في الثقافة الريفية حيث تكون الأسرة فيها وحدة اقتصادية. وتتولى أسرة الوصاية شؤون توجيه الأطفال وتنشئتهم تقليدياً.

(3) الأسرة الممتدة :

هي في العالم العربي عموماًوالخليجي خصوصاً أسرة زواجية وقرابية في آن معاً على صعيد العلاقات. وهي أسرة ابوية ووصاية وتوجيه على صعيد معايير السلوك والمكانات والأدوار.

وهناك تفاوت في وجهات النظر بين الباحثين الخليجيين والعرب. فمنهم من يذهب الى القول بشيوع الأسرة الممتدة تقليدياً واستمرارها حالياً. ومنهم من يثبت أن الأسرة الممتدة هي حالة محدودة النسبة، وان الشائع هو الأسر النواتية التي تقيم فيما بينهاعلاقات قرابة وصلات رحم.

ثانياً – الأسرة الحضرية الخليجية. . خصائصها وقضاياها :

يتناول العرض الأسرة الحضرية الحديثة بإعتبارها الأكثر تأثراً بالتحولات الإجتماعية التي حملتها الوفرة النفطية من ناحية وإتساع الإنفتاح على الدنيا في بعديها: الحضارة الغربية ومرجعياتها التكنولوجية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية من ناحية، والعمالة الوافدة وأبعادها الاجتماعية – الثقافية من ناحية ثانية. ويتم الحديث على محورين : التحولات والقضايا الراهنة.

(1) الخصائص العامة للأسرة قبل الوفرة :

هناك خصائص وسمات عامة تشترك فيها جميع الأسر وتتمثل في الآتي :

1 – كانت الأسرة بوجه عام مستقرة رغم الظروف الصعبة وقسوة الحياة المادية .

ولم يكن هناك مجال للطموحات المقلقة والمسببة لصور الصراع المعاصر .

2 - كانت الأنماط السلوكية في داخلها تتسم نسبياً بالاستقرار حيث أنها كانت تنتمي لمجتمع متجانس إلى حد ما . . ومن شأن التجانس وطبيعته تحقيق التوافق والتجاوب والتآزر وكافة صور التعاون التي تحدث شعوراً بالأمن الاجتماعي والمشاركات الوجدانية في مختلف المناسبات الاجتماعية .

3 - كان النظام الغالب على الأسرة هو نظام الأسرة المركبة او الممتدة أفقياً ورأسياً بمعنى أنها الأسرة الكبيرة التي تضم الجدين وأبناءهما الذكور المتزوجين وأحفادهما وحفيداتهما .

4 - كانت السلطة داخل هذه الأسرة تعتبر سلطة مطلقة ويتمتع بها رب الأسرة وهو « الجد » .

5 - كانت الأم داخل هذه الأسرة هي المسؤولة عن تدبير كافة احتياجات اعضائها نظراً للغياب النسبي للرجال في أعمال التجارة وصيد السمك واللؤلؤ وخلافه . الأمر الذي دفع بها تحت تأثير حاجة الأسرة الى المشاركة في زيادة دخلها وخروجها من المنزل للقيام بكافة الأعمال الاقتصادية البسيطة على النحو السابق عرضه .

6 - لم تكن الزوجة في هذه الأسر باختلاف انواعها في حلّ من تحمل كافة ألوان الضغوط والاضطهاد رغم الوظائف التي كانت مسندة لها أو متطوعة بها ، والتي تتعدى الوظائف المنزلية المعتادة .

7 - للظروف الاقتصادية القاسية التي كانت تئن تحت وطأتها الأسرة ظهر مؤخراً سلطان المال والعمل على تقديس أهميته مما دفع بالأب الى المبالغة في طلب المهر غالباً عندما يتقدم عريس لخطبة ابنته دون النظر لاعتبارات معينة مثل :

- رأى البنت ومدى موافقتها .
- مدى التوافق السني والعاطفي والثقافي بينها وبين المتقدم لخطبتها .

8 - كان المتبع وربما مازال في بعض الأسر في زواج الفتاة ان تكون الاولوية لأقربائها حيث الدافع لذلك تحقيق سلطة الأهل والابقاء على التقليد الاجتماعي ، ولا نبالغ إذا قلنا أنه كان هناك تماد في هذا الاتجاه بلغ منع زواج الفتاة طالما لا يوجد من اقربائها من هو في حاجة لها وأدى ذلك في كثير من الأحيان بجمع الرجل بأكثر من زوجة واحدة (*) .

9 - كان يغلب على الكثير من الأسر طابع الأمية فلم تكن الجهود المبذولة في مجال التعليم بالقدر الحالي . وكانت منافذ التعليم محدودة جداً ومتمثلة في جهود المطوع (معلم القرآن) وقد نجم عن انتشار الأمية ضيق الأفق وانتشار العادات غير الصحية والتمسك والاعتقاد في وسائل العلاج الشعبية .

10- رغم أن الأسرة في مجتمعنا كانت تستمد نظامها والقواعد المنظمة للعلاقات السائدة فيها من المفاهيم الاسلامية . إلا أنه لم يخل الأمر من حدوث انحرافات عن المفاهيم الصحيحة .

11- كانت وسائل الترفيه المتبعة في هذه الأسر يغلب عليها الطابع الشعبي في المناسبات . وكانت تؤدى بصور بسيطة غير مكلفة . تشارك فيها جميع أسرالحي (الفريج) أما فيما يتعلق بألعاب الأطفال فكانت تعتمد على القصص والأساطير واستخدام المواد الأولية المتوافرة في البيئة المحليةفي تشكيل ألعابهم .

(*) د. عائشة السيار، «الاسرة والتغير الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة» ، **مجلة شؤون اجتماعية**، جمعية الاجتماعيين بدولة الامارات العربية المتحدة، العدد التاسع، السنة الثالثة، مايو 1986، ص 8.

12 – لم تعرف الأسر في ذلك الوقت صور الاسراف والمبالغة في الكماليات والاهتمام بالمظاهر ، حيث كانت العلاقة السائدة هي علاقة الوجه للوجه وكان الالمام بحقائق الأسر وإمكانياتها معلوماً للجميع . فلم يكن هناك دوافع للتفاخر أو المباهاة .

13 – كان مسكن غالبية الأسر من المساكن البسيطة سواء من حيث البناء او الأثاث علاوة على أن الأدوات المستخدمة في داخله تعتبر من الأدوات الضرورية البسيطة لأداء متطلبات حياتها .

(2) التحولات بعد الوفرة :

لاحظنا أن الأسرة التقليدية مارست دوراً مركزياً في تدعيم وديمومة الأعراف الثقافية القبلية والقرابية عن طريق تمرير القيم الاجتماعية الى أبنائها جيلاً بعد جيل عبر القرون العديدة . ولو سألنا هل إن الأسرة العربية الخليجية اليوم ما زالت تنهض بذلك الدور في صيغته التقليدية ، نجد أن الأمر يختلف تماماً عما مضى . فالأسرة العربية الخليجية اليوم تتوزع على أصناف متعددة مازال بعضها قريباً – شكلياً على الأقل – من النمط التقليدي بينما ابتعد بعضها الآخر قليلاً أو كثيراً عن ذلك النمط . وهذا يعني بعبارة أخرى أن التقليدية الثقافية التي كانت تتمتع بنفوذ اجتماعي شامل لم تعد اليوم تمتلك ذلك النفوذ . ويظهر التحول الذي حصل في الأسرة الخليجية، من خلال المؤشرات الآتية :

1 – التقلص الديمغرافي البنيوي :

على الرغم من الزيادة السكانية لأقطار دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأخير من هذا القرن إلا أن الأسرة قد انكمش حجمها قياساً بما كانت عليه فى أزمنة أسبق . ويرجع ذلك كما هو معروف إلى تحلل الأسرة الممتدة Extended Family إلى أسر صغيرة (نواة) Nuclear Family . ومع انتشار النمط الأخير في المدن الخليجية برزت اتجاهات متعددة لعل من أبرزها نزوع

الأفراد للحرية والاستقلالية . ولعل هذا من أهم جوانب التحضر . وقد خلق انكماش الأسرة الديمغرافي والبنيوي سلسلة من الآثار تتمثل في الوضع الاقتصادي ومسؤولياته المحددة ، وانعزال أدوار الأفراد الوظيفية ، وضرورة الاعتماد الذاتي بدلا من الاتكال على الأقارب الأبعد .

2 - تناقض وانقطاع الأدوار :

الأدوار في النمط التقليدي للأسرة خضعت للنمطية وكانت تعكس استمرارية ثقافية واجتماعية واضحة عبر الأجيال المتمثلة في فئات الأجداد والأبناء والأحفاد. تلك الحالة من الانسجام والتكرارية لم تعد قائمة اليوم في الأسرة العربية الخليجية المعاصرة . إن سرعة التغير الجاري أوجدت فروقاً سلوكية ملموسة بين هذه الأجيال تبرز أداء الأدوار المتناظرة ، من ذلك أدوار الأمومة والأبوة والأخوة والجوار والصداقة . فالسياقات الحضرية الجديدة فرضت تعديلات كثيرة حالت دون استمرارية الأدوار في صيغها القديمة . وعلى الرغم من شحة المعلومات الأثنوغرافية (علم الانسان الوصفي) والاجتماعية نحن نعلم أن هناك تناقضاً وصراعاً يظهر بين كثير من الأدوار بسبب عدم انسجام المعايير المستجدة مع المعايير التقليدية . فقد تبرز مثل هذه الحالات الصراعية في سلوك الأفراد عندما يتعرضون للضغوط المتزامنة من جانب المعايير القبلية والمعايير الحضرية. من ذلك مثلاً الولاء للعشيرة أم الولاء للمؤسسة ، الفردية أم الجماعية ، العقلانية أم الانفعالية ، وغير ذلك من الثنائيات المتناقضة .

3 - اهتزاز التكاملية الإنتاجية :

الأسرة العربية الخليجية شأنها شأن الأسرة العربية في مناطق الوطن العربي الأخرى صارت - تحت تأثير قيم التحضر وتياراته - تمارس قواعد العمل المجزأ فردياً . بمعنى أن الأسرة الخليجية الحضرية بشكل عام قد توقفت عن كونها وحدة انتاجية متكاملة مادام أفرادها يؤدون أعمالاً منفصلة ومختلفة عن بعضها . اضافة إلى استحالة الأسرة إلى وحدة استهلاكية على الأكثر لأن أغلب

أعضائها يعتمدون في معيشتهم على جهود الأب الموظف او العامل او التاجر بعد أن كانوا جميعاً يشاركون في كسب المعيشة . ولا ننسى الإشارة أيضاً إلى طغيان روح الاستهلاك المظهري في واقع الأسرة الخليجية الحضرية . وهو استهلاك يقوم على التبذير الذي يهدف إلى اقتناص الاهتمام الاجتماعي من خلال البهارج والمقتنيات التي أصبحت تتشكل منها الحياة الترفيهية للحضر .

4 - تعدد خيارات الزواج :

هذا مؤشر يصعب اغفاله في أقطار الخليج العربي . فبعد أن كان الأفراد في سياقات التقليد القبلي يلتزمون عموماً بقاعدة زواج بنت العم أو بغيرها من القريبات ، نلاحظ اليوم انفتاحاً نسبياً في خيارات شريك الحياة . ومن المهم أن اعداد الزيجات التي تعبر الحواجز القبلية والاقليمية والطبقية وغيرها آخذة بالازدياد خصوصاً في المدن العربية الخليجية الكبيرة . ومن الواضح أن تغير أنماط الزواج دليل قوي على ضعف التعصب القبلي ونمو التفاعل الإنساني بين مختلف الفئات الاجتماعية والجماعات التي كانت شبه مغلقة . وهو تبدل في القيم والاتجاهات الايديولوجية الأصيلة التي لم تكن تصادق على الزواج بالغرباء . ففي إحدى البحوث المقارنة لوحظ أن أغلب الأمهات العربيات التي اشتملت عليهن عينة البحث يؤيدن حق الفتاة في إختيار شريك الحياة دون تدخل الأقارب في ذلك .

5 - اطراد التكافؤ الزواجي :

نلاحظ أيضاً عبر عقود التحضر العربي الخليجي القليلة الماضية اطراد التكافؤ في العلاقات بين الأزواج . ولعل ذلك يرجع إلى تقارب الأعمار بالدرجة الأولى بعد أن كانت كبيرة نسبياً في الماضي . فكم من الفتيات كن يزوجن عنوة لأشخاص في أعمار آبائهن . واضح أن هذا النمط من الزواج لا يحدث إلا نادراً في حواضرنا العربية الخليجية . ومع تحسن تعليم المرأة وزيادة فرص التوظيف والعمل أمامها ،

فإن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي فصلتها عن الرجل قد ضاقت كثيراً . وقد أدى ذلك إلى تحسن مستوى التفاهم بين الزوجين وازدياد فرص الحوار والاعتماد المتبادل . ومن طريف ما يلاحظ أن نمو تكافؤ الزوجين الحضر وتوثق الروابط العاطفية بينهما قد أدى - حسب بعض البحوث المقارنة - إلى تحرر الزوجات من سيطرة الأبوين والأقارب . كما أدى إلى تناقص خصوبة الزوجات الانجابية بسبب اتساع مشاركتهن في إتخاذ القرار بخصوص تنظيم شؤون الأسرة عموماً. إلى جانب عدم تفضيل الأزواج الحضر لكثرة الأطفال لعدم الجدوى الاقتصادية من ذلك في ظل الواقع الحضري الجديد . لاشك أن هذه صورة شاخصة في كثير من الأسرالعربية الخليجية المتحضرة .

حملت الوفرة معها انجازات كبرى على صعيد الأسرة في مجالات :

- إتساع آفاق المعرفة وتحصيل العلم والثقافة .
- إرتقاء مستوى المعيشة نتيجة لإشباع الحاجات الأساسية والضمانات الحياتية.
- الإستقرار والأمان .
- تحسن الصحة والتغذية والنظافة والطبابة والوقاية .
- توفر فرص التعليم للجميع .
- استيعاب المستحدثات في الآلات والتجهيزات .
- قيام مؤسسات اجتماعية تدعم الأسرة وخدماتها : دور حضانة ورياض اطفال ورعاية الأحداث والمسنين والمعاقين وغيرها.
- ظهور المرأة وانطلاقها في العلم والعمل .

(3) القضايا :

هناك في مقابل الإيجابيات قضايا حملتها معها الوفرة وكان لها آثار واضحة على كيان الأسرة من أبرزها :

1 – الركون الى الوفرة والانغماس في التنافس الإستهلاكي الذي انعكست آثاره على :

- الميل إلى المبالغة في متطلبات الزواج المختلفة من مهور وأثاث وإحتفالات وسواها .
- عزوف الشباب عن الزواج من المواطنات نظراً لهذه المتطلبات الكثيرة وبروز ظاهرة العنوسة .

2 – التحول في العلاقات الأسرية وإنصراف الزوجين إلى متابعة الرفاه ومتع الحياة على حساب الواجبات الوالدية مما أدى الى :

- إنحسار أدوار التنشئة ورعاية الأولاد وإيكال أمرهم إلى الخدم/ المربيات الاجنبيات .
- رشوة الأولاد بالعطايا المادية لتعويض إنحسار العطاء العاطفي والرعاية .

3 – سهولة التحلل من الروابط الزوجية مما أدى إلى :

- سهولة الإقدام على الطلاق والانفصال .
- الزواج من أجنبيات وخصوصاً الآسيويات .
- ضعف الروابط الأسرية وتحولها إلى بعدها الشكلي في الكثير من الأحيان .

4 – تراجع دور الأسرة المعياري القيمي المرجعي بالنسبة للأبناء مع ما يحمله من آثار مستقبلية على :

- اللغة الوطنية وإشكالاتها .
- الهوية الوطنية – الثقافية وتشوشها .
- الإنتماء وتناقضاته .
- إشاعة نماذج الرفاه والإستهلاك بدون جهد كافٍ لإعداد الذات للمستقبل .

- المرجعية الثقافية الغربية من خلال الطوفان الاعلامي الذي حل محـــل الأسرة في فرض قيمه السلوكية ومعاييره ، والنظرة إلى الحياة والـذات .
- المرجعية السلوكية التي حملتها ثقافة العمالة الوافدة .

5 - بإختصار تجابه الأسرة قضايا هامة تتعلق بكل من :
- تماسكها ومكانتها ووجودها .
- أدوارها في التنشئة والمرجعية وبالتالي في وظيفتها على صعيد الأمن الإجتماعي والإنتماء الثقافي .

ثالثاً - خصائص الأسرة الخليجية في الريف والبادية (*) :

تذكر الدراسات المتوافرة تحت أيدينا بأن مايميزالريف في أقطار مجلس التعاون الخليجي هو قلة عدد سكانه مقارنة بالـدول العربية الأخرى ، وتعزى هذه الدراسات السبب الى الوفرة المادية التي مكنت دول مجلس التعاون الخليجي من ادخال الخدمات الضرورية من كهرباء وماء وخدمات صحية وتعليمية وايضاً اسكان ، فتحولت بعض القرى الى ما يشبه المدن الصغيرة أو ضواحي مدن على مستويات عالية من التخطيط العمراني . والسبب الآخر هو الهجرة من الريف الى المدينة حيث تتركز فرص العمل ، والشيء نفسه يصدق على مناطق الرعي في البادية والتي عـــادة ماتقع بين القرى والصحراء الممتدة . اذ انتقل الكثير من البدو الرحل الى السكن في المدن . كما ساعدت مشروعات الاسكان على توطين العديد من الأسر البدوية .

خصائص الأسرة الريفية والبدوية :

سنحاول هنا باختصار تسليط الضوء على بعض مميزات الأسرة والمجتمع في الريف والبادية الا انه من الضروري التنويه هنا بقلة الدراسات التي تتناول الأسرة في منطقة الخليج وبالأخص في الريف والبادية ، لذا فنحن بحاجة الى تكثيف

(*) هذا الموضوع من اعداد د . سبيكة النجار .

الجهود البحثية في هذا المجال حتى نتمكن من التخطيط السليم لتلبية حاجات المجتمع الريفي والبدوي. ومن أهم تلك المميزات ما يلي :

1 - جاء التوسع العمراني على حساب الزراعة كما تقلصت أيضاً أهمية الرعي نتيجة الرخاء الاقتصادي لأقطار الخليج العربية ونتيجة لذلك لم تعد الأسرة وحدة الانتاج في القرية وانتقل الذكور للخدمة في المناطق الحضرية حيث تتوفر فرص العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص. وقد استعيض عن الفلاحين والصيادين بالعمال الأجانب مما لم يتح للمرأة الفرصة للمساهمة في الأعمال الزراعية كما كان عليه الحال في السابق. كما تأثرت الأسرة بالقيم السائدة في المدينة نتيجة لانتشار وسائل الاتصالات، تلك القيم التي ترسم الصورة المثالية للمرأة كزوجة وربة بيت فقط.

2 - لم تعد المجتمعات البدوية والقروية مكتفية بذاتها بل اصبحت معتمدة في اقتصادياتها على الخارج سواء في تلبية متطلباتها المعيشية أو لتسويق منتجاتها، واقتصرت الأنشطة الاقتصادية على أنواع محدودة جداً كتربية الدواجن وانتاج الالبان، وباختصار اضحت الأسرة مستهلكة أكثر منها منتجة وارتبطت اقتصاديات تلك المناطق بالسوق.

3 - شهدت المناطق الريفية والبدوية انحسار الأسرة التقليدية الممتدة لصالح الأسرة النواة. الا ان العلاقات الاجتماعية لا زالت ممتدة شأنها في ذلك شأن المناطق الحضرية. ولقد أدى التوسع في المشاريع العمرانية وظهور مدن ومستوطنات سكنية الى التسريع بظهور الأسرة النواة.

4 - وعلى الرغم من ذلك فانه لم تندثربعد الأسرة الممتدة في الخليج وهو ماتؤكده الدكتورة جهينة العيسى (*) فتقول انه مازال يسكن الأفراد حتى الآن في بعض القرى الشمالية من قطر في منزل مشترك مع زوجاتهم وابنائهم. لكل فرد

(*) د. جهينة سلطان العيسى، **التحديث في المجتمع القطري المعاصر**، دار العودة : بيروت، شركة كاظمة : الكويت، 1979.

واسرته غرفة أو غرفتان حسب حجم الأسرة، ويكون لهذه العائلة رئيس وهو اما أن يكون الأب (أب الجميع) او الأخ الأكبر، وفي بداية كل شهر يقوم رب كل أسرة في هذه العائلة بالمساهمة حسب دخله في تلبية الاحتياجات الاساسية للعائلة كما يقوم رب كل أسرة مفردة بشراء باقي الحاجيات غير الأساسية او الكمالية. ويشيع هذا النوع من التعاون في عدة أقطار خليجية.

5 - تتميز الأسرة في الريف بارتفاع نسبة المواليد ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تعدد الزوجات وعدم قناعة أهل الريف بتحديد النسل الى جانب ان كثرة الانجاب تدل على الخصوبة. وبالتالي فانه يمكن القول ان نسبة الولادات في الخليج تعتبر عالية بالنسبة للمقاييس الدولية.

6 - يوجد نوع من التكافل الاجتماعي وخاصة في القرى الصغيرة التي ترجع اصول ابنائها الى جد واحد، تقول د. جهينة العيسى عادة يوجد صندوق لدى أكبر الافراد في القرية أو أرفعهم منزلة اجتماعية ويساهم أفراد القرية فيه كل حسب استطاعته. ويصرف من هذا الصندوق للمحتاجين من سكان القرية. وقد نظمت هذه العملية بشكل أحدث فأنشئت في الآونة الأخيرة صناديق خيرية تؤدي نفس المهمة السابقة وتعبر بالتالي عن التكافل الاجتماعي الموجود في القرية، لذا فمن الضروري عند التخطيط الاجتماعي مساعدة القائمين على مثل تلك الصناديق لتوجيهها في مشاريع تنموية تعود بالفائدة على جميع سكان القرية وكذلك تنمي رأسمالها بدلاً من اعتمادها على التبرعات الخيرية غير الثابتة.

7 - لازالت العلاقات في القرية قوية، فشخصية الفرد تذوب في شخصية اسرته. ويرى بعض علماء الاجتماع بأن الطلاق اقل حدوثاً اذ ليس هناك مكان لرجل او امرأة لا ينتميان الى أسرة. كما يسود زواج الأقارب وهذا يؤدي عند تكراره لاجيال متعاقبة الى ارتفاع نسبة الاعاقة وظهور الأمراض الوراثية. ومن جانب آخر فان لهذا التماسك العائلي تأثيراً على قرارات الفرد وخاصة عند اختيار الشاب لشريكته او الفتاة لزوجها.

8 - السلطة فى الأسرة الريفية والبدوية تتركز في الأب فهو صاحب الرأي الأخير وتطيعه الزوجات والأولاد. هذا الطابع لم يتغير كثيراً في الأسر التي حصلت على قدر من التعليم او تلك التي انخرط ابناؤها وبناتها في سوق العمل.

9 - مستوى المعيشة في الريف والبادية أقل من المناطق الحضرية ويرجع السبب في ذلك الى عزلة هذه المناطق الى وقت قريب الى جانب تعدد الزوجات وكثرة الأبناء وضيق فرص العمل وكذلك انتشار الأمية بين السكان وافتقار السكان للخبرة المهنية.

10 - يتميز مجتمع الريف والبادية بسيادة الأعراف وقوة التقاليد. وتعد هذه المجتمعات من أكثر المجتمعات مقاومة للتغيير، وعادة ما تتواجد بها بؤر وقوى شبه منظمة تعيق احداث التنمية فيها. لذا فمن الضروري عند التخطيط للتنمية الريفية معرفة تلك القوى وجذبها أو على الأقل تحييدها.

11 - على الرغم من ندرة البيانات الا انه يمكننا القول بأن تعدد الزوجات يسود في الريف والبادية اكثر منه في المدن والغالب هو الزواج من اثنتين وينخفض هذا المعدل بالنسبة لثلاث او اربع زوجات.

12 - ساعدت الوفرة المادية على التوسع في نشر التعليم ومع ذلك فإن نسبة تعليم الذكور مازالت تفوق نسبة الاناث كما يرتبط هذا الواقع أيضاً بظاهرة الزواج المبكر للفتيات في نسق قيمي يعطي لزواجهن أولوية على التعليم. وقد يفسر هذا الوضع ارتفاع نسبة التسرب من التعليم بين الاناث عند بلوغهن مرحلة المراهقة. ويتأثر الالتحاق المدرسي للاناث سلباً بحجم الأسرة اذ بمقدار مايرتفع حجم الأسرة يميل مؤشر الالتحاق المدرسي للاناث نحو الانخفاض وتبرز الاولوية لتعليم الذكور.

13 - ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الأمية في الريف والبادية وارتفاعها بشكل خاص بين الاناث وذلك نتيجة لتأخر إدخال الخدمات التعليمية في تلك المناطق الى

جانب ان القيم السائدة لا تعطي أهمية لتعليم البنت، وقد تحرمها من الخروج المتكرر للذهاب للمدرسة على اعتبار ان ذلك عيباً وخروجاً على تقاليد المجتمع المحلي. وقد توسعت أقطار مجلس التعاون الخليجي في انشاء مراكز محو الأمية في القرى والبادية لذا فمن غير المستغرب الآن رؤية فتيات صغيرات قد التحقن بفصول محو الأمية.

رابعاً - أسر مناطق الإسكان الجديد:

نشأت هذه الأحياء الجديدة مع توسع الخدمات العمرانية التي صاحبت عملية النمو الاجتماعي. كانت في الأصل تهدف الى تأمين المسكن اللائق المستوفي للشروط الصحية والخدمية للشرائح السكانية الفقيرة التي كانت تسكن في مساكن متداعية نظراً لقدمها، أو في الأكواخ.

ولقد ظهرت هذه الأحياء السكنية أيضاً نظراً لحركة اعادة الاعمار في المدن الكبرى حيث تحولت الكثير من الأحياء القديمة الى مراكز تجارة وخدمات في وسط هذه المدن. ولقد استقطبت هذه المناطق، إضافة إلى تلك الشرائح المستهدفة بها في الأصل، الكثير من الأسر النواتية المتكونة حديثاً من صغار الموظفين الذين كانوا في السابق يقيمون مع ذويهم. الا أن حركة العمران حتمت هذه التوسعات، وظهرت حالات الاستقلال عن الأسرة الممتدة. كما أنها استقطبت جزءاً ذا شأن من النازحين من الريف والبادية إلى المدن.

وتشكل هذه المناطق السكنية الجديدة ظاهرة حديثة نسبياً. وهي مع ما حملته من مميزات سكنية وخدمية، إلا أنها حملت معها بالضرورة العديد من الظوهر الجديدة على الصعيد الاجتماعي، مما جعلها تشكل حالة قائمة بذاتها، تحتاج إلى تخطيط إجتماعي يلبي إحتياجاتها الناشئة. من أبرز خصائصها مايلي:

1 - افتقاد العلاقات التقليدية التي كانت تربط الأسر المنتقلة إليها حديثاً بمجتمعاتها الأصلية. فالأسرة إنقطعت روابطها، أو هي تراخت مع نظام

العائلة الممتدة ونظام الحي الشعبي بما يتضمنانه من أطر حماية ورعاية ودعم وتساند مادي ومعنوي، ورقابة خلقية وسلوكية وضبط اجتماعي. وبالتالي وجدت الأسر المنتقلة الى المناطق السكنية الجديدة ذاتها متقطعة الجذور عن الجو الأليف التقليدي. وبالتالي بدأت تظهر بوادر العزلة والغربة في مجابهة قضايا الحياة ومتطلباتها. وهو ما يجعل التكيف للسكن في هذه المناطق عملية فيها الكثير من التحديات للأسر المتنقلة إليها أو الأسر المكونة حديثاً. ويزيد من ضغط هذه التحديات أن الأفراد المنتقلين حديثاً إليها لم ينشأوا نفسياً وإجتماعياً للتكيف مع هذا النمط من الحياة الإجتماعية.

2 - ومع تراخي الروابط التقليدية السابقة تعززت حالة العزلة الاجتماعية، حيث لم تحل محلها روابط أسرية أو أحياء أو جيرة جديدة وبديلة. فالكل يتواجد بجوار الكل في حالة غربة واختلاط سكاني فسيفسائي. بينما أن الأحياء التقليدية كانت تنشأ على أساس الحيز المكاني للأسرة الممتدة. هذه الغربة مدعاة للكثير من مشاعر القلق: الآخر لا يشكل دعماً وسنداً، ولا يكاد يكون معروفاً. وهكذا تتنوع المشارب والإتجاهات وتتفاوت المعايير والمرجعيات، مما يخلق تلك الحالة التي يطلق عليها في علم الاجتماع تسمية «اللامعيارية الاجتماعية». ومع هذه اللامعيارية يزداد إحتمال تراخي الضوابط الاجتماعية، مما يسمح لبعض العناصر بالإقدام على سلوكات لا تعزز الترابط والتماسك الإجتماعي. وقد يؤدي ذلك إلى نشأة حالة من الشك والحذر المتبادلين.

3 - تؤدي هذه اللامعيارية الإجتماعية إذا وصلت حداً معيناً من الشيوع الى بروز ظواهر جنوح الأحداث نظراً لفقدان الرقابة الاجتماعية العامة والضبط التي كان يمارسها الحي التقليدي المتماسك على كل أبنائه. كما أن ضغوطات الحياة في حالة من العزلة وإنقطاع الصلات بالروابط التقليدية نتيجة النزوح من الريف مثلاً قد يؤدي الى سهولة التصدع الأسري، أو على الأقل تكاثر الأزمات حيث يغيب نظام الضبط والدعم والتدخل التقليدي الذي كان يحفظ توازن هذه الأسر.

4 – إن نشأة هذه المناطق السكنية في خصائصها التي أسلفنا بيانها يجعلها معرضة أكثر من غيرها لغزو الثقافات الوافدة، سواء منها الثقافة الدنيا للعمالة الآسيوية، أو ثقافة الإعلام الوافد، وذلك بدون المعايير المرجعية التقليدية التي تلعب دور التوازن مابين الأصالة والاختلاط والتنوع الثقافي . ومن هنا فإن وتائر التغيير تكون كبيرة في القيم والتوجهات والسلوكات والممارسات. إلا أنه تغيير فيه الكثير من الأوجه الحرجة.

5 – إن نشأة هذ المناطق بسرعة نتيجة للطفرة العمرانية جعلها تفتقر إلى بعض الخدمات الأساسية الإجتماعية: الأندية، الروابط، الهيئات، المؤسسات التي تؤطر حياة الناس عموماً، وحياة الناشئة والأطفال خصوصاً. وهو مايجعل ملحّاً تخطيط برامج إجتماعية لتوفير هذه الأطر. كما يجعل حاجتها ماسة لتوفير خدمات التوعية والتفاعل والترابط الإجتماعي، ومراكز الإرشاد والتوجيه. كما يجعل من الملحّ إنشاء برامـــج ومراكز نواتية تستقطب الناس وتشجع على العمل التطوعي، وتنمى روح الإنتماء إلى الحياة الجديدة البديلة.

6 – كذلك فإن نمو هذه الأحياء على عجل في بعض الأحيان وبعض المناطق جعلها لا تتمتع بالخدمات الكافية على صعيد البنية التحتية: مواصلات – اتصالات، مرافق أساسية. وهو مايجعل الإنتقال منها وإليها غير يسير لمن لا تتوافر له الوسائل الخاصة.

ويؤدي ذلك إلى حدة العزلة التي يعيشها من يقطن فيها. وهذا ما يجعل ملحّاً بناء شبكة من الروابط الخدمية والمدنية والإجتماعية والعاطفية بينها وبين بقية المدن، ومراكز العمران والأنشطة الإجتماعية والإقتصادية، والانتماءات الإنسانية.

الفصل الثالث
تحديد إحتياجات الأسـرة
النماذج والمعايير

تمهيـــد:

يتطلب التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الاسرة الاستناد الى معايير محددة تعرّف الاحتياجات التي يتعين وضع البرامج لتلبيتها. ولقد شاع في مخططات الانماء التقليدي الحديث عن الحاجات المادية الاساسية وحدها على اعتبار ان اشباعها يؤدي بالضرورة الى تنمية المجتمع والاسرة. الاّ أن مردود هذه المخططات الاقتصادية أثار تساؤلات هامة حول مدى قدرتها الفعلية على انجاز التنمية المطلوبة للاسرة. ومن هنا بدأت الكتابات حول معايير تحديد الاحتياجات ومؤشراتها. وبرزت أكثر فأكثر أهمية التخطيط المركب المتكامل الاقتصادي - الاجتماعي - الصحي - الثقافي. . . كما برز تحول في المنظور من النمو الاقتصادي الى الارتقاء بنمط حياة الاسرة وافرادها، ليس من خلال سدّ الاحتياجات الاساسية وحدها بل من خلال الاهتمام بمؤشرات نوعية الحياة. واخذ هذا المنظور الجديد اهمية متزايدة على الدوام في التخطيط الاجتماعي للأسرة وصولاً الى التخطيط الشمولي للتنمية المتوازنة لمختلف ابعاد حياتها.

نستعرض هنا نماذج أساسية من مؤشرات دراسة الاحتياجات تتخذ منظورات مختلفة الا انها تشترك جميعاً في التحول من البعد المادي وحده الى تجاوزه وصولاً لاستيعاب مختلف الابعاد الاخرى.

ويمكن للقائمين على تخطيط برامج الاسرة الاستئناس بهذه المداخل المتنوعة ذات التوجه الاستراتيجي الواحد لوضع الاولويات التي يتطلبها الواقع الذي يعملون ضمنه في خصائصه النوعية.

على انه مهما اختلفت الخطط المحلية، لابد لها من الاندراج ضمن التوجه العام الجديد لأهداف التنمية الكلية في تحديد الاحتياجات والذي يتمثل في النقاط التالية:

1 – التحول من النماء الاقتصادي والحداثة الى التنمية المتكاملة اقتصادياً، اجتماعياً، انسانياً (ثقافياً، تعليمياً، مهنياً، صحياً، روحياً).

2 – التحول من الناتج القومي الى الناتج الانساني: اسلوب الحياة ومدى ارتقائه.

3 – التحول من الاستفادة من المنجزات المادية والخدمات الى المشاركة في الانتاج والمشاركة في التطوير الاجتماعي والارتقاء ببيئة الحياة.

وعلى ذلك تكون أهداف التنمية كما يلي:

1 – تحقيق حالة معيشية كريمة من خلال اشباع الحاجات المادية والاجتماعية والروحية.

2 – اكتساب القدرة والمهارة على العمل واتاحة الفرصة لممارسة العمل المنتج والمجزي وصولاً الى ادامة الاعالة الذاتية.

3 – التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع والانتماء اليه والالتزام بقضاياه ومثله العليا، والمشاركة في صناعة المستقبل والمصير.

4 – توفير فرص ومجالات التعبير والتجديد والابداع.

5 – الهدف المجتمعي العام للتنمية يتمثل في الوصول بالمجتمع الى وضع يتم بموجبه صيانة وجوده الحيوي، ويتمكن بمقتضاه من تنمية قدراته من اجل تحقيق تطوره وتقدمه الحضاري واستمرارية هذا التقدم والارتقاء، وحفظ

الكيان الوطني والثقافي والاجتماعي من خلال التنمية الذاتية الشاملة: تشمل كل قطاعات النشاط العام، وكل شرائح المواطنين. من خلال هذه الحالة يتم ارتقاء الانسان الذي يعود فيعزز ارتقاء المجتمع. وتلعب الاسرة دوراً محورياً في هذه التنمية.

أولاً - النموذج الأول - (الاطار العام لدراسة احتياجات الأسرة العربية الخليجية) (*):

(1) مدخل:

تستهدف الدراسات القطرية لاحتياجات الأسرة في المجتمعات المحلية بدول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة تعميق الوعي العام في المنطقة بأهمية الأسرة وخطورة الدور الذي تقوم به سواء بالنسبة لاعداد وتنشئة الأجيال الصاعدة حتى تشب وتصبح قادرة على تحمل المسؤولية الوطنية في بناء المستقبل، أم بالنسبة لدورها في بناء الحاضر والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع والنهوض به باعتبارها خليته الأولى والدعامة الأساسية التي يرتكز عليها الهيكل الاجتماعي والاقتصادي كله، أم بالنسبة لدورها الفعال في بناء ضمير المواطن ووجدانه بما تغرسه في الفرد من قيم واتجاهات ومبادئ واخلاقيات تحدد الى درجة كبيرة موقفه من الانتماء لوطنه وولائه له وايمانه بقضاياه الكبرى وتغليبه للمصلحة العامة باعتبارها وحدها الضامنة للمصالح الشخصية المشروعة.

ومع هذا الهدف الاستراتيجي العام لهذه الدراسة فان لها أيضاً استهدافات تكتيكية محددة يمكن اجمالها فيما يلي:

1 - قياس وتقدير احتياجات الأسرة في كل قطر في اطار ظروفه وأوضاعه المحلية، وكذلك تقدير وقياس الاحتياجات الأسرية المشتركة في دول

(*) قام بإعداد هذا النموذج المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مجلس التعاون الخليجي ، وتتضمن دراسة هذه الاحتياجات جانبين : الجانب الأول تقديرها استاتيكياً - أي في حالة الثبات - باثبات حالتها كما هي عليه وقت اجراء الدراسة، أما الجانب الثاني فهو تقديرها ديناميكياً - أي في حالة الحركة والتغير - بدراسة اتجاهاتها المتطورة سواء كان هذا التطور نتيجة لعوامل نابعة من ظروف المجتمع الداخلية أم مؤثرات خارجية .

2 - الوقوف على ترتيب أولويات الاحتياجات الأسرية على المستوى القطري وعلى مستوى المنطقة حسب أهمية كل من هذه الاحتياجات ودرجة انتشارها والحاحها .

3 - التعرف على أهم المعوقات والمشكلات التي تعوق الأسرة وتحد من قدرتها على القيام بوظائفها الاجتماعية والوظيفية الهامة .

4 - الوقوف على نواحي النقص في أوجه الرعاية والدعم الذي يقدم للأسرة في كل قطر وأسباب هذا النقص .

5 - توفير المعلومات الأساسية Base Line Information اللازمة لواضعي السياسات والمخططين لرسم السياسة العامة لرعاية الأسرة على المستوى القطري، وكذلك لتخطيط برامج ومشروعات تنمية ورعاية الأسرة بما يكفل ارتباط التخطيط بالاحتياجات الحقيقية الملحّة للأسرة .

6 - تحديد المجالات المشتركة التى يمكن أن تتعاون فيها دول مجلس التعاون الخليجي للنهوض بالأسرة وتدعيم قدراتها على الارتقاء بمستوى أدائها لوظائفها الهامة .

(2) مفهوم احتياجات الأسرة:

احتياجات الأسرة مفهوم يشير الى مجموعة المقومات التي يجب أن تتوافر للأسرة لكي تستطيع أن تؤدي وظائفها الاجتماعية الهامة، وبدون توغل لا مبرر له في سرد تفاصيل التطور التاريخي للأسرة منذ أن صاحبت ظهور الانسان، ومنذ أن كانت تمثل كل المجتمع بالنسبة له تتولى جميع شؤونه وتفي بجميع احتياجاته . . الى أن تخلت تدريجياً عن الكثير من وظائفها لغيرها من المؤسسات التخصصية التي ظهرت تباعاً مع اتساع نطاق المجتمع وتجمع وحداته الأسرية في تركيب اجتماعي أكثر تعقيداً وتشابكاً سمي بالدولة . . دون توغل في تفاصيل هذا التطور الذي جعل الأسرة تتخلى عن الكثير من وظائفها ولكنها مع ذلك استمرت هي الخلية الأولى في البنية الاجتماعية للمجتمع الانساني في كل مكان، ان صلحت صلح المجتمع كله، وان أصابها الوهن والتفكك تصدع معها وبها كيان المجتمع جميعه، ورغم تخلي الأسرة في المجتمع المعاصر عن الكثير من مهامها وواجباتها فانها استمرت محتفظة بأربع من أهم الوظائف هي :

1 - التكاثر والحفاظ على الجنس البشري، فالأسرة هي النظام الاجتماعي المتعارف عليه والذي أقرته الأديان والشرائع اطاراً لتزاوج وتناسل بني الانسان .

2 - التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة، فالأسرة هي التي تنجب الطفل وهي تقوم على تنشئته الأساسية خصوصاً في المراحل الأولى من نموه، فهي مدرسته الأولى ومجتمعه كله عند مولده، وهي البيئة الملاصقة له والتي تصاحبه وتؤثر فيه حتى بعد أن يشب عن الطوق مهما اتسعت دائرة علاقاته واتصالاته خارج نطاقها، ولعل أهم مايعطي للأسرة قوة تأثيرها على عمليات تنشئة الفرد انها تتولى اشباع حاجات حيوية للفرد لا يستطيع أن يحيا دون اشباعها وأن العلاقات بين أفرادها تكون عادة مغلفة بطابع من القداسة ومصحوبة بشحنات عاطفية عالية مما لا يسهل على الفرد اهداره أو تجاوزه.

3 – الضبط والرقابة الاجتماعية غير الرسمية Informal Social Control
فالأسرة هي أهم أجهزة المجتمع وأقواها في الضبط والرقابة الاجتماعية لانها تكون عادة لصيقة بالفرد فترات زمنية طويلة من حياته اليومية ، ولأنها تكون عادة حريصة على تنشئة أفرادها ومعاونتهم في التكيف مع مجتمعهم وتجنب الوقوع معه في مشكلات تعرضهم لنقمته وعقابه . . لذلك فهم بحكم معيشتهم في رحابها يكونون تحت رقابة شبه دائمة منها ، وهي تتدخل مستخدمة العلاقات الأولية القوية القائمة بين أفرادها لحماية كل فرد فيها من الانحراف أو لتقويمه اذا انحرف فعلاً . . . هذا اذا كانت هي نفسها صالحة كنبت طيب لأفرادها وبنيها .

4 – اشباع حاجات انسانية حيوية . . فالأسرة هي النظام الاجتماعي الذي اصطلح عليه المجتمع ليكون الاطار الذي يشبع فيه الفرد مجموعة حاجات أساسية وحيوية لايستطيع أن يعيش دون اشباع لها ، والحاجات الانسانية التي تشبعها الأسرة متنوعة فبعضها حاجات بيولوجية كالمأكل والملبس والمأوى والرعاية الصحية ، والبعض الآخر اجتماعي ونفسي كالانتماء والتقدير والحب والحنان والأمن واكتساب المعارف وتنمية المهارات . . الى غير ذلك مما أبرزته وكشفت عنه العلوم الانسانية ودعت الى ضرورة الاهتمام باشباعه بتوازن ووعي يكفلان للفرد نمواً سليماً ومتزناً يجعل منه مواطناً سعيداً في حياته ، صالحاً لمجتمعه ومشاركاً بفاعلية في بنائه وتقدمه .

وبقدر ما يتوافر للأسرة من مقومات الصلاحية يتوقف مستوى كفاءتها وقدرتها على أداء هذه الوظائف الاجتماعية الهامة بالفاعلية المرجوة والأثر المنشود . . فالأسرة التي تفقد مقومات الصلاحية لأداء وظائفها ، خصوصاً قدرتها على اشباع الحاجات الحيوية لأفرادها ، تفقد بالتبعية قدرتها على تنشئة أبنائها ، كما يضعف بدرجة كبيرة تأثيرها فيهم . . والمقومات التي يجب أن تتوافر للأسرة لتكون قادرة على أداء وظائفها هي بعينها ما ينظر اليه على أنه الاحتياجات الأسرية . . وعلى هذا الأساس يمكن اجمال أهم هذه الاحتياجات فيما يلي :

أ - الدخل الكافي لتوفير مستوى معيشي لائق لأفرادها .

ب - المسكن الملائم الذي يوفر مستلزمات الحياة اليومية المريحة والذي يساعد على قيام علاقات أسرية سليمة .

جـ - مستوى متقدم من الثقافة الأسرية الكافية لمعاونة أفراد الأسرة على ادراك أهمية ووظيفة الأسرة في بناء المجتمع والنهوض به ومساعدة الوالدين في المقام الأول في التعرف على أبعاد المسؤولية الوالدية والتزاماتها .

د - مستوى عال من الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية، فلا شك أن ذلك من أهم مقومات صلاحية الأسرة لتعين كل فرد فيها على المشاركة في توفير الحياة الأسرية السعيدة والاستمتاع بها في اطار من القيم الروحية الصالحة والأهداف القومية المبتغاة .

هـ - بيئة محلية صالحة تتمثل في المجتمع المحلي (قرية - حي - مجاورة) والذي تعيش في كنفه الأسرة، ومدى خلو هذه البيئة من المخاطر التي تهدد سلامة الأسرة وسلامة أفرادها، وكذلك مدى توفر الخدمات العامة الحيوية التي تحتاج اليها الأسرة (المدارس - المستشفيات - دور الحضانة - رياض الأطفال - الوحدات أو المراكز الاجتماعية - دور العبادة - المكتبات العامة - المؤسسة الاقتصادية - الحدائق والمنتزهات العامة - الأندية الرياضية . .)، وأخيراً وليس آخراً صحة البيئة المحلية Environmental Samitation ومدى خلوها من التلوث بأنواعه المختلفة .

و - السياسات والخطط والبرامج القومية التي توفر للأسرة مايمكنها من بناء وتنمية قدراتها الذاتية، والحفاظ على صلاحيتها للوفاء بالتزاماتها حيال تنشئة أفرادها، والنهوض بمجتمعاتها المحلية والمشاركة الفعالة في التنمية القومية الشاملة . . ومن أمثلة ذلك : الأوضاع الديموجرافية

للسكان، التشريعات الخاصة بحماية الأسرة، خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، القوة العاملة ومجالات وفرص العمل المتاحة، برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية للأسر محدودة الدخل، مشروعات الاسكان الاقتصادي للشباب . . الى غير ذلك .

ثانياً - النموذج الثاني - (هيكلية إحتياجات الأسرة: مدرج الحاجات الانسانية وخصائصها):

واحدة من النظريات الأكثر تداولاً عن الحاجات الانسانية قدمها العالم النفسي (ماسلو) بناء لدراسات حضارية حول تدرج الحاجات الانسانية . وهي تقول بأن هذه الحاجات تتدرج من حيث الأولوية وشدة الإلحاح كالتالي :

1 - الحاجات الأساسية الفسيولوجية .

2 - حاجات الأمن والضمانات الحياتية .

3 - حاجات الانتماء الاجتماعي .

4 - الحاجة الى الاعتراف والتقدير .

5 - الحاجة الى المعلومات والاتصال .

6 - الحاجة الى تحقيق الذات (الانجاز والنمو) .

ويشير هذا الترتيب الى شدة الحاجة الى الاشباع ، والى ان هناك اولويات فالحاجة الاساسية ستطغى على ماعداها اذا لم تشبع مما يقلل من اهتمام الانسان بالحاجات الأخرى . وأنه لايمكن ان يتاح المجال لبروز الحاجات الأخرى في المدرج الأ بعد اشباع مايسبقها في الأولوية . ويقوم هذا الافتراض على أن هذا

التدرج ينطلق من الطابع الحيوي للحاجات ، فالحاجات الأساسية يؤدي عدم اشباعها الى تهديد الحياة وهي لذلك غلابة ولا يمكن تأجيلها . ويأتي بعدها في الالحاح والأهمية الحيوية الحاجة الى الأمان . ومن ثم تأتي بقية الحاجات . وهكذا وتبعاً لـ (ماسلو) لا يمكن اشباع الحاجات العليا إلاّ بعد اشباع الحاجات الاساسية التي تدخل عندها في حالة كمون مما يفسح المجال لغيرها مما هو أرقى منها للظهور . وحين تشبع الحاجة الاساسية فانها تفقد قدرتها على إثارة ودفع السلوك .

وهنا نبذة سريعة عن كل من هذه الحاجات :

1 - الحاجات الأساسية :

تتعلق بضرورة البقاء على قيد الحياة وتشمل الطعام والماء والكساء والنوم والهواء والصحة وما عداها . ويشير (ماسلو) بهذا الصدد الى ان الفرد الذي تنقصه هذه الحاجات يتعذر عليه الاهتمام بأي محركات او منشطات او نزعات سلوكية حتى تتأمن له هذه الحاجات الأساسية . ويرتبط اشباع الحاجات الاساسية بالعمل وبالنقود وبالقدرة الشرائية عموماً مما يتيح الحصول عليها أو تأمينها .

2 - حاجات الأمان :

وهي تلي الحاجات الاساسية في الأهمية وتتمثل في حاجة الكائن الحي عموماً والانسان خصوصاً الى تأمين ذاته وذويه من الأخطار المختلفة (الطبيعية والاجتماعية) وضمان مستقبله ومستقبل ذويه والحفاظ عليهم. ومن هنا فحين يتعرض المرء للخطر كما هو الحال في الكوارث او الحروب نراه ينسى كل حاجاته الأ خرى ويعطي الاولوية للبحث عن الأمان والحماية .

وتتمثل هذه الحاجات بمختلف التقديمات والضمانات التي تتوافر للاسرة (تأمين ضد الحوادث والأخطار ، تأمينات وتقديمات صحية ، ضمان الشيخوخة ، ضمان

العمل والدخل ، تأمينات وضمانات مستقبلية للأولاد ، ادخار ، مساكن ، . . الخ)

3 – الحاجات الاجتماعية :

من حاجات الاسرة الهامة وخصوصاً في ثقافتنا العربية الاسلامية. وتعنى هذه الحاجة الانتماء الاجتماعي للاسرة وايجاد مكانتها في الحي، ومختلف العلاقات والانشطة والمؤسسات الاجتماعية، علاقات الجيرة والقرابة، والاهتمامات. وكذلك الولاء للمجتمع والوطن.

4 – حاجات المركز والمكانة والتقدير :

تلعب دوراً هاماً في دفع سلوك الفرد والاسرة في العمل وفي الحياة الاجتماعية عموماً وتشكل محركاً هاماً للسلوك بعد اشباع الحاجات الأساسية والحاجة الى الأمن . وهي تتمثل بالاعتداد بالنفس والسعي من أجل الحصول على مكانة تحظى بالاعتبار والتقدير والاحترام . وينطوي ضمنها كل مظاهر الوجاهة والتبجيل والاعتراف الاجتماعي . وهي مسألة تشكل قضية بالغة الاهمية بالنسبة للأسرة ومكانتها واعتبارها واحترامها وسمعتها وشرفها.

5 – حاجة تحقيق الذات وتوكيدها :

قدر الانسان وطبيعته ان يتجاوز ذاته دوماً وان يرتقي على واقعه . فكلما حقق المرء نجاحاً طمح الى مزيد من النجاح ، وكلما اثبت جدارة وقدرة وقوة ، مال الى تجاوز امكاناته الحالية . هذه الحاجة هي في أساس الرغبة في النجاح والانجاز . ان يصبح المرء انساناً مشهوداً له في مجال من مجالات العمل والحياة. ان يحقق شيئاً، وان يعطي لحياته معنى (انه انتج وبنى وترك خلفه الشيء الكثير من أمجاد وسواها مما يعتز به) . وتشكل هذه الحاجة أساس الارتقاء بنوعية الحياة فردياً وأسرياً.

6 - الحاجة الى المعلومات :

من حاجات الانسان الهامة . ولذلك فإن نمو ورقي الأسرة يتوقف في أحد أبعاده على مدى غنى المثيرات الثقافية التي تتوافر لها من مختلف مصادرها الاعلامية والحياتية . وكذلك تتوقف على المشاركة بمعرفة الواقع وقواه المؤثرة وتوجهاته بما هي اساس الشعور بالالتزام الاجتماعي والانتماء وروح المسؤولية .

دينامية الحاجات الإنسانية في الأسرة والحياة :

تتفاوت حاجات الأسر تبعاً لأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمهنية والتاريخية والجغرافية والسيكولوجية . الا أن هناك مبادىء عامة تحكم هذا التفاوت أبرزها مايلي :

1 - الحاجات مرتبتان : أولوية وثانوية . الأولوية لها طابع الالحاح والإرغام وطمس ما عداها حين تبرز ويؤدي اشباعها إلى توقف مؤقت في تأثيرها حيث تدخل في حالة الكمون من مثل الإرتواء بعد عطش أو الاستيقاظ بعد النوم . . . أما الحاجات الثانوية فهي تتخذ طابع المحركات الحياتية العامة ويؤدي إشباعها عادة الى مزيد من تعزيزها وقوة تأثيرها من مثل تحقيق الذات الذي يدفع الى مزيد من الرغبة في الإنجاز .

2 - تترابط الحاجات فيما بينها . ويمكن أن تحل إحداها محل الأخرى . مثلا إستخدام إشباع الحاجات الأساسية لأغراض المباهاة والحاجات الاجتماعية كذلك فان إحباط الحاجات العليا (مكانة ، انتماء ، تحقيق الذات) قد تتحول الى اشباعات بديلة على صعيد الحاجات الأولية ، أو تتخذ طابع الشكاوى المادية .

3 - تتغير الحاجات في شدتها تبعاً لأوضاع الأسر وخصوصياتها مما يجعل لكل أسرة نمطاً من تراتب الحاجات خاصاً بها . وهذا النمط يتغير تاريخياً من مرحلة الى مرحلة حسب تطور أوضاعها تقدماً ونمواً أو تقهقراً : الحاجات العمرية (بعد إشباع الحاجات الاساسيةتبرز الحاجات العليا) .

4 – تتأثر الحاجات ودلالاتها بالأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تنشأ فيها الأسرة وتعيش وتنمو .

5 – ترتبط الحاجات ومدى الحاحها وشدة تأثيرها بنظام التوقعات الخاصة بالفرد والأسرة . فما يعتبر طبيعياً عند البعض يثير الاحباط عند البعض الآخر : مثلا الإعتماد على الذات في المجتمعات ذات إقتصاد السوق أو الاعتماد على الدولة في مجتمعات الرعاية .

ثالثاً – النموذج الثالث – (أسس ومعايير تحديد الحاجات الاجتماعية) (*) :

1 – يشيع الحديث في نماذج التنمية عن فئتين اساسيتين من الحاجات : الاساسية والاجتماعية .

2 – مفهوم الحاجات الأساسية واضح في مختلف النماذج . فهو يرتبط بالابعاد المادية : مأكل ، مسكن ، حماية ، ضمانات عمل . . . وهو يرتبط بالنماذج الاقتصادية في التنمية ، التي لا تعطى للبعد الاجتماعي إلاّ أهمية تابعة (الحديث عن الدخل القومي ، ومتوسطات دخول الأفراد ، والاسكان وما شابه . .) .

3 – مفهوم الحاجات الاجتماعية لازال غامضاً من النواحي النظرية والبحثية : ما هي الحاجات الاجتماعية ، وما هي خصائصها؟

4 – تعريف الحاجات الاجتماعية : كل ما يلزم للانسان كي يحقق انسانيته ويبرز قدراته وابداعاته ، ويؤدي أدواره الاجتماعية (المواطنية) لخدمة المجموع وخدمة التنمية في نفس الوقت الذي يحصل فيه على حقوقه بما يتمشى مع عمله ودوره الحقيقي الفعال في الانتاج الاجتماعي .

(*) هذه الافكار مأخوذة من دراسة د . عبدالباسط عبدالمعطى «في أسس ومعايير تحديد الحاجات الاجتماعية في الوطن العربي ، استطلاع لبعض القضايا النظرية المنهجية» ، **مجلة شؤون عربية** ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد (26) ، أبريل 1983 لخصها د . مصطفى حجازي .

يتضمن هذا التعريف عدة أبعاد:

أ - تلازم بعد الحق وبعد الواجب كمحور أساسي للحاجة الاجتماعية. لا يجوز اشباع الشخص لحاجاته دون مقابل من جهد او عطاء او انتاج او بدون واجب اجتماعي. كما لا يجوز بالمقابل ان يعمل بدون اشباع حاجاته. من حقه العمل مع اشباع الحاجات.

ب - هناك علاقة تفاعل وتكامل ما بين الحاجات المادية والحاجات الاجتماعية: العلاقة مثلا بين الاقتصاد والتعليم، بين الدخل وفرص الارتقاء الاجتماعي، بين الرخاء المادي وارتفاع نوعية الحياة.

جـ - الحاجات الاجتماعية ذات طابع ديناميكي شكلاً ومضموناً انها مرنة متنوعة بتنوع الظروف، ونامية متصاعدة مستقبلياً.

5 - الحاجات الاجتماعية واشباعها هي تحرك نمائي اجتماعي نحو أفق مستقبلي يتضمن مسؤوليات متبادلة للاشباع، ويتضمن المشاركة، والمبادرة والاستقلال. ويتضمن الاخذ بيد العناصر الضعيفة ليس من باب الصدقة بل للارتقاء بها الى مستوى القدرة على المشاركة والعطاء اي للارتقاء بمستواها الانساني. بينما ان اشباع الحاجات المادية هو حالة سكونية ثابتة لا تؤدي الى التنمية الفعلية.

6 - يستدعى تحديد الحاجات الاساسية الاجتماعية والمادية دراسة وافية للجماعات المستهدفة والتعرف على خصائصها، وظروفها وتوزعها، ومستويات حاجاتها. وهذا يطرح قضية توافر البيانات التي تتجاوز الكلام عن المتوسطات الاحصائية، من مثل متوسطات الدخول، والانجاب، وسنوات الدراسة. انها تستدعي معرفة جوانب نوعية من حياة الجماعات المستهدفة.

7 - يستدعي تحديد الاحتياجات كذلك ضرورة توافر بيانات مفصلة عن بيئة الجماعة المستهدفة، وادراك العلاقات بين المتغيرات الفاعلة فيها، وليس أخذ البيانات مقطوعة الصلة عن بعضها البعض وعلى سبيل الاطلاق.

8 - بعض معايير تحديد الحاجات الاجتماعية للأسرة:

أ - ترشيد الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة.

ب - ترشيد العلاقة بين الأسرة والبيئة المحلية.

جـ - تمكين الأسرة من أداء وظائفها الاشباعية، على المستوى الذاتي، والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

د - تدعيم المشاركة الأسرية في صناعة القرار كمدخل لتدعيم المشاركة على المستوى المجتمعي.

رابعاً - النموذج الرابع - (اقتراح نظام مؤشرات احصائية اجتماعية في تحديد الاحتياجات) (*) :

إن المؤشرات المقترحة ليست مؤشرات اجتماعية محضة بل هي مؤشرات اجتماعية -اقتصادية، وهذا لسببين اثنين: أولاً لايمكن تحليل وضعية أى قطر بالاقتصار على حالته الاجتماعية وحدها، أو حالته الاقتصادية وحدها، بل من الواجب التنسيق بين الوجهين حتى لا نقع في نفس النقصان الناجم عن استعمال الحسابات القومية وحدها في إعداد التخطيطات، وثانياً يقتضي الأمر تجنب المجادلة الكلامية ما بين ماهو إجتماعي وما هو إقتصادي، معناه ان الكل إقتصادي والكل إجتماعي في نفس الوقت.

(*) هذه الافكار مأخوذة من دراسة د. عبدالمالك الشرقاوي «نظام أدنى للمؤشرات الاجتماعية التقويمية لخطط العمل الاجتماعي العربي»، **مجلة شؤون عربية**، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (26)، أبريل 1983. لخصها د. مصطفى حجازي.

إلا أن هناك صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات الاجتماعية ، الأمر الذى أدّى بنا الى وضع نظام أدنى للمؤشرات الاجتماعية التي يجب التركيز عليها في نهج استراتيجية اجتماعية للتنمية في الدول العربية ، وهذا النظام يتعلق بـ : الديمغرافية ، التربية والتعليم ، الوضع الصحي والتغذوي للسكان ، السكنى والتعمير ، توزيع الدخل ومستويات المعيشة ، الشغل المرتقب ، التكيف مع التغيرات ، الجزء الخاص بالاحتياطات الاجتماعية وتنمية الضمان الاجتماعي ، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الفلاحة والعالم الريفي .

(1) الديمغرافية :

من المسلم به أن الدراسات الديمغرافية تعتبر من بين العديد من الدراسات التي يجب على الدول العربية ان تهتم بها ، وأن تعطي لها ماتستحقه من العناية ، خاصة وأن مثل هذه الدراسات تظهر لنا مقداراً للطاقة البشرية الموجودة في البلدان العربية واتجاهاً نحو فئاتها المختلفة . وأن تعمل الدول العربية على أخذ المؤشرات الديمغرافية الآتية زيادة على المقاييس المستعملة في تخطيطاتها وعملها الاجتماعي :

1 – **معدل العمر المرتقب عند الولادة :** وهو معدل السنوات التي يمكن لمخلوق جديد أن يعيشها .

ويعتبر هذا المؤشر أفضل من مقياس الوفيات إذ أنه مستقل عن توزيع السكان حسب السن ويأخذ بعين الاعتبار الوفيات عند كل الأعمار . لكن هذا المؤشر يبدي بعض الضعف ، ذلك أنه عندما نلقي نظرة على معدلات الوفيات حسب السن ، يظهر لنا أنه بعد الأيام الأولى للحياة يبدأ هذا المعدل ينخفض بسرعة تمشياً مع السن . ولا يصل من جديد الى نفس المدى الا مع التقدم في السن ، وهكذا فإن معدل العمر المرتقب عند الولادة يحدد في أغلب الأحيان بالوفيات عند الطفولة وعند الفتوة .

ولهذا إرتأينا أن نأخذ بعين الاعتبار المؤشر التالي :

2 – **معدل العمر المرتقب عند سن الستين :** الذى يسمح لنا بالقاء نظرة على التقدم الحاصل في المجهودات المبذولة في اطالة عمر الانسان فيما وراء الستين .

3 – **معدل الوفيات عند الأطفال :** يدل هذا المؤشر على الوفيات عند الأطفال البالغين من العمر أقل من سنة ويعبر عنه بالقسمة التالية :

$$= \frac{\text{عدد الأموات عند الأطفال الذين لا يتجاوز عمرهم سنة واحدة}}{\text{عدد المواليد الأحياء المسجلين في نفس السنة}}$$

4 – **أسباب الوفيات :** إن امتناع دفن الأموات بدون رخصة طبية يعطي نظرة واضحة شيئاً ما عن أسباب الوفيات ، الأمر الذي يعطي عدة وسائل لمحاربة بعض الأسباب كحوادث الشغل أو حوادث السير .

5 – **المعدل الإجمالي للولادة :** يرتكز هذا المؤشر على عاملين اثنين : معدل الزيجات ومعدل الخصوبة .

6 – **معدل الخصوبة :** يعبّر عن معدل الخصوبة الاجمالي بالقسمة التالية :

$$= \frac{\text{عدد المواليد في سنة ما}}{\text{عدد النساء اللاتي تتراوح اعمارهن مابين 15 و45 سنة}}$$

وبما أن الخصوبة تتغير كثيراً حسب سن المرأة يستحسن الاحتفاظ بـ :

7 - **معدل الخصوبة حسب السن** : الذي هو مؤشر جيد للخصوبة والذي يعبر عنه بنسبة المواليد عند النساء اللواتي أعمارهن مابين 15 و 19 سنة ، 20 و 24 سنة ، 45 و50 سنة الى نسبة مجموع النساء في فئات العمر المحددة .

8 - **معدل الزيجات** : يعبر عن هذا المعدل بالقسمة التالية :

$$\frac{\text{عدد الزوجات}}{\text{عدد السكان الذين وصلوا سن الزواج}} =$$

وهذا المؤشر يدل على اتجاه المواطنين لتأسيس الأسر ، ولايدلنا إلا بطريقة ناقصة على إستبدال الأجيال . ولهذا يستحسن انضمامه الى مؤشر آخر يعطي إيضاحات دقيقة لتقسيم السكان .

(2) التربية والتعليم :

تعتبر التربية والتعليم إحدى العناصر المكونة للطاقات البشرية المؤهلة التي يمكن للمجتمعات العربية أن تعتمد عليها في مسيرتها التنموية ، وان العمل الاجتماعي العربي في هذا الاطار ، يجب أن يأخذ واقع الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة في المناطق العربية .

ولأجل اعداد قوة عاملة ومؤهلة تستطيع القيام بأداء دورها الإجتماعي في الحياة ، يجب العمل على تعميم التعليم الأساسي لجميع الشباب ، وأن تكون الخطط في هذا الميدان مبنية على المؤشرات التالية :

١- معدل الأمية : ويعبر عنه بالنسبة التالية :

$$\text{معدل الأمية} = \frac{\text{عدد الأشخاص الذين لا يحسنون لا القراءة ولا الكتابة}}{\text{عدد السكان الذين يتجاوز عمرهم 10 سنوات}} \times 100$$

وهذا المؤشر الحيوي يعبر عن النتائج للمجهودات المبذولة في سياسة التعليم ، ذلك أن معرفة القراءة والكتابة تدل على التكوين الأدنى الذي يجب على كل مواطن الإستفادة منه حتى يصبح قادراً على المشاركة العادية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

2 - معدل التمدرس في السنة السابعة من العمر : يعبر عنه بالنسبة التالية :

$$\text{معدل التمدرس في السنة السابعة من العمر} = \frac{\text{المسجلون الجدد في القسم التحضيري}}{\text{عدد الأطفال ذوي السنة 7 من عمرهم}} \times 100$$

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات بمقياس مدى تعميم التعليم الابتدائي.

ويدل على معدل الأطفال البالغين السن القانونية للمتمدرس (7 سنوات) ، والذين هم فعلا مسجلون في المؤسسات المدرسية.

3 – معدل الحضور : يعبر عنه بالنسبة المئوية التالية :

$$\text{معدل الحضور} = \frac{\text{التلاميذ المسجلون في المدارس}}{\text{عدد الأشخاص الممكن ادماجهم في المدارس}} \times 100$$

ويدل هذا المؤشر على نسبة التلاميذ الموجودين في المدارس لفئة من العمر الى نسبة مجموع أفراد الفئة ، ويمكن إعداد هذا المؤشر لكل من المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي.

ومن مزايا هذا المؤشر هو أنه يدل على تطور التمدرس بالنسبة للأفراد الذين مازالوا في سن التمدرس ، وذلك حسب كل مرحلة دراسية .

4 – نسبة السكان الذين تجاوزا سن 15 وتلقوا دراسة أقل من سنة :

يدل هذا المؤشر على مستوى التعليم عند السكان النشطين ، ذلك أن معرفة المميزات التعليمية للسكان هامة جداً نظراً للعلاقة الموجـــودة بين الجهود المبذولة في التعليم ، والمردودية الاقتصادية للسكان النشطين ، حيث أن مستوى التعليم يؤثر فعلاً على كفاءة العمال ليجعلهم أكثر مهارة وأكثر تكيفاً مع التغيرات التقنية السريعة.

(3) الوضع الصحي وتغذية السكان :

إن الجهود التي بذلتها الدول العربية في ميدان الصحة والتغذية ، أدت الى تحسين الحالة الصحية والتغذية للسكان ، غير أن الأمر لا يزال في حاجة الى جهود مكثفة في هذا المجال ، ولذلك يجب أن تأخذ الصحة والتغذية مكانة بارزة

في المخططات الاجتماعية للدول العربية ، والعمل على أخذ المؤشرات التالية اساساً للتدابير التي ستتخذ لأجل الزيادة في تحسين الحالة الصحية والغذائية لسكان الأقطار العربية .

1 - **عدد المساعدين الصحيين لكل 100,000 نسمة :** وهذا المؤشر مهم جداً نظراً للافتقار الموجود خاصة في البادية للأطباء .

2 - **معدل البقاء في المستشفيات :** الذي يعطي نظرة حول جدارة المصالح الصحية وفعالية الأدوية . عادة إذا كان البقاء في المستشفيات قصيراً يدل على أن العلاجات ممتازة .

3 - **المصاريف المتعلقة بالنظافة والوقاية والعلاجات :** ويتعلق هذا المؤشر بالمصاريف التي تؤديها كل أسرة سنوياً على النظافة والوقاية والعلاجات بالنسبة لمجموع مصاريفها .

(4) السكنى والتعمير :

يعتبر ميدان السكنى من أهم الميادين التي ينبغي أن يواجهها التخطيط والعمل الاجتماعي في الوطن العربي خاصة وأن معدلات النمو الحضاري في معظم أقطار الوطن العربي لم تصاحبها معدلات النمو في السكنى . ولأجل إعداد مخططات محكمة ترمي الى تحسين النمو في السكنى بالحواضر والقرى ، وكذا التقليص من الهجرة وتقييم المنجزات المقررة ، يجب أن ترتكز الدراسات والأبحاث في هذا المجال على معلومات دقيقة منها :

1 - **معدل الأفراد لكل غرفة :** إن هذا المؤشر أهم من المعيار المرتكز على المساحة لكل ساكن ، حيث أنه يدل على تطور أزمة السكنى .

2 - **إكتظاظ السكان :** يدل هذا المؤشر على الناس الساكنين أكثر بكثير من المستوى الذي يستطيع المسكن تحمله .

3 - **نسبة مصاريف السكنى في مجموع مصاريف العائلة :** وهذا المؤشر يدل على أهمية المصاريف للسكنى عند الأسر ويعطي نظرة حول الدخل العائلي المخصص لإقتناء المسكن .

4 - **كثافة السكان في المدن :** يدل هذا المؤشر على عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد ، ويجب وضعه لكل كتلة حضرية ، ويستحسن تكامل هذا المؤشر بمعلومات حول نوعية استعمال الأراضي الحضرية (الممرات ، الزقاق ، الطرق ، الشوارع . . . الخ)

(5) توزيع الدخل ومستوى الأسر :

إذا كان العمل الاجتماعي أدى الى تحسين أحوال الأفراد والجماعات بصفة عامة من النواحي الصحية ، والغذائية والتعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية ، فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين فئات السكان ولا سيما سكان الريف والمدن ، وكذا بين سكان الأحياء في مدينة ما .

ولتفادي هذا التفاوت والتغلب على نتائجه السيئة ، يجب الاعتماد في التصاميم الإنمائية العربية على عدة مؤشرات اجتماعية منها :

1 - **توزيع الدخل بين الأفراد :** إن هذا المؤشر يساعد على تقدير مدى ظاهرة الفقر ، وعلى درجة الفوارق الاجتماعية ، وذلك باستعمال توزيع المصاريف . حيث انه لا توجد أية معلومات إحصائية حول توزيع ثروات الأمة .

2 - **النسبة المئوية للأسر التي معدل مصاريفها السنوية أقل من 50٪ من مصاريف الأسر بأكملها :** يدل هذا المؤشر على درجة حدة الفوارق الاجتماعية وذلك عن طريقة تركيب المصاريف .

(6) الشغل :

من بين أهداف العمل الاجتماعي العربي توفير فرص العمل لأبناء الدول العربية ، والعمل على خفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة وكذا تقليص الفوارق الطبقية .

1 - عدد السكان النشطين العاملين فعلاً بالنسبة لمجموع السكان النشطين :

يساعد هذا المؤشر على تحليل قدرة السوق على استيعاب اليد العاملة غير أن هناك مشكل تقييم مجموع السكان النشطين ، حيث أن هذا التقييم متأثر بالتعريف الحقيقي للسكان النشطين ، والذي هو تعريف إصطلاحي لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم نشطين (النساء في منازلهن ، المتقاعدون) .

2 – **معدل البطالة :** ويعبر عنه بالقسمة التالية :

$$\frac{\text{العاطلون}}{\text{السكان النشطون}} =$$

وهو مؤشر غير مباشر للطاقة الفائضة في السوق لليد العاملة . غير ان تعريف البطالة لا يأخذ بعين الاعتبار قسماً هاماً من السكان ألا وهم الأفراد الذين انقطعوا عن البحث عن الشغل ، ذلك أن عزيمتهم انهبطت لإنعدام وجوده .

3 – **الفائض في اليد العاملة المتوافرة :** ويعبر عنه بالقسمة التالية :

$$\frac{\text{اليد العاملة المتوافرة – السكان النشطون العاملون فعلا}}{\text{اليد العاملة المتوافرة}} =$$

يساعد هذا المؤشر على اعطاء تعريف للبطالة ، حيث ان هذا التعريف يستثني بعض الفئات من السكان .

4 – **معدل البطالة المقنعة عند السكان النشطين :** البطالة المقنعة تعني تقنياً أن نسبة ما من السكان العاملين هم يعملون بصفة مقنعة معناه أنه ، طيلة السنة أو في عدة أوقات من السنة ، يعملون في أسبوع أقل من الساعات العادية ، أو يعملون بطاقة منخفضة أو بمردودية منخفضة .

(7) التكيف مع التغيرات :

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تكاملها تؤدي لامحالة الى احداث تغيرات وتطورات كمية ونوعية في فترات زمنية مختلفة ، مما يستوجب على الدول العربية ان تبذل كافة جهودها لجعل الانسان العربي قابلا للتكيف مع جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمليها التقدم والتحضر المعاصر . وحتى يتمكن العالم العربي من وضع استراتيجية محكمة في هذا الصدد يقتضي الأمر الأخذ بعين الاعتبار مؤشراً اجتماعياً مهماً في المخططات الإنمائية العربية ألا وهو مثلا :

معدل التحرك الجغرافي : والذي يعبر عنه بالعملية التالية :

$$\frac{\text{مجموع السكان}}{\text{السكان المولودون في نفس المكان}} =$$

(8) الاحتياطات الاجتماعية والضمان الاجتماعي :

ان الاحتياطات الاجتماعية والضمان الإجتماعي يعتبران من أهم المرافق الاجتماعية ، نظراً لما يقدمانه من خدمات جلّى لفائدة العمال وأسرهم . فمن اللازم أن تتركز السياسة الاجتماعية للتنمية في الدول العربية على عدة مقاييس اجتماعية من بينها :

1 - **مبلغ الإعانات الطبية :** يدل هذا المؤشر على الأهمية التي تعطيها السلطات العامة لحماية العمال من الأخطار المهنية والاجتماعية .

2 - **المستفيدون من تعويضات التقاعد :** يدل هذا المؤشر على عدد المنخرطين في صندوق التقاعد ، وكذلك على عدد الأفراد الذين أنهوا أنشطتهم وهم الآن تحت تكاليف الإدارة العامة.

3 - **المستفيدون من التأمينات الاجتماعية :** يدل هذا المؤشر على عدد العمال الذين هم تحت حماية صندوق التأمينات الاجتماعية.

4 - **مبلغ الاعانات العائلية :** وهو مبلغ الإعانات التي يمد بها صندوق التأمينات الاجتماعية المنخرطين فيه . وهذا المؤشر يساعد على فهم تطور الحياة الاجتماعية للمستفيدين.

(9) المرأة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية :

تعتبر الأسرة نواة كل مجتمع ، فالمرأة تشارك في التنمية وتتحمل مسؤوليات هامة ومتزايدة في مجال التنمية وبناء المجتمع . وهكذا ينبغي أن تحتل المرأة مكاناً رئيسياً في سلم الأولويات لاستراتيجية العمل الاجتماعي العربي .

ومن بين المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد المخططات العربية لأجل تكوين المرأة تكويناً يسهل عليها القيام بالمهام التي تفرضها عليها التنمية نذكر منها :

1- **معدل النساء النشطات :** والذى يعبر عنه بالعملية التالية :

$$\frac{\text{النساء النشطات}}{\text{مجموع النساء اللاتي سنهن 15 سنة وأكثر}} =$$

2 – معدل النساء النشطات حسب الحالة الزوجية .

3 – معدل الأمية عند النساء حسب فئات العمر .

(10) الفلاحة والعالم الريفي :

إن تنمية المناطق الريفية تعتبر بالنسبة لأغلبية الدول العربية ضرورة من الضروريات القومية ، لأجل تحسين مستوى المعيشة وتوزيع الخدمات ، وتمثل التنمية الريفية المتكاملة ، خاصة في الوقت الذي يواجه العالم بأسره مشكلة الأمن الغذائي ، من بين الأولويات في العمل الاجتماعي العربي .

وتستلزم التنمية الريفية اعداد مخططات دقيقة لتنمية الموارد البشرية والطبيعية الموجودة في المناطق الريفية ، والعمل على إدماج سكان تلك المناطق في مسيرة التنمية ، واعداد دراسات ترتكز على عدة اعتبارات منها .

1– معدل الأمية في الوسط الريفي : ويعبر عنه بالنسبة التالية :

$$\frac{\text{عدد السكان القرويين الذين لا يحسنون لا القراءة ولا الكتابة}}{\text{عدد السكان القرويين الذين يتجاوز عمرهم 10 سنوات}} \times 100 =$$

وهذا مؤشر مهم حيث أنه يعبر عن النتائج للمجهودات المبذولة في التعليم في الوسط الريفي . ذلك ان معرفة القراءة والكتابة تدل على التكوين الأدنى الذي يجب على كل مواطن الاستفادة منه حتى يصبح قادراً على المشاركة العادية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للبلد .

2 – معدل التمدرس في الوسط الريفي : ويعبر عنه بالنسبة التالية :

$$\text{في الوسط الريفي} = \frac{\text{المسجلون الجدد في القسم التحضيري}}{\text{عدد الأطفال ذوي السنة 7 من عمرهم}} \times 100$$

وكذلك يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس مدى تعميم التعليم الابتدائي ويعطي نظرة عن المجهودات المبذولة في بناء المدارس في الوسط الريفي ، ويدل كذلك على معدل الأطفال البالغين السن القانونية للتمدرس (7 سنوات) والذين هم فعلاً مسجلون في المؤسسات المدرسية .

3 – الحالة الصحية في الوسط الريفي : ويعبر عنها بالنسبة التالية :

$$= \frac{\text{عدد المستوصفات الريفية}}{\text{عدد السكان القرويين / 100 ر 000}}$$

ويدل هذا المؤشر على المجهودات التي تقوم بها الدولة في التجهيزات الصحية . وكذلك مستوى الراحة الجسدية والروحية والاجتماعية للسكان القرويين .

ان النظام الاحصائي المندمج الذي تم اقتراحه ، سيمكن الدول العربية من الحصول على المعلومات الاجتماعية الضرورية التي لابد منها لأجل إعداد خطط إنمائية بناءة وفعالة ، ووضع برامج هادفة ومتفائلة ، واتخاذ قرارات جريئة تستطيع مجابهة تحديات العصر وتحقيق الأهداف والمقاصد التي حددها ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية . ويكون مردود التنمية أشمل نفعاً وأكثر فاعلية ، وأوفر

إشباعاً لحاجيات الفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل، الذي هو مطمح كل مواطن عربي ، بل مطمح كل انسان .

ويتميز هذا النظام بوزنه الكبير في التحليلات ، حيث يمكن من تشخيص الموضوعات والتعبير عن المعلومات بالمؤشرات . كما يساعد على اتخاذ القرارات ووضع البرامج الرامية الى تلبية ماتتطلع اليه استراتيجية التنمية الاجتماعية ، ويكون أداة قوية ووسيلة متينة لمراقبة وإستخلاص النتائج من المشروعات المقررة .

غير ان هذا النظام سيلقي صعوبات ومشاكل وعوائق تعترض سبيله في التنفيذ . وهذا يتطلب من كافة الدول العربية أن تكثف جهودها لتتخطى تلك الصعوبات والعراقيل ، وأن تعمل جادة في ايجاد الحلول الملائمة لجميع المشاكل التي قد تنجم عن تطبيقه .

وهذا الجهد المكثف يجب أن يتم في عدة ميادين كالتنظيم ، والتنسيق الادارى والإعلام والتكنولوجيا . . كما يتطلب ذلك المجهود التفكير والابتكار والبحث العميق عن الوسائل الكفيلة لمعالجة النقصان ، أو الخلل الذي قد تجده بعض الدول العربية في تطبيقها لهذا النظام المقترح ، سواء من الناحية المنهجية أم الأدبية أم السياسية نظراً للإختلاف والتباين بين الدول العربية في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

الفصل الرابع
التخطيط الإجتماعي
الأسس والمحاور والمضامين

أولاً – التخطيط بمعناه العام :

(1) التخطيط وأسسه :

1 – تعريفات :

التخطيط هو مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة اتفق عليها من أجل الوصول الى أهداف محددة. فهو يشمل تحديد أهداف قومية معينة، وتحديد الوسائل التي يمكن أن توصل الى هذه الأهداف. التخطيط هو اذن التوجيه الواعي والاستخدام الواعي لموارد وامكانات المجتمع لتحقيق الأهداف المرجوة. هناك اذن ركنان للتخطيط :

أ – أهداف نتطلع الى تحقيقها.
ب – وسائل لتحقيق هذه الاهداف.

تتطلب هاتان الخطوتان مجموعة من الاجراءات :

– ترتيب أولويات الأهداف.
– تحديد موعد بدء التنفيذ ونهايته لكل منها.
– دراسة اساليب التنفيذ وطرقه.
– دراسة كيفية تأمين مستلزمات التنفيذ مادياً ومالياً وبشرياً وتكنولوجياً.

- تحديد هياكل تنظيمية بشرية يوكل اليها أمر التنفيذ.
- توزيع الأعمال والمهام على هذه الهياكل.
- تحديد ميزانيات للتنفيذ وحساب تكلفته.
- تدبير وتأمين الأموال اللازمة والمواد للتنفيذ.
- تحديد المعايير الكمية والنوعية للتنفيذ.
- متابعة التنفيذ وتصويب انحرافاته.
- تقويم النتائج ودراسة مدى تحقيق الأهداف ونوعيتها وتشخيص عوامل النجاح او القصور.

على ذلك تكون الخطة عبارة عن :

مجموعة من التدابير المحددة التى تتخذ من أجل انجاز هدف معين. ويحدد مفهوم الخطة:

أ - هدف أو غاية نريد الوصول اليها.

ب - تدابير محددة ووسائل مرسومة من اجل بلوغ هذا الهدف.

جـ - معايير كمية ونوعية ومالية وزمنية تحكم التنفيذ وتوجهه.

د - تنفي الخطة شيئين:

- انها ليست مجرد توجيهات أو مجرد تحديد للأهداف، لاتحتوي على وسائل وتدابير الوصول اليها.
- انها ليست مجرد نبوءة مستقبلية فهي تستهدف العمل والتأثير في الواقع وليس مجرد التنبؤ به.

2 - اهداف التخطيط :

تتعدد أهداف التخطيط ومن أبرزها ما يلي :

أ - غاية الخطة هي التدخل في مجرى الحوادث تدخلا يجعلها أقرب الى تحقيق أهداف معينة، وليس ترك الحوادث تجري بشكل عفوي وغير موجه أو مضبوط.

ب - تسيير الواقع والسيطرة على المستقبل وتوضيح الرؤية والتوجه وليس الوقوع في العشوائية والمحاولة والخطأ والانجراف وراء القوى المؤثرة في الواقع.

ج - التخطيط هو اذن قبل كل شيء تنبؤ بالحوادث المقبلة وتغيير مجراها وفقاً لأهداف معينة يراد تحقيقها. وهو حسن استغلال الامكانات المتوافرة لهذا الغرض.

3 - مرتكزات التخطيط :

يقوم التخطيط على أسس المنهج العلمي في البحث والتعرف على الواقع وتحليل امكاناته ومعوقاته، وحل مشكلاته. كما يقوم على المنهج العلمي في اتخاذ القرارات.

ويستند الى مجموعة من المبادىء الموجهة من أبرزها ما يلي (*) :

(*) انظر عدلي سليمان، «مبادىء التخطيط الاجتماعي»، ضمن القسم الثاني من أوراق العمل المساندة، **لورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الاسرة الخليجية** التي نظمها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مارس 1994.

أ - مبدأ الواقعية:

يقصد بالواقعية وضع الخطط انطلاقاً من غايات المجتمع من ناحية وامكاناته الفعلية او التي يمكن توفيرها من ناحية ثانية. والمواءمة ما بين الطموح والممكن. وتنطلق الواقعية من التحليل الوظيفي والبنائي للمجتمع وأحواله وأوضاعه ودراسة القوى المؤثرة فيه.

وللواقعية عدة أبعاد أهمها:

- سياسية: تراعى فيها الاوضاع السياسية والايديولوجية ونظم الحكم والقيم والمعتقدات والتنظيمات الأهلية والرسمية.

- اقتصادية: حيث يجب ان تلائم الخطة النظام الاقتصادي المعتمد في المجتمع.

- اجتماعية: دراسة العادات والتقاليد والاتجاهات والتفاعلات.

- الواقعية والامكانية: ويقصد بذلك انه يتعين على التخطيط تحسين الوضعية الى الامام انطلاقاً من الواقع الراهن وامكاناته في حالة من الابتعاد عن الخيال والشعارات الفضفاضة.

ب - مبدأ ترتيب الأولويات:

حيث ان الامكانات والموارد محدودة بالضرورة، فان حسن التخطيط يقتضي وضع ترتيب لاولويات المشاريع واولويات توظيف الاموال والموارد المادية والبشرية فيها. وهناك نوعان من الاولويات:

- الالحاح الزمني: بمعنى ضرورة البدء بالمشاريع العاجلة التي يترتب على تأجيلها أضرار هامة على المجتمع. ونترك المشاريع الاقل اهمية للتنمية، او التي تأتي في مرحلة ثانية بعد انجاز المهام التي لا يمكن تقدم العمل الا من خلال انجازها وهي ما تسمى النقاط الحرجة، التي اذا اجلناها يتوقف العمل في المشروع.

- الترتيب وفق الاهمية الاجتماعية او الوطنية او الاقتصادية: فنبدأ مثلا بمشاريع البنى الاساسية التي تحكم الكثير غيرها. أو نبدأ بالمشاريع التي تشكل خطورة بالنسبة للامن الوطني والاجتماعي. وتلك التي تمثل خطورة بالنسبة للتنمية على المدى الطويل.

ج - مبدأ الشمول:

لابد للخطة العامة أن تكون شاملة لجميع القطاعات الوظيفية على مختلف الصعد: التعليمية والصحية والحياتية والثقافية. ولابد كذلك من شمول جميع المناطق بالخطة كل حسب احتياجاتها. ولابد من شمول جميع الشرائح الاجتماعية. اي لابد من تجنب سياسة النمو العمودي النخبوي الذي يركز على القلة ويترك الكل لأن ترك الكل سيولد مشكلات تطيح بمكاسب نمو القلة.

د - مبدأ التكامل:

ويتضمن بعدين: التكامل الرأسي ما بين الخطط القومية والجهوية والمحلية باعتبارها حلقات مترابطة. وكذلك التكامل الافقي بين مختلف الانشطة على صعيد معين. التكامل المحلي مثلا ما بين الاجهزة والتنظيمات والانشطة والبرامج ضماناً لعدم التضارب وهدر الامكانات. ذلك ان الخطط تزداد فعاليتها بمقدار هذا التكامل على الصعيدين الرأسي والافقي. بينما هي تتعطل في مفاعيلها بمقدار التضارب ما بين هذين الصعيدين.

هـ - مبدأ المرونة :

بمعنى قابلية الخطة للتغيير والتبديل واعادة النظر سواء في الاهداف ام في الوسائل وذلك تبعاً للمتغيرات والمستجدات التي تطرأ سواء أكانت من المعوقات التي لابد من علاجها ام من الميسرات التي تساعد على سرعة تقدم العمل. وكذلك اتباع مبدأ المرونة تبعاً للمتغيرات الوطنية والمحلية والدولية. واضافة الى هذه المرونة الزمنية هناك مرونة مكانية بمعنى تحول التركيز من منطقة الى أخرى تبعاً لبروز الاحتياجات او التحول من مشروع الى آخر تبعاً لتطور الاوضاع الاجتماعية والفنية.

و - مبدأ التنسيق :

وهو يشكل اساس نجاح اي مشروع. ذلك ان تنسيق الجهود يؤدي الى زيادة الفاعلية. والتنسيق يتضمن التآزر والترابط بين مختلف الانشطة من ناحية، وبين مختلف الهيئات والاجهزة والقيادات الفاعلة فيها من ناحية ثانية. ويؤدي التنسيق الى تعزيز النتائج من خلال تقليل التضارب والهدر والازدواجية والتكرار، وكذلك الحد من التنافس والتناحر.

ويتضمن التنسيق عدة أبعاد: تنسيق الاهداف - تنسيق الموارد - تنسيق الابعاد - تنسيق العمليات.

ز - مبدأ التوازن في التنمية :

ينال كل قطاع نصيبه المستحق من الاهتمام. وخصوصا التوازن ما بين الانماء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية. وكذلك التوازن ما بين المناطق الجغرافية والتوازن ما بين مختلف الشرائح السكانية. وأبرز ابعاد التوازن هو ذاك المتمثل ما بين الحق والواجب بمعنى ان كل حق يقابله واجب. فلا واجب بدون حق حيث يعنى ذلك الغبن. ولا حق بدون واجب حيث يعنى ذلك عدم المسؤولية والطفيلية.

ح - مبدأ التقدمية :

ويعنى الاستمرار في التنمية، وتجدد الانشطة والمشاريع. فلا تنجز الاعمال عند حد معين وتتوقف بل تتوسع اهدافها باستمرار بمقدار تقدم الانجاز. أو تتحول من اهداف الى اخرى، ومن مناطق الى اخرى، ومن انشطة الى اخرى حتى تظل التنمية عملية مستديمة.

(2) التخطيط . . أنواعه، عملياته، ومراحله :

يتنوع التخطيط من حيث مداه الزمني والمكاني فيتفاوت في الحجم والمدة.

1 - على المدى الزمنى - لدينا (3) أنواع من الخطط :

أ - الخطط طويلة المدى اكثر من (6) سنوات وتتضمن مراحل عديدة ويكون لها طابع الشمول وتتعلق عموماً بتحقيق غايات كبرى.

ب - الخطط المتوسطة المدى من (3 - 5) سنوات وتختص بتحقيق غايات ذات طبيعة وظيفية او قطاعية.

جـ - الخطط قصيرة المدى : لمدة سنة عادة مع توزيع على اجزاء هي الشهور وتتعلق غالباً بتحقيق اهداف مرحلية تشغيلية ويتعلق التخطيط قصير المدى بسد حاجات راهنة او اصلاح اوضاع طارئة.

2 - من حيث الشمول - لدينا عدة انواع من التخطيط :

أ - التخطيط المكبر أو الوطني : وهو عادة ذو مدى زمنى طويل ويتعلق بتحقيق غايات استراتيجية ويكون له طابع وطني شمولي أو قطاعي

عريض. وينصب على عمليات كبرى لتغيير الاوضاع، من مثل مخططات التنمية. ويشمل عادة قطاعات عديدة من النشاط بشكل متداخل ومتكامل: التنمية الاقتصادية - التنمية البشرية- التعليم والصحة.

ب - التخطيط القطاعي: وهو يختص بخطط لخدمة معينة يتفاوت مداها من حيث الشمول، او تخطيط لخدمات متعددة وفرعية في منطقة معينة.

جـ - التخطيط الاجرائي: ويختص بالاختيار بين البدائل على صعيد طرق التنفيذ وأساليبه، فهو إذن اقرب الى التكتيك.

- تتدرج هذه العمليات فالتخطيط الوطني يتضمن عدة خطط قطاعية والخطة القطاعية تتضمن عدة خطط اجرائية (او تشغيلية).

- تتنوع الخطط الاجرائية على الصعيد الوظيفي كي تغطي مختلف ابعاد المشروع ويكون لدينا:

- الخطة المالية - الموارد وهيكل رأس المال - الاصول الثابتة والتوظيفات - المصروفات والحصص المالية لمختلف المشروعات - التكاليف.
- خطة الخدمات: تبعاً لنوع المشروعات.
- خطة التجهيزات واللوجستيات والصيانة.
- خطة القوى العاملة: اعداد برنامج مدروس لاحتياجات المشروع من الكفاءات البشرية انطلاقاً من دراسة التركيب الحالي للمشروع وتقويم ظروف وآفاق تطوره المستقبلي.

(3) مستويات التخطيط :

للتخطيط عدة مستويات تتفاوت تبعاً للنظرية التي يتبعها المخطط إلا أن ابرزها ما يلي :

1 - التخطيط الطبيعي :

ويتضمن تنسيق الموارد الطبيعية وما تنطوي عليه من قوى ومظاهر طبيعية .

2 - التخطيط الاقتصادي :

ويدرس مستويات المعيشة ويضع الحد الأنسب من الحاجات الضرورية لمختلف طبقات المجتمع ويدرس الطاقة الانتاجية للافراد ، والعمل على رفعها وتوجيهها الوجهة الصالحة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

3 - التخطيط الاجتماعي :

ويدرس المسائل المتصلة بالنظم الاجتماعية ويحاول الارتقاء بالاوضاع المتصلة بالصحة العامة ، ونشر الطب العلاجي والوقائي للقضاء على وفيات الطفولة المبكرة ، كما يهتم بشؤون الاسكان والنظافة العامة ورفع المستويات التربوية والفنية والجمالية ، ومحاربة الانحرافات والاتجاهات الاجرامية . ويهتم فوق ذلك بالقضاء على العادات والسلوكيات الضارة ومحاولة غرس عادات واوضاع جديدة ، ومحاولة الارتقاء بالعادات القائمة في المجتمع مع العناية بالمؤسسات الترفيهية مثل الاندية والساحات والمخيمات .

4 – التخطيط الثقافي :

وينظم شؤون الثقافة ويعمل على انشاء المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية واقامة المعارض الفنية، ويفتح مجال الثقافة الشعبية لمختلف فئات الشعب، ويعمل على خلق وعي ثقافي يسهم في تكوين رأي عام ناضج.

(4) مراحل وضع الخطة :

نظرة مجملة : تتمثل المراحل الرئيسية في وضع الخطة بالمراحل التالية :

1 – تقدير الموقف الراهن : التعرف على الواقع السياسى الاقتصادى– الاجتماعي – الثقافي – السكاني – الجغرافي – المناخي.

2 – تحديد مجموعة من الأهداف الكبرى او الغايات المطلوب تحقيقها على المدى الطويل : القضاء على الامية – تعليم – اسكان – صحة.

3 – تعيين اهداف تشغيلية تترجم الغايات الى برامج عمل ميدانية ذات نتائج محددة زمانياً ومكانياً وكمياً ونوعياً مطلوب انجازها.

4 – وضع برنامج العمل لتحقيق الاهداف التشغيلية : تحديد زمان ومكان البرنامج – تحديد الموارد المادية والبشرية والتقنية والكلفة.

5 – وضع مجموعة من الاجراءات والقواعد الموجهة للتنفيذ : السياسات (سياسات العمالة – سياسات مالية واجور – سياسات خدمات وعلاقات . .)

6 – التنفيذ الفعلي : انطلاقاً من الاهداف وبرامج العمل والاجراءات.

7 – المتابعة وأساليبها (التقارير . . اللقاءات . .) تصويب المسارات وتقويم النتائج .

ثانياً – التخطيط الاجتماعي :

(1) موقع التخطيط الاجتماعي في عمليات التخطيط الوطني :

يمثل التخطيط الاجتماعي غاية انواع التخطيط الاخرى باعتباره المنهج الذي يجسد السياسة الاجتماعية لأي مجتمع ، تلك التي تهدف الى رفاهية افراده واسره وفئاته . . ويمثل الترجمة العملية لاهداف هذه السياسة فهو المسؤول عن توجيه معطيات الخطط الاقتصادية والصناعية والزراعية والثقافية والتعليمية والاعلامية وغيرها نحو صالح المجتمع والارتقاء به . ولعل اهم ما يهتم به التخطيط الاجتماعي من خلال ميادينه المختلفة هو التخطيط لاحتياجات الاسرة باعتبارها نواة المجتمع وخليته الاولى التي اذا صلحت صلح الكيان الاجتماعي كله .

لقد حدث في العقود الاخيرة تحول عالمي متزايد في النظرة الى التخطيط والتنمية من البعد المادي الاقتصادي الى البعد الاجتماعي تمثل في تحول النظرة من مؤشرات الدخل القومي الى مؤشرات نوعية الحياة . وهو ما يتضمن التحول من النماء الاقتصادي الى التنمية الانسانية والارتقاء بالمحيط الاجتماعي والاسرة على جميع الصعد . لب هذا التحول هو تغير الاتجاه من زيادة الدخل الى زيادة القدرة على استغلال الانسان لقدراته وطاقاته وفرصه من أجل الارتقاء بمستوى حياته صحياً وتعليمياً وثقافياً ، والتزاماً ومشاركة ومسؤولية . تلك هي التنمية الحقيقية في المنظور الجديد . وتلك هي ضمانة الحصانة الاجتماعية والامن الاجتماعي الذي بدأ يأخذ أهمية متزايدة في السياسات الوطنية . ونتيجة لهذا التغير في المنظور بدأ التخطيط الاجتماعي يحتل مكانة متعاظمة في مقدارها في مجمل الخطط الوطنية ليس باعتباره خدمات تقدم للمواطنين من باب الواجب ، بل عمليات في اساس التنمية وبناء المستقبل . ذلك ان التخطيط الاجتماعي للتنمية المتكاملة وعلى رأسها تنمية الاسرة اصبح يعتبر ضمانة نجاح التنمية الاقتصادية من ناحية ، وغايتها النهائية من ناحية ثانية ، ضمن منظور التنمية الشاملة المتكاملة .

وتحتل المشاركة الدور الأهم في التخطيط للتنمية الاجتماعية. اذ لم يعد الامر يتمثل في تقديم خدمات للجمهور فيما عرف بدولة الرعاية، بل تحول التوجه الى الارتقاء بمستوى حياة الناس واطلاق وتنمية طاقاتهم كي يتمكنوا من لعب دورهم في تحمل مسؤولية مصيرهم.

(2) أبعاد التخطيط الاجتماعي ومجالاته:

التخطيط الاجتماعي بما هو تنمية لنوعية الحياة وارتقاء بها. يتخذ بالضرورة توجهاً شمولياً. وتتلخص مجالات الخطة الشاملة في تأثيرها على النظام الاجتماعي والاقتصادي وعلى المجتمع وتنميته كما يبدو ذلك من المخطط رقم (1). في حين يوضح المخطط رقم (2) ترجمة هذه الخطة الشاملة، في التطبيق العملي الى مجالات متعددة.

المخطط رقم (1)

نموذج في آلية وديناميةالخطة الاجتماعية الشاملة (*)

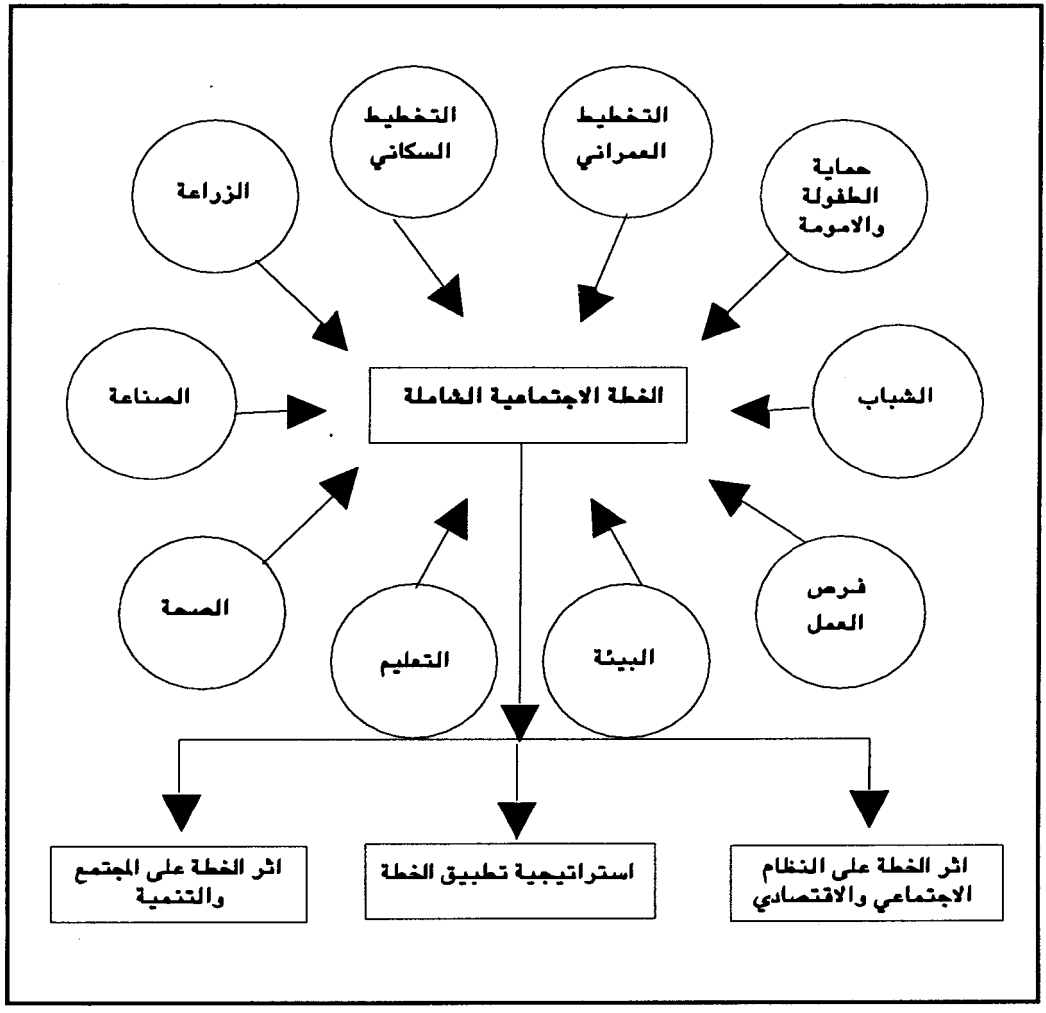

(*) هذا المخطط من اعداد د . سبيكة النجـــار .

المخطط رقم (2)

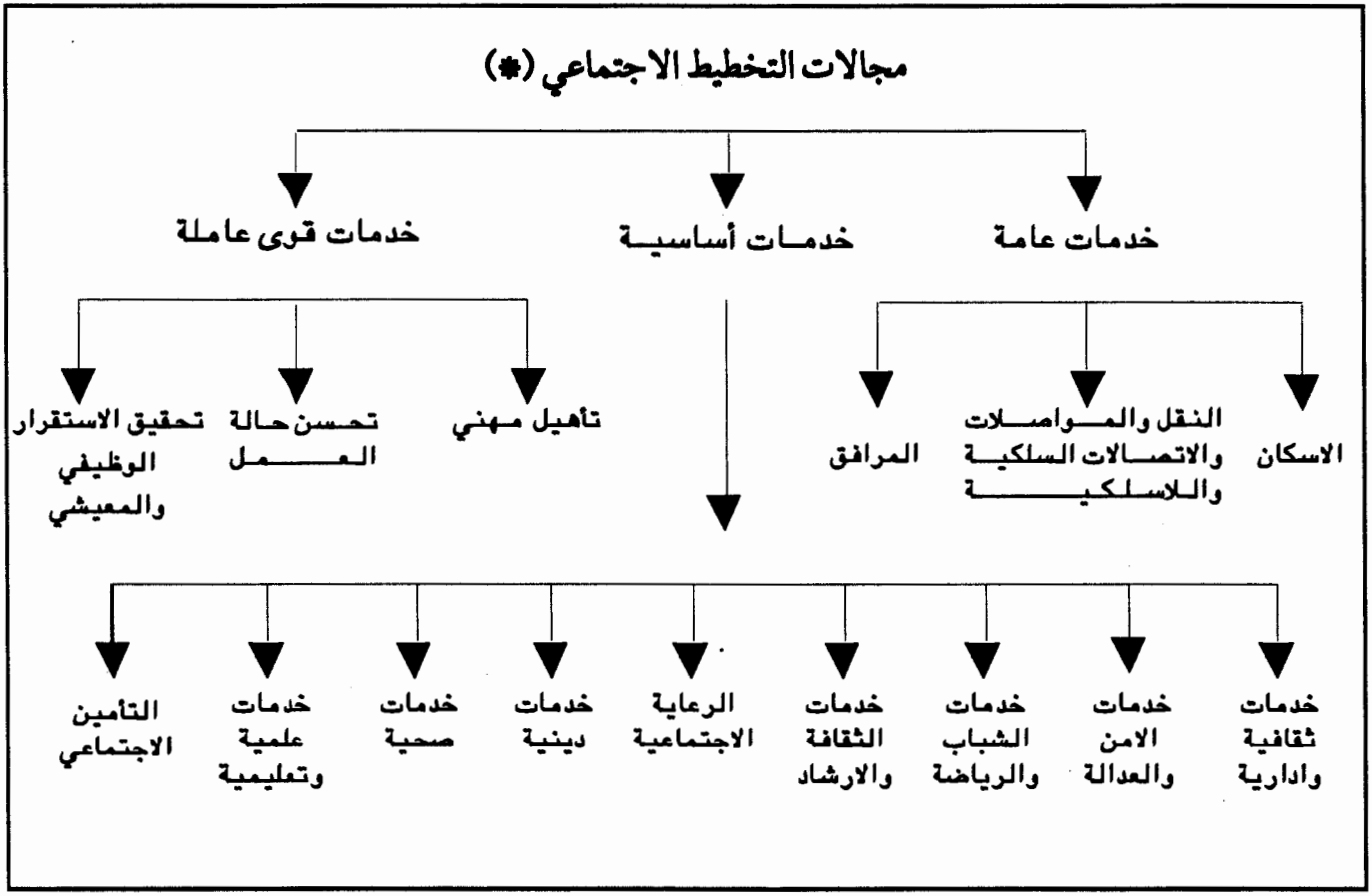

(*) هذا المخطط من اعداد عدلي سليمان ضمن الورقة المعنونة بـ « التخطيط الاجتماعي . . مفهومه وأهميته ومجالاته» من أوراق العمل المساندة لورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي، مصدر سابق.

(3) أهم نقاط الارتكاز في السياسة التخطيطية الاجتماعية (*):

ينبغي على المسؤولين المكلفين بوضع سياسة التخطيط الاجتماعي الشامل ان يضعوا في تقديرهم الاعتبارات الآتية:

1 - ينبغي ان يعبر التخطيط الاجتماعي عن احتياجات البيئة.

2 - ينبغي أن يقوم التخطيط على أساس مشاركة المجتمع ومساهمة الأفراد الذين يستفيدون من التخطيط وفقاً للمبدأ القائل بأن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفق امكانياتها.

3 - السعي لاثارة الشعور العام والحصول على وعي جماعي لأن هذه الاثارة هي المقدمة الطبيعية للتعبئة القومية. وكلما احس المجتمع بالحاجة، وبقيمة الخدمات العاجلة التي تقدم اليه، ظهرت حاجته الى التخطيط، فيطالب به من تلقاء نفسه وتصبح الرغبة في التخطيط غرضاً ذاتياً تلقائياً.

وينبغي استغلال هذا الوعي الجماعي في تربية قادة محليين يساهمون بمجهوداتهم في خدمة اغراض التخطيط وفقاً لتوجيهات المنظمين والمشرفين على سياسة التخطيط.

4 - يجب الاتفاق على الاهداف والغايات التي يحققها التخطيط.

5- ينبغي دراسة المجتمع دراسة كاملة من حيث مقومات البيئة والموارد الاقتصادية والنظم العمرانية وحصر الامكانيات المادية والمعنوية والكفايات، وذلك لتحديد الاطار العام الذي يمكن في نطاقه تنفيذ سياسة التخطيط.

(*) عن التقرير القطري لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية المقدم الى ورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي، مصدر سابق.

6 – العمل على رسم سياسة التخطيط بحيث تشمل نوعين من المشروعات :

أ – مشروعات طويلة الأجل تتصل بالمقومات الأساسية في المجتمع وتخدم اغراضاً بعيدة .

ب – مشروعات قصيرة الأجل تعالج مشكلات الساعة، وتقدم خدمات اسعافية عاجلة .

وينبغي تنفيذ المشروعات في اوقاتها المحددة وفق الخطوات المرسومة، لان كل مشروع يتأخر تنفيذه يفوت أوانه ولا يحقق الاغراض المرجوة منه. وذلك ان المجتمع في تغير دائم والعلاقات الاجتماعية في تحول سريع، فاذا لم تنفذ المشروعات في اوقاتها اصبحت لا تتلاءم مع التطورات والتحولات الاجتماعية السريعة.

وينبغي كذلك عدم وضع مشروعات لا تتلاءم مع مطالب البيئة ولا تتفق مع امكاناتها ولا تتلاقى مع افهام الافراد ومبلغ استساغتهم لها، لان هذه الامور وما اليها تعوق التنفيذ وتوهن من شأن المشروعات.

7 – ينبغي بناء سياسة التخطيط على التقدير الموضوعي، فلا يصح الاغراق في وضع الفروض او في وضع المقترحات غير العلمية. . كما ينبغي الاشارة الى ضرورة تدريب الهيئات المحلية وطوائف الموظفين للاستعانة بخبراتهم في خدمة اغراض التخطيط فلا يصح ان ندع تنفيذ السياسة التخطيطية الى اناس يجهلون طبيعتها ولا يدركون مراميها البعيدة.

8 – هذا التخطيط العام لابد ان يتشعب الى تنظيمات فرعية. ولذلك ينبغي ان يقوم التعاون بين الهيئات المحلية وبين السلطات المركزية، وينبغي عقد المؤتمرات والندوات بين المشرفين على شؤون التخطيط، واخرى بين القادة المحليين، وذلك للتنسيق بين مجهودات الاجهزة العاملة في الميدان وللسير بالسياسة التخطيطية العامة في طريقها المرسوم صوب الاهداف المنشودة.

9 - يجب الاهتمام بعد ذلك بضرورة وصول الخدمات الى اصحابها، ويجب تنظيم ندوات للوقوف على رغبات مختلف البيئات وابداء رأيهم فيما يصل اليهم من خدمات.

وتدلنا هذه النقاط والمبادىء على ان عملية التخطيط ليست سهلة الاداء، ولكنها عملية لها دلالتها الخاصة من حيث تزايد اهميتها تبعاً لتعقد المشاكل الاجتماعية وتطور العلاقة بين الافراد وسرعة تفاعلهم مع البيئة التي يعيشون فيها، وهي عملية شاقة هامة لانها تتصل بتنظيم المجتمع، وتنسيق قواه وتكامل اهدافه، وتوحيد اتجاهاته والعمل على اعادة التوازن التلقائي الى ما يصيب اجهزته من خلل واضطراب.

(4) التخطيط الاجتماعي للتنمية الأسرية:

يمثل تخطيط استثمار الامكانيات الوطنية المتاحة لتلبية احتياجات الاسرة، ابرز مقومات التخطيط الاجتماعي الشامل. وذلك ان تنمية الاسرة تشكل هدفاً استراتيجياً بعيد المدى في التنمية الاجتماعية الشاملة. كما ان احاطة الاسرة بأسباب الاطمئنان وصيانة وتعزيز وجودها والارتقاء بنوعية هذا الوجود وفاعلية ادوارها تدخل في صلب استراتيجية الامن الاجتماعي الوطني. فصلاح المجتمع هو من صلاح الاسرة، وأمنه واستقراره يكمن في توفير الحماية والامن والامان لها، وقوته ودوامه رهن في سلامة وصحة افرادها، وتقدمه ورقيه متناسب مع مدى ارتقاء الاسرة واعضائها. وبذلك تصبح المحاور الرئيسية لأهداف تنمية الاسرة هي نفسها ما يشكل قاعدة عريضة من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والرعائية والصحية، وفوق ذلك كله الوصول بالاسرة الى القدرة على امتلاك زمام امورها بيدها وتحمل مسؤولية بناء مستقبلها الذي هو مستقبل الوطن.

1 - المحاور الأساسية لخدمات تنمية الأسرة (*) :

أ - توعية افراد المجتمع بأهداف التنمية ومتطلباتها والتعامل مع ادواتها .

ب - العناية بالطفل في كافة المجالات وعلى جميع المستويات عن طريق :

- الاهتمام بالأم وتوعيتها ومحو أمية غير المتعلمات منهن .
- تطوير برامج رعاية الاطفال الجانحين .
- الاهتمام بالرعاية الصحية للام والطفل والعمل على تحقيق تغطية كاملة لتحصين الاطفال ضد الامراض المعدية .
- تخصيص حيز في المكتبات العامة للاطفال .

ج - زيادة الاهتمام بالمعاقين وادخال برامج وطنية لتأهيلهم ورعايتهم .

د - مكافحة الأمية والقضاء عليها .

هـ - زيادة الاهتمام ببرامج المجتمع المحلي التي ترتكز على مشاركة المواطنين ومساهمتهم في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية .

و - الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والتأكيد على التوعية الصحية والطب الوقائي وزيادة فعالية المؤسسات الوقائية والعلاجية لحماية المواطن ، مع التوسع في البرامج الصحية .

ز - تحسين امكانيات الأفراد بزيادة دخلهم لازالة الخلل الاجتماعي .

(*) عن التقرير القطري لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية المقدم الى ورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي ، مصدر سابق .

ح - زيادة الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية في كافة المجالات والعمل على مساهمة القطاع الاهلي في القيام بها، وذلك بتشجيع انشاء المزيد من الجمعيات والمؤسسات الاهلية.

ط - زيادة الاهتمام ببرامج رعاية الشباب بما ينمي قدراته واكسابه المهارات العقلية والبدنية في مجالات الثقافة والعلوم الرياضية.

ي - العمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة.

ك - زيادة الاهتمام بتحسين وتجميل المدن وانشاء المتنزهات، وتشجيع مساهمة المواطنين في ذلك.

2 - الاهتمام بالأمومة والطفولة ومحاوره:

ضمن هذه التوجهات والخدمات الاساسية للاسرة يمثل التركيز على الام والطفل نواة برامج العمل مع الاسرة. فالام هي المرجع وهي التي تحدد في النهاية مستوى ارتقاء التنشئة ونوعيتها. والطفل هو حامل لواء استمرارية الكيان الوطني والتماسك الاجتماعي. ومن هنا تبرز اهمية الجهود الموجهة اليهما ضمن التخطيط الاجتماعي للتنمية الاسرية الشاملة، وذلك من خلال (*):

أ - تعزيز وعي المجتمع على كل مستوياته، وفي كل القطاعات والجهات بقضايا الطفولة والمرأة والاسرة وارتباطها العضوي بقضايا التنمية.

ب - تعميق الوعي بأهمية المشاركة الاهلية ومشاركة المجتمعات المحلية مع الجهود الرسمية في تنفيذ خطة الطفولة.

(*) عن التقرير القطري لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بسلطنة عمان المقدم الى ورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي، مصدر سابق.

ج - منح الأولوية المتقدمة لحقوق الطفل والوفاء بحاجاته الاساسية في كل الظروف.

د - تعزيز مكانة المرأة واتاحة الفرص المتساوية لها، وادماجها في دورة الحياة المنتجة للمجتمع وجهود تنميته.

هـ - تصعيد الوعي بأهمية الطفولة بحسبانها مركز اهتمامات الحاضر وكل المستقبل وتعبئة الجهود لتحقيق اهداف الخطة.

و - توسيع انشطة تنمية الطفولة المبكرة بما في ذلك الانشطة الاسرية والمجتمعية الملائمة والمنخفضة التكلفة.

ز - رعاية الاطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وادماجهم في المجتمع.

ح - توسيع النشاط الطوعي العامل في مجال الطفولة والامومة ورعايته ودعمه ومساندته.

ط - تهيئة المجتمع للنهوض بمسؤوليته تجاه الطفولة بحسبان ان هذه مسؤولية مشتركة تقوم عليها الدولة والاسرة والمجتمع وافراده، وجمعياته الاهلية الطوعية.

ي - المشاركة النشطة في التعاون الاقليمي والعربي والدولي في مجال الطفولة والافادة من امكاناته وخبراته لمصلحة الطفل.

ك - منح اولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها.

ل - دعم القطاع النسائي وتعبئة طاقاته كمورد بشري هام للمشاركة في تنمية المجتمع وفي انجاز خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

م - الارتقاء بوظيفة المرأة في المجتمع وتأصيل الوعي بها وتبني سياسات تتفق واهمية هذه الوظيفة وخطرها في ترقية الحاضر وبناء المستقبل وفتح آفاق جديدة لمشاركة المرأة الفاعلة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي المنشود في المجتمع.

ن - اعداد المرأة لأداء أدوراها المختلفة في اطار الاسرة والمجتمع.

س - محو أمية المرأة الحضارية والابجدية والاهتمام بتربيتها الدينية واتاحة فرص التعليم المستمر امامها وتأمين حقها المتساوي في فرص التعليم.

ع - محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة والمطففة لحقوقها.

ف - التطبيق العملي لما أقرّه الشرع الحنيف للمرأة من حقوق واستكمال الاطار التشريعي المعزز لحقوقها ومشاركتها في حياة مجتمعها.

ص - توسيع نطاق اسهام المرأة في العمل الطوعي والخدمة العامة.

3 - المواضيع المقترح تناولها عند التخطيط لبرامج الأسرة:

أ - الأسرة كعامل للحفاظ على القيم البشرية والهوية الثقافية والاستمرارية التاريخية:

قد تكون بعض القيم القديمة معيقة لتنمية المجتمع، كما قد تفهم بعض القيم بشكل خاطىء ويكون ذلك على حساب بعض افراد الاسرة «كالمرأة والطفل مثلا» لذا فمن الضروري اعادة النظر في القيم والعادات الاجتماعية والعمل على تقويمها وتثبيت الصالح منها وخلق البيئة والظروف المناسبة لجعل العائلة قادرة على استنباط قيم ايجابية جديدة في ظروف المتغيرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع.

ب - واجبات الأسرة وأنظمة الدعم الداخلي :

يتضمن ذلك العناية بالمرضى والمسنين وكذلك المشاركة في المسؤوليات المنزلية والتنشئة الاجتماعية للأبناء وتوفير العناية للاطفال سواء في المنزل أم خارجه.

على واضعي السياسات فهم ودراسة قدرة الاسرة على القيام بهذه المسؤوليات. اذ يوفر هذا الفهم رسم السياسات لتقديم المساعدة للاسرة غير القادرة على الايفاء بمسؤولياتها لأي سبب من الاسباب.

ج - العمل والمسؤوليات الأسرية :

تواجه العديد من الأسر وخاصة تلك التي تعيلها النساء او تلك التى فقدت احد الوالدين مشكلة التوفيق بين العمل ومتطلبات الحياة اليومية. وهذا يستلزم اتخاذ سياسات فعالة وعادلة فيما يتعلق بمرونة الدوام، اجازات الأمومة، توفير التسهيلات لرعاية الاطفال في مكان العمل او بالقرب منه او من المنزل، الرعاية النهارية للمسنين وكذلك توفير الرعاية الصحية الملائمة لهم. ومن الضروري العمل على الا يحرم احد الوالدين من العمل او الترقيات بسبب واجباته العائلية.

د - حماية الأسرة من الفقر :

هذا يستلزم استنباط أساليب جديدة مدرة للدخل، وتبني مقاييس ملائمة للضمان الاجتماعي ومنح علاوات للابناء وسياسات التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.. الخ.

هـ - دعم الأسرة كمولد للدخل :

يعتبر توليد الدخل مسألة حيوية للعديد من الاسر الفقيرة وخاصة تلك التي

تعيلها النساء، لذا يجب ان تهتم السياسات والاستراتيجيات في مجال الاسرة بتشجيع الاعتماد على الذات وذلك بتسهيل الحصول على القروض، او توفير المساعدة الفنية والتدريب، استفادة مثل هذه الاسر من الجمعيات التعاونية وكذلك حصولها على المساعدة في مجال التسويق.

و - التعليم :

تعتبر الاسرة احد مصادر التعليم غير النظامي وقاعدة اساسية تدعم عملية التعليم النظامي ومما لا شك فيه ان البيئات المتعلمة اكثر قدرة على التكيف مع الظروف التي يخلقها التغير الاجتماعي، وعلى العكس طبعاً فان الامية تعوق هذه العملية. لذا فعلى راسمي السياسات البحث في الوسائل التي تحد من التسرب في مراحل التعليم الاساسية وتقويته، واتاحة فرصة التعليم للجميع.

ز - الصحة :

ان صحة افراد الاسرة من صحة المجتمع لذا يجب ايجاد الوسائل للحد من الاعاقة، تقليل الوفيات عند الاطفال والامهات، وتشجيع العائلات على تلبية الاحتياجات الصحية لافرادها وخاصة في مجالات الصحة الاولية، صحة الام والطفل، والامن الغذائي.

ح - التوعية الأسرية :

لقد حان الوقت في ظل المتغيرات الاجتماعية لارساء قواعد للتوعية الاسرية وايجاد مراكز يلجأ اليها افراد العائلة في مسائل مثل العلاقات الزوجية، المباعدة بين الولادات، المسؤوليات الاسرية المشتركة، تدريب الوالدين على رعاية الأبناء وارشاد الشباب والمراهقين.

ط - الجريمة والعنف داخل الأسرة :

تعتبر الأسرة احد المصادر الرئيسية لمنع الجريمة وجنوح الاحداث. من هنا تأتي اهمية خلق جو اسري يسوده التفاهم والود، وقد اتخذت بعض السياسات بشأن رفع وتحسين نوعية الحياة الأسرية والعمل على منع العنف في الأسرة وسوء استعمال الحقوق ومنع استغلال احد الزوجين والاطفال وكبار السن الا ان هذه السياسات بحاجة الى اعادة نظر.

4 - المبادىء الأساسية للتنمية الأسرية الشاملة :

وتتمثل المبادىء الاساسية التي يجب ان تعتبر مرتكزات لتحديد اهداف ووسائل عملية التخطيط الاجتماعي لاحتياجات الأسرة كما يلي :

أ - الالتزام بتعاليم وقيم الشريعة الاسلامية السمحاء التي أرست قواعد البناء السليم للأسرة.

ب - الالتزام بالتنسيق القيمي للمجتمع الذي يعتبر حصيلة تجارب طويلة أرست قواعد السلوك الحميد بين افراد المجتمع ووحداته والتي استمدت جذورها من التعاليم الاسلامية.

ج - الالتزام بالعادات والتقاليد والاعراف العربية الاصيلة عند التخطيط لمقابلة اختياجات الأسرة وفي اطار الامكانيات المتاحة للمجتمع.

د - الانفتاح على التجارب الخارجية في هذا المجال والاستفادة منها بما لا يؤثر على الهوية الوطنية للأسرة او يفقدها جذورها الاصلية او التراثية.

هـ - الاسترشاد بالمواثيق العربية والدولية التي تهدف الى وضع أسس حفظ كيان الأسرة وحمايتها.

5 - برامج تنمية الأسرة ومحاورها :

ابعاد التنمية السابقة تترجم عملياً بالطبع إلى خطط وبرامج تتكامل فيما بينها ، كما تتكامل في تنفيذها مجهودات القطاع الرسمي والهيئات والجمعيات الاهلية .

وتتعدد فئات البرامج كثيراً تبعاً للخطط الوطنية واولوياتها من جانب ، والامكانات والخصائص والظروف المحيطة بها من جانب آخر . الا ان هذه البرامج تتوزع الى محاور رئيسة ابرزها ما يلي :

- محور التنمية العامة للأسرة والمرأة وتعزيز قدراتها .
- محور الخدمات المباشرة للأسرة .
- محور خدمات الدعم لوظائف الأسرة .
- محور التوعية والتثقيف .

وفيما يلي عرض لكل مايتضمنه كل محور من المحاور المذكورة أعلاه .

أ - التنمية العامة للأسرة وتعزيز قدراتها :

يندرج تحتها العديد من البرامج من مثل :

- **تنمية قدرة الأسرة على الانتاج :** برامج محو الامية - التأهيل المهني - البرامج الانتاجية المختلفة - تسويق الانتاج - التعاونيات الانتاجية والاستهلاكية - وتحتل برامج التنمية الريفية مكانة رئيسة في هذا المضمار - التشريعات الخاصة بالأسرة والأمومة والطفولة .

- **تنمية صحة الأسرة وتماسكها :** برامج دعم الاسرة المتصدعة - برامج دعم الاسرة المعوزة (الارامل) - تنظيم الانجاب والتباعد بين الولادات - صحة الام والطفل قبل وخلال وبعد الولادة - برامج التغذية

- برامج تحسين قدرة الاسرة على العناية بالحالات الخاصة (معاقين، مسنين) - برامج الارشاد الزوجي والاسري برامج تعزيز التماسك الاسري- برامج تعزيز قدرات الوالدين على اساليب التنشئة السليمة.

ب - الخدمات المباشرة للأسرة:

الطبابة - الامومة - الرعاية الصحية - التعليم - الاسكان - التأمينات الاجتماعية - الوقاية الصحية - تأمين بيئة سليمة لحياة الاسرة.

ج - برامج خدمات الدعم لوظائف الأسرة:

الحضانات ودور الامومة والطفولة - رعاية المسنين - رعاية الايتام - الرعاية النهارية والرعاية الدائمة للمعاقين والحالات الخاصة - مشاغل العمل - الحدائق والمرافق العامة لرعاية الاطفال والشباب وتأطيرهم (المسارح - المتاحف - الملاعب - الساحات العامة - الاندية الرياضية والثقافية والاجتماعية) - برامج وقاية الاحداث والشباب من الاخطار الخلقية والانحرافات - برامج تنمية طاقات وميول الناشئة والشباب.

د - محور التثقيف والتوعية:

التوعية الصحية - التوعية النفسية والزوجية والوالدية - التوعية على اساليب التنشئة السليمة التوعية ضد الاخطار الخلقية الداهمة - برامج غرس الانتماء والولاء والهوية الوطنية والثقافية - التوعية والتربية الدينية - التوعية بمشكلات المجتمع والتثقيف على استيعابها والتعامل معها - حملات محاربة العادات التقليدية الضارة بالصحة والتوازن النفسي (محاربة الشعوذة والخرافات) - استخدام وسائل الاعلام في التعليم والتثقيف المستمر والارتقاء بمستوى الحياة وتعزيز المسؤولية الذاتية.

على كل حال يبقى المجال مفتوحاً وواسعاً للابتكار والتجديد في وضع وتنفيذ برامج خدمة الاسرة والتعامل مع التحولات الاجتماعية.

الفصل الخامس
المنهجيـــات الفنيـــة
في التخطيط الإجتماعي للعمل مع الأسرة

تمهيـــد:

يتضمن تخطيط البرنامج الاجتماعي لتلبية أي من احتياجات الأسرة، كما بيّناها في الفصول السابقة، عدة خطوات فنية في المنهجية العلمية للعمل. وتتدرج هذه الخطوات وتتابع مما يجعلها تمثل سلسلة متكاملة من الحلقات الاجرائية، تبدأ العملية بتحديد الاحتياجات التي سيتم وضع برنامج لتلبيتها، وترتيبها من حيث الاولوية في الإلحاح أو المردود، أو الأولوية من حيث توفر امكانات تلبيتها. بعد تحديد الاحتياجات لابد من تحديد الاهداف الكبرى (الغايات) التي سيحققها البرنامج، وهي عموماً ذات بعد تنموي عام. الا أن التنفيذ يقتضي ترجمة هذه الغايات العامة الى أهداف اجرائية أو تشغيلية أو أهداف صغرى تمثل كل منها مرحلة من مراحل تحقيق الغاية الكبرى، أو جانباً منها.

بعد وضع هذه الاهداف الكبرى والتشغيلية تتمثل الخطوة التالية في تحليل بيئة المشروع من خلال طرق مختلفة أبرزها طريقة تحليل قوى المجال. في هذه الخطوة يتم رصد وتحليل وتشخيص كل العوامل المؤثرة او التي يمكن ان تؤثر في تنفيذ البرنامج، سواء منها الميسرة التي يمكن الاستناد اليها في التنفيذ، او المعوقة التي تمثل عقبات قد تحول دون تنفيذ المشروع، أو تعرقل تقدمه مما يجب أن نحسب حسابه ونتعامل معه.

انطلاقاً من هذا التحليل يمكن تحديد احتياجات التنفيذ من موارد مادية وبشرية ومالية، واختيار شكل التنظيم للطاقات البشرية الموظفة في البرنامج، انماط العلاقة بينها، وخطوط السلطة والمرجعية ونطاق الاشراف وتحديد المهام

والمسؤوليات. كما يتعين وضع السياسات المالية والاجرائية التي تشكل معايير العمل التنفيذي وتحكم حدوده، ومؤشرات متابعته وتقويمه.

واضافة الى ذلك كله يتعين في التخطيط الاجتماعي لبرامج تلبية احتياجات الاسرة الانطلاق من استراتيجية التنمية بالمشاركة، أي مشاركة الهيئات الاهلية صاحبة المصلحة في تنفيذ البرنامج والمستفيدة من ثماره. فهذه لابد ان يكون لها دور نشط تتكافأ فيه الحقوق والامتيازات مع الواجبات والمسؤوليات، ليس فقط من أجل ترشيد الانفاق والحفاظ على استمرارية البرنامج، بل اساسا من اجل تنمية القدرات الذاتية وصولاً الى الاكتفاء الذاتي والتدرب على تحمل المسؤوليات وحسن الاضطلاع بها، بما هي لب التنمية الحقيقية. ويتطلب ذلك الوقوف على اسس المشاركة ونظرياتها ومنطلقاتها، وخصائصها وامكاناتها ومعوقاتها حتى نتمكن من تحويل هذه المسألة من مجرد شعار يرفع الى ممارسة فعلية تغيّر الواقع.

وتدخلنا استراتيجية التنمية بالمشاركة رأساً في موضوع القطاع الاهلي والجمعيات الاهلية على اختلاف تنظيماتها ومجالاتها باعتبارها الاطار المؤسسي المباشر الذي يتم من خلاله تنفيذ مخططات التنمية الاجتماعية. وهنا ايضا لابد من وقفة تحليلية تشخيصية لدور هذه الجمعيات والهيئات وصولاً الى تبين اسس فاعليتها، والتعامل مع معوقاتها.

هذه القضايا لابد من التمرس بها واستيعابها من قبل العاملين في برامج تلبية احتياجات الاسرة. وهو ما سنعالجه هنا.

أولاً - تحديد الأهداف:

(1) مستويات الأهداف:

تنقسم الاهداف الى عدة مستويات متدرجة من حيث الاهمية والشمول. ابرزها ثلاثة:

1 – **الغايات الكبرى Aims**: تشكل التطلعات الاساسية التي يود المجتمع الوصول اليها تبعاً لعقيدته وفلسفته: تشريعات الدين الاسلامي الحنيف – الحفاظ على الهوية الوطنية – الامن الاجتماعي – كلها تطبق على العمل مع الاسرة وتشكل الدليل الهادي العام لهذا العمل الذي يشترك مع بقية انشطة المجتمع.

2 – **المقاصد Goals**: انها تمثل التطلعات على مستوى الاسرة: الاسرة المتماسكة – الاسرة المعافاة – تعزيز وظائف الاسرة (في الرعاية والتنشئة والتماسك الاجتماعي) – تعزيز قدرات الاسرة في سد احتياجاتها وحل مشكلاتها – الجانب الاسري من التنمية الاجتماعية.

تحدد كل من الغايات الكبرى والمقاصد استراتيجيات العمل الاجتماعي مع الاسرة وسياساته، وتشكل اساس وضع الخطط على الصعيد الاقليمي والوطني والجهوي.

3 – **الأهداف التشغيلية**: انها العمليات المحددة التي تمثل مهاماً ميدانية يتعين تنفيذها في زمان ومكان محددين: من مثل تنفيذ دورة تثقيف – دورة محو امية – حملة تلقيح لفئة معينة من الاطفال في منطقة معينة.

لابد للخطط والبرامج ان تتحول الى طاقم من الأهداف التشغيلية.

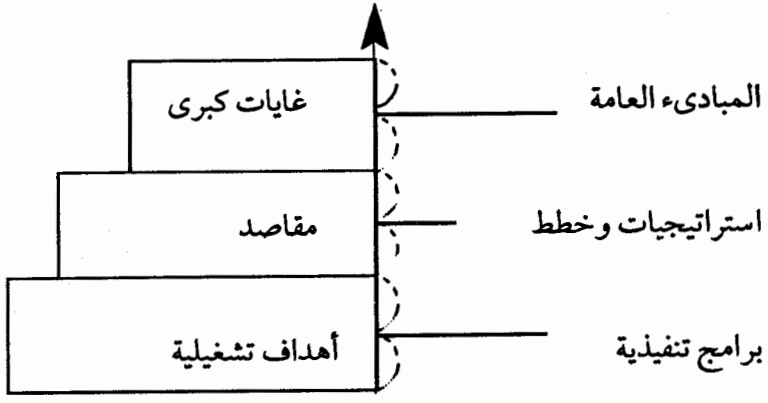

(2) تعريف الهدف التشغيلي :

1 – الهدف : هو بيان بالنتيجة المطلوب تحقيقها في تاريخ معين وفي مكان معين.

أ – مقياس كمي للنقطة المراد الوصول اليها.
ب – تاريخ معين يتم خلاله الوصول الى تلك النقطة.

2 – لابد ان يتوافر للهدف الجيد اضافة الى ما سبق ما يلي :

أ – الفائدة والجدوى.
ب – الواقعية – قابلية التحقيق وضمن سيطرة من يتخذه.
ج – تطوير الوضعية الى الامام (التنمية والتحسين وخلق التحدي).
د – قابلية التوصيل إلى المعنيين بتحقيقه.

(3) أهمية تحديد الأهداف في تنفيذ المشاريع :

1 – تخطيط العمل ووضوح الرؤية والتوجه.

2 – تحديد الموارد المادية والبشرية والمالية اللازمة.

3 – تقدير التكاليف والجدوى.

4 – وضع سلم الاولويات للانشطة المختلفة.

5 – تحديد مراحل التنفيذ.

6 – تحديد معايير للمتابعة والرقابة الادارية.

(4) تستقى الأهداف من مصدرين :

1 – النتائج المتوقعة :

هنا نحدد: اين نريد ان نصل، اي النتائج نحقق، ما هو المردود المتوقع لمجهوداتنا؟ ما هي الاشياء الواجب تجنبها؟ اي مشكلة نصحح؟ اي حالة نحسن؟ وهي تشكل ترجمة ميدانية للمقاصد ضمن المبادىء العامة.

2 – الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف :

هنا تنصب التساؤلات على :

- الطاقات البشرية – المهارات – العدد.
- الأموال – الميزانية – التكلفة.
- المواد – التجهيزات – التسهيلات.
- الزمن – الآجال القصيرة والآجال الطويلة.

(5) تصنيف الأهداف :

تصنف الأهداف من حيث قيمتها في تحقيق النتائج المطلوبة الى :

1 – أهداف ملزمة – مايجب ان يكون MUSTS ⟵ حيوية.

2 – أهداف مرغوبة WANTS ⟵ فعّالة.

3 – أهداف فقيرة ⟵ يمكن تجاهلها.

الأهداف الملزمة: ما يجب ان يكون - تحتل الاولوية في تنفيذ البرامج - تضع الحدود وتحكم اجراءات العمل. تحدد ما يجوز وما لا يجوز - تحكم القرارات في الاختيار بين البدائل. (سر - قف GO - NO) في الكلفة والكمية والنوعية والزمن.

الأهداف المرغوبة: تعبر عن الطموح - تتعلق بالمزايا والعيوب وتحكم الخيارات بين الاهداف الملزمة. نحاول ان نحصل على الحد الأقصى منها.

ثانياً - تحليل بيئة البرنامج :

يشكل أحد أبرز مهام الخطة. ويتوقف النجاح او الفشل على مقدار الاحاطة بالواقع والتعرف على حالة القوى الفاعلة فيه. وهو ما تهمله اكثر المخططات الشائعة في العالم الثالث. اما لانها تطبق نماذج لخطط مستوردة موضوعة في بيئات وظروف مغايرة لظروف الواقع المحلي، او لأن متغيرات هذا الواقع تؤخذ كأمر مسلم به ويكتفى بوضع الاستراتيجية العامة للخطة. تعتبر قراءة بيئة البرنامج من اكثر القضايا تشعباً وتتضمن ما يلى:

1 - **الخصائص الجغرافية والمناخية :** التى تحدد أنماط معيشة الناس ووتائرها الزمنية وتحركاتها المكانية. ويدخل فيها طبعاً الموارد المادية الاولية. وقد يكون التسرع في التعامل مع هذه الخصائص عاملاً في فشل برامج التنمية لتعارضها مع المناخ او التضاريس او التحرك او الموارد الاولية.

2 - **الخصائص السياسية:** وتتدخل فيها الانظمة الحاكمة لحياة الناس وامكانيات تحركاتها وتفاعلها، استخدام قدرتها وتوجهاتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمعيشية والتنظيمية والادارية وكذلك على صعيد التعبير والمشاركة وتنظيم حياة الجماعة والتشريعات. وكذلك التناقضات والصراعات والمآزق.

3 - **الخصائص الاقتصادية:** وهي من العوامل المعروفة تقليدياً باحتلال الوزن الرئيسي في اي مخططات انمائية.

4 - **الخصائص التعليمية والتكنولوجية:** مستوى تطور الجماعات المحلية واساليب الانتاج والتعامل مع احتياجات الحياة. التقنيات المتوافرة والشائعة وتلك التى يمكن توفيرها وقابلية الناس لاستيعابها. ذلك ان اي برنامج انمائي يتضمن عموماً تأهيلاً تقنياً اضافة الى استناده الى التقنيات المحلية التقليدية.

5 - **الخصائص الاجتماعية:** الجماعات والمؤسسات والتجمعات والاطراف المختلفة ومصالحها الاقتصادية والايدلوجية والسياسية ومدى تناقضها او تآلفها ومدى قدرتها على تجاوز معوقاتها واستغلال طاقاتها. وكذلك القيادات المحلية التي يمكن ان تدعم البرامج ونوع الدعم والمدخل اليه. والمؤسسات العاملة في نفس مجال البرنامج او البرامج المشابهة والتي يمكن ان تكمله وامكانية التنسيق في الخطط والجهود التنفيذية. والاهتمام بمدى احتمال مقاومة هذه المؤسسات المشابهة لأي برنامج جديد يعتبر دخيلاً او يعتبر تدخلاً في منطقة نفوذها مما يجعلها تتصدى له بالحرب، وصولاً الى احباطه او استيعابه.

6 - **الخصائص الثقافية:** وهي من العناصر الحاكمة فعلاً في نجاح البرنامج او تعثره والتى قلما اعطيت الاهتمام الكافى. وتهتم بدراسة العادات والتقاليد والمعايير والقيم والتفضيلات والتوجيهات والمحرمات. وكذلك دراسة نقاط المقاومة ونقاط التجاوب مع البرنامج او الخدمة وضرورة تكييفها كي تتمشى مع هذه الخصائص الثقافية وصولاً إلى توعية الناس وتجاوز بعض المعوقات التى تحول دون مشاركتهم.

في كل من النقاط السابقة لابد ، في تقدير الموقف او قراءة البيئة ، من اجراء تشخيص يحدد الامكانات التي يمكن ان تدعم الخطة والمعوقات التى قد تعيق تنفيذها .

وكذلك لابد من رصد الظروف الوطنية والاقليمية وحتى الدولية ذات الصلة بخطة البرنامج المراد تنفيذه ومحاولة استشراف توجهاتها العامة والتغيرات والتحولات التى يمكن ان تطرأ . وهذه لابد ان تعطى الاهتمام الفعلي نظراً لعدم استقرار اوضاع البلدان النامية والظروف الاقليمية والدولية المحيطة بها والتي قد تحمل مفاجآت كبرى في السلب والايجاب .

وهكذا نحدد :

- المستفيدين من البرنامج ومدى دافعيتهم له وللتعاون في تنفيذه ودرجة وعيهم .
- تحديد درجة الاختلاف في البيئة : تنافر وتعارض المصالح او انسجامها للأطراف الداخلة في البرنامج ، او ذات الصلة الممكنة به .
- تحديد مشكلات اللوجسيتات : الاتصالات - المواصلات - التجهيزات المكانية - المعدات .
- تحديد المؤسسات المتداخلة او المتعاونة او المعنية بالبرنامج ومدى كفايتها .

ثالثاً - متابعة تقدم العمل :

(1) أهمية متابعة تقدم العمل :

1 - التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة تبعاً للخطة (الموارد ، الأموال ، الطاقة العاملة ، الزمن) والتنسيق بين تحقيق هذه الأهداف .

2 – اكتشاف الانحرافات الممكنة عن الهدف في وقت مبكر واتخاذ الاجراءات لتصحيحها .

3 – توجيه المرؤوسين وتحفيزهم .

4 – تقويم أداء المرؤوسين .

(2) مراحل متابعة تقدم العمل :

1 – **قبل بدء المتابعة :**

– تحديد الأهداف : أهداف واضحة لكل المعنيين ومفهومة منهم ومتفق معهم عليها .

– وضع المعايير : لقياس الاهداف كمياً ونوعياً وتحديد أوضاع العاملين (الرضا المهني ، الفعالية ، الانتاجية)

– تحديد نظام التقارير ودوريتها .

2 – **أثناء المتابعة :**

قياس الأداء – تتعدد وسائل قياس الأداء ومن أبرزها ما يلي :

– معدلات الانتاج .
– التكاليف .
– الجودة .
– السلامة .
– الرضا المهني والمعنويات .
– المسؤولية العامة تجاه مختلف الاطراف (عمال داخلياً ومتعاملين خارجياً)

3 – بعد الرقابة والمتابعة :

تصحيح الانحرافات – يجب أن يتم التصحيح في وقت مبكر من خلال مبدأ التعرف على العوارض الأولية .

(3) أساليب المتابعة :

1 – الرقابة الشخصية من خلال الملاحظة المباشرة .

2 – مراجعة الخطط والمعايير دورياً .

3 – طريقة النسب : نسب الأداء ، النسب المالية (النقدية ، الموجودات . . .)

4 – الجداول الزمنية : طريقة (برت) مدى التقدم في الخطوات .

5 – خرائط المراقبة – الرسوم البيانية .

6 – الميزانيات التقديرية ومراجعة التكاليف .

7 – المراقبة الانسانية : ظواهر رضا العاملين والروح المعنوية .

(4) مبادئ المتابعة :

1 – مبدأ تأكيد الهدف : تحقيق أهداف جيدة في الخدمات والمردود التنموي ، والتكلفة .

2 – مبدأ النظرة المستقبلية : منع حدوث الانحراف من خلال التوقع والاحتراز والتهيئة والتدريب وليس علاج الانحرافات بعد حدوثها .

3 – مبدأ النقاط الحرجة أو العوامل الهامة : تحديد العناصر الأساسية والنقاط الحاسمة في عملية تحقيق الهدف والتركيز على مراقبتها . وعدم الغرق في التفاصيل .

4 – مبدأ الاستثناء : لا تطبق الرقابة ولا يتم التدخل الا في الاشياء التي تخرج عن هامش التسامح الموضوع تبعاً للمعايير .

5 – مبدأ الفعاليـــة : مردود الرقابة يجب أن يكون أكبر من كلفتها (الجدوى) .

أخيـراً : لا بد أن تقوم المتابعة على الثقة وتستخدم كوسيلة لتنمية المؤسسة والعاملين في آن معاً .

رابعاً – التقويم :

يشكل تقويم البرنامج مكوناً هاماً من مكوناته . فهو يتيح لنا معرفة مدى تحقيق الأهداف ، ومدى فاعلية توظيف الموارد المادية والبشرية ، كما يعرّفنا على مدى جدوى البرنامج أصلاً للفئة التي وضع لها وفي الزمان والمكان المحددين . وهو بالتالي يمثل عنصر ضمان التأكد من مدى فاعلية العمل الاجتماعي . الا ان التقويم في الميدان الاجتماعي لازال الى الآن يشكل احد نقاط الضعف الرئيسة في برامج تنمية الاسرة . فنحن ننطلق في مشاريع ونتحمس لها ونوظف الموارد ، ولكننا لا ندري تماماً مدى فاعليتها ومدى الاستفادة منها ، ومدى التنمية التي احدثتها ، وكذلك مدى استمراريتها أو تدهورها .

(1) مشكلات التقويم (*) :

لا زالت بحوث ودراسات تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية قليلة عدداً ومحدودة نوعاً ومستوى وذلك بسبب العديد من المشاكل المنهجية والادارية . فبرامج العمل الاجتماعي تتعلق بسلوكيات ومواقف وقيم اجتماعية وهذه الامور بطبيعتها معقدة ، كما ان طرق وادوات واجراءات التعامل مع هذه الامور مازالت في حـاجـة الى المـزيد من التطوير ، يضـاف الى ذلك ان مـديري البـرامج

(*) انظر عدلي سليمان ، «أسس ومنهجية التخطيط التطبيقي لمشاريع الاسرة» ، ضمن القسم الثاني من أوراق العمل المساندة لورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي ، مصدر سابق .

والمشروعات عامة لا يستسيغون فكرة ان يكونوا موضع تقويم وقياس، ولا يخفى ان البرامج العامة في اغلبها برامج سياسية ولننظر الى «الضمان الاجتماعي» واعانات الكوارث على سبيل المثال، ولذلك اثره على بحوث التقويم والتي تتطلب فيما تتطلبه تعدد التخصصات والمهارات الادارية والتنظيمية وفي ذلك تواجه قصوراً ملحوظاً في تشكيلها وتوفيرها لتعمل العمل الفريقي في التقويم. . وهناك مشكلة على جانب كبير من الاهمية وهي خاصة بتقويم الآثار، وهي كما نعلم في النواحي الثقافية والاجتماعية وقد تكون غير مباشرة ومعنوية وتستغرق وقتاً طويلاً ولنا ان نفكر قليلاً في تغيير العادات الغذائية أو الانماط الاستهلاكية لنتدراك هذه الصعوبة من حيث امكانية القياس وطول الوقت اللازم.

كما ان تشابك العلاقات بين البرامج المختلفة يزيد أمر التقويم تعقيداً فلو افترضنا اننا بصدد تقويم برنامج ارشاد زراعى معين عن «تقبل الفلاحين للأفكار المستحدثة»، وكان هناك برامج اعلامية بالراديو والتليفزيون عن الوعى الجديد وربما كان هناك عودة لفريق من المجندين بعد قضاء فترة التجنيد الى مجتمع القرية الذى طبق به برنامج الارشاد الزراعي. هنا نجد انفسنا امام صعوبة فى مداخل واشتباك هذه العوامل مما يستلزم جهداً غير عادي.

(2) أنواع بحوث التقويم:

تنقسم بحوث التقويم الى:

1 - بحوث قياس وتحديد العلاقة بين تكلفة برنامج او مشروع معين قائم بالفعل وبين جمهوره المستهدف.

2 - بحوث ودراسات الجدوى لبرنامج او مشروع مقترح للتنفيذ.

3 - بحوث الكشف عن مدى أداء العاملين في برنامج او مشروع ما وتوفير العناصر الاخرى في تشغيل البرنامج او المشروع.

وللتقويم أنواع تختلف حسب :

المـــدة : يومي/ شهري/ نصف سنوي .
المـدى : جزئى/ عـام/ مرحلي/ نهـائي بعـد الانتـهـاء من التنفـيـذ وتحـقـيق الهدف .
الدقة : تقديرى/ تقريرى (وضع تقديرات رقمية او نسب مئوية - تقارير وصفية)

ويجب ان يكون هناك تقييم نهائى للبرنامج او المشروع او الخطة يشتمل على ناحيتين :

أ - مدى تحقيق الأهداف الجزئية .
ب - مدى تحقيق الهدف العام الذى حدد .

واجراء تقويم أي مشروع تخطيطي يتضمن الخطوات التالية :

1 - جمع معلومات وافية عن نواح متعددة في المشروع كنوع النشاط الذى يمارسه، مدته، . . الخ من اجلّ التعرف على المشروع المراد تقييمه .

2 - تحديد اهداف المشروع تحديداً دقيقاً حتى يسهل قياسها .

3 - اختيار المعايير والقواعد التي يمكن بواسطتها الحكم على نتائج المشروع .

4 - جمع بيانات واحصاءات عن نتائج المشروع الفعلية .

5 - تحليل البيانات والاحصاءات السابقة وذلك لامكانية الوصـول الى حالة المشروع (مرضية او غير مرضية) .

6 - كتابة تقرير عن تقييم المشروع .

خامساً - التنمية بالمشاركة (*) :

(1) منظور جديد :

برزت في العقدين الاخيرين حركة جديدة بين منظري التنمية وخبرائها تدعو الى التحول من تقديم الخدمات للناس في مشاريع التنمية الى ضرورة اشتراك المستفيدين في عملية التنمية المتعلقة بأوضاعهم الحياتية من خلال لعب ادوار نشطة.

عرفت هذه النظرة شهرة واسعة وتبنتها برامج الامم المتحدة الانمائية. كما اثارت قضايا وطروحات كثيرة وعقدت لها ندوات عديدة، وقامت تجارب كبرى رائدة في مختلف بقاع العالم.

(2) تعريف :

تعرّف التنمية بالمشاركة بأنها انخراط الجماعات المحلية المستفيدة من برامج التنمية بشكل نشط في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج بدلاً من مجرد الاكتفاء بأخذ نصيبهم من فوائد تلك البرامج.

(3) تحول نهاية القرن :

في نهاية القرن العشرين برز تحول كبير في مفهوم التنمية، تدعمه برامج الامم المتحدة كسياسة عامة لها. يتمثل هذا التحول من التوجه نحو الانماء الاقتصادي وتحقيق مختلف مظاهر الحداثة مقاسة بالناتج القومي الاجمالي الى استراتيجية مختلفة تدعو باحلال التنمية محل الانماء ويقصد بالتنمية الاهتمام المزدوج بالنمو الاقتصادي وتنمية الانسان والارتقاء به في آن معاً. وتم تحول من المؤشرات الاقتصادية المحضة الى مؤشرات نوعية الحياة. وتحول من تحقيق نتائج مادية الى عملية ارتقاء بالانسان وحياته على جميع الصعد.

(*) محتوى هذا الموضوع مأخوذ من وثائق برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الموضوع، اعداد د. مصطفى حجازي.

واما التحول الابرز فهو التحول من الاهتمام بالمنتوجات المادية، الى التركيز على الانسان ذاته باعتباره غاية عملية التنمية، وهكذا بدأت الابعاد الاجتماعية التي تتخذ طابع التحسينات في حياة الناس صحياً وتعليمياً وثقافياً وروحياً واجتماعياً تأخذ نصيباً متزايداً من التركيز باعتبارها التنمية الحقيقية، وتنمية انسان القرن الحادي والعشرين. ويتلخص ذلك «بتكريم الانسان» ليس من خلال الرفاه بل من خلال الارتقاء بقيمه وسلوكياته وأدواره ونمط حياته.

(4) مستويات للحاجات الإنسانية:

حاجات اساسية ضرورية (للبقاء على قيد الحياة: مأكل وملبس ومسكن، وتأمينات مختلفة..)

وحاجات معنوية: روحية (قيم ومثل في الحياة)، وجماعية (تواصل وتكافل وتعاضد وتآزر وتسامح) اعتراف وتقدير واطلاق الطاقات وتعزيز امكانات العطاء، تحقيق ذات: ارتقاء نوعية الحياة وانجاز أهداف تعطي للوجود معناه، ومعلومات: المعرفة والاتصال وتبادل المعلومات والوعي والاهتمام بالقضايا العامة وقضايا المصير.

وهكذا اصبح البشر هم غاية الانماء وأداته، وهم موضع التركيز في عملية التنمية: اطلاق طاقات وقدرات الناس على العطاء والانتاج والانجاز، وصولاً الى تحمل مسؤولية انفسهم، ومجتمعاتهم المحلية من خلال التعاون الجماعي.

(5) التحول في التعاون التقني:

تحول تقديم الخبرات الفنية من اتصال في اتجاه واحد يتخذ شكل مساعدة الجماعات المحتاجة مادياً او فنياً، الى اتصال في اتجاهين حيث يستفاد من خبرة الجماعات التي تتوجه اليها برامج التنمية: تبادل المعلومات وتحليل المعطيات على قدم المساواة بين اجهزة الخبرة الفنية والجماعات المستفيدة. كل يساعد الآخر

ويدعمه في عملية بناء مستمرة وذلك بدلاً من الانماط القديمة في فرض القوالب الجاهزة للمساعدة الفنية. طبعاً يؤدي ذلك الى تبني الجماعات المحلية للمشروع وحمايتها له، كما ينعكس ايجابياً على المستفيدين من تلك المساعدة من خلال تعزيز ثقتهم بامكاناتهم وقدراتهم واحترامهم لقدراتهم، والوعي بمسؤولياتهم عن تنمية انفسهم. لابد للمشروعات التي تخطط من التركيز ليس فقط على تأمين الاحتياجات الاساسية بل تضع لها هدفاً هو ايجاد وسائل وسبل للتعاون تمكن الناس من القيام بنصيب نشط واساسي في البرامج التي تؤدي الى تحسين شؤون حياتهم.

ويتم هذا من خلال التعاون مع الهيئات والمؤسسات غير الحكومية والجمعيات الاهلية المتواجدة في الميدان والتي تقوم بمجهودات هامة بشكل تطوعي. والتي تعلم الكثير عن خصائص العمل في ذلك المجال، وتدرك نوعية احتياجات الناس واولوياتها.

(6) دور برامج الأمم المتحدة الانمائية:

اتخذت الامم المتحدة توجهات استراتيجية تقوم بترسيخ التنمية التعاونية ترتكز الى تطوير صيغ جديدة تتمشى مع الابعاد الجديدة للتنمية البشرية. وذلك من خلال التركيز على مؤشرات تحسين نوعية الحياة بشكل متكامل: حاجات اساسية وتنمية اجتماعية (صحة، تعليم، تغذية، عمالة، احترام القيم والعادات وانماط الحياة وابراز ايجابياتها، الاهتمام بالطفولة والاسرة) ويتطلب ذلك تشجيع المنظمات والهيئات الاهلية على تنشيط دورها ودعمها. . كي ترتقى بذاتها تنظيمياً وفنياً وصولاً الى القيام بدور فاعل في تحديد البرامج واختيارها وتعميمها وتنفيذها وتقويمها وحمايتها. ذلك هو عنصر الضمان لاستمرارية وتطور النمو.

هذه الاستراتيجية تتلاقى مع المبادىء الاسلامية في الرعاية الاجتماعية. . دور الاسرة وصلة الرحم وجماعات ذوي القربى والمجتمعات المحلية باعتبارها الاقرب الى الفطرة الانسانية. وكذلك الربط بين الفرد والجماعة وتعزيز روح الانتماء والمسؤولية والمصير المشترك على اساس ان خير الفرد من خير الجماعة.

(7) أهداف التنمية :

1 - تحقيق حالة معيشية كريمة من خلال اشباع الحاجات المادية والاجتماعية والروحية .

2 - اكتساب القدرة والمهارة على العمل واتاحة الفرصة لممارسة العمل المنتج والمجزي .

3 - التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع والانتماء اليه والالتزام بقضاياه ومثله العليا .

4 - توفير فرص ومجالات التعبير والتجديد والابداع في مختلف صوره .

5 - الهدف المجتمعي المنشود للتنمية يتمثل في الوصول بالمجتمع الى وضع يتم بموجبه صيانة وجوده الحيوي ، ويتمكن بمقتضاه من تنمية قدراته من اجل تحقيق تطوره الحضاري وادامة هذا التطور وحفظ الكيان وتحصينه من خلال استمرار عملية التنمية الذاتية الشاملة .

(8) المواقف الفكرية من التنمية بالمشاركة :

تتعدد هذه المواقف تبعاً للمنطلقات والاهتمامات وتتراوح ما بين المستويات الثلاثة التالية :

1 - ضرورة توظيف كل الطاقات المتوافرة نظراً لمحدودية الموارد والحاجة الى جهود الهيئات المحلية . المشاركة تضمن في هذه الحالة التعاون والتنسيق مع الاجهزة الحكومية من خلال توسيع قاعدة الدعم للمشاريع .

2 - هناك تيار وظيفي يذهب الى القول بضرورة التلاؤم بين البرامج من جانب وبين الحاجات والكفاءات المحلية من جانب آخر . ذلك ان كل المشاريع المفروضة فوقياً تتعثر في تحقيق اهدافها لتحسين مستوى حياة

الجماعات المستفيدة نظراً لعدم مشاركتها . . وهنا يحتاج ترسيخ الانماء للقضاء على الاتكالية وضمان استمرارية البرامج من خلال المشاركة المحلية والاّ فإنها تتعرض للتآكل والزوال .

3 - هناك منطق مبدئي يتجاوز هذه النظرات ويدافع عن حق الناس في تحمل مسؤولية مصيرهم وتوجيه حياتهم وتوظيف وتسيير امكاناتهم وطاقاتهم . التنمية بالمشاركة تهدف الى تعزيز كفاءة الناس ودورهم في تحسين شروط حياتهم .

(9) مقارنة ما بين الانماء الفني المفروض والتنمية بالمشاركة :

الانماء الفنى مفروض ومقرر سلفاً على صعيد تحديد الاهداف والخطط وبرامج التنفيذ التى تفرض من اعلى مركزياً وذلك على عكس التنمية بالمشاركة .

الانماء التقليدي	التنمية بالمشاركة
- خطة مسبقة . - تخطيط مركزي . - تنفيذ بواسطة موظفين وخبراء . - تمسك بالمخطط حرفياً . - ضبط مركزي للميزانية والموارد .	- عملية توصل الى خطة - تخطيط على جميع المستويات - تعاون الخبرة الخارجية مع الخبرة المحلية . - تكييف دائم للبرنامج بشكل تطويري - ضبط متعدد المستويات مركزي وقطاعي ومحلي .

(10) معوقات التنمية بالمشاركة :

التوجهات التقنية - استعجال النتائج - مركزية القرارات والاجراءات - سوء فهم معنى المشاركة - قلة تدريب الموظفين على المشاركة - قلة تقدير اهمية المشاركة للاستمرار في البرنامج - التوجه الاقتصادي للبرنامج بدلاً من التوجه التنموي الانساني - سلبية الجمهور وقلة دافعيته - إتكالية الجماعات المحلية على السلطات المركزية - قلة خبرة الجمعيات الاهلية فنياً وتنظيمياً وتدني قدرتها على تعبئة الناس - قلة وعي الناس بأهمية المشاركة في البرامج لتحسين ظروف حياتهم - تدني توقعات الناس تجاه قدراتهم وعدم الوعي بامكاناتهم الفعلية - المعوقات البيروقراطية واغراق المشاريع في الروتين - الصراعات والتنافس بين الجمعيات الاهلية وتبديد الامكانات بدلاً من التعاون والتنسيق - الصراعات على النفوذ والمكانة ضمن الجمعيات الاهلية بدلاً من التركيز على الانجازات وتحقيق الأهداف - محدودية تربية الناس على اساليب المشاركة في سلوكاتهم الحياتية - القيود المختلفة على المبادرة والمشاركة.

(11) ميسرات التنمية بالمشاركة :

1 - ترتفع المشاركة عندما تكون البرامج سريعة المردود (قصيرة المدة وتعطي نتائجها بسرعة).

2 - ترتفع المشاركة عندما تكون البرامج لصيقة بحاجات المستفيدين وعندما يطلبونها ويَعُون أهميتها.

3 - لا يكفي تأمين التمويل والتجهيزات بل لابد من قبول الجماعة المستهدفة للبرنامج واستخدامه والاستفادة من ثماره حتى تتبناه وتصون موجوداته.

4 - لا تكفي اثارة الحماس الفردي والجماعي، بل لابد من التدريب على اسس وطرق المشاركة.

5 – لا تكفي الجهود الفردية، بل لابد من هيئات تؤطر جهود الناس محلياً اهلياً ورسمياً وترعاها.

6 – لابد من عملية توعية وفهم لأبعاد ومضامين المشاركة والتنظيم الاداري والفني اللازم لها.

7 – ترتبط المشاركة بتعزيز روحية الجماعة والشورى واثارة معاني وقيم التكافل والتعاضد والتآزر، كما ترتبط بتشجيع مبادرات الناس لخدمة الجماعة، وتشجيع الجماعة للقيام بدور في تحسين احوال افرادها، وتجنب السلطوية والفوقية سواء من الاجهزة الادارية او من القيادات المحلية.

سادساً – الجمعيات الأهلية (*):

(1) أهمية هذه المنظمات ومكانتها في الانماء بالمشاركة :

استئثار (NGO) (**) بالاهتمام قادم من الاحساس بأن هذه المنظمات لها دور أساسي في مجتمع اليوم – أياً كانت نيات كل من الأطراف المعتبرة– وانها تؤدي خدمات وتملأ فراغاً في بعض الحالات .

1 – بالنسبة للحكومات :

– المنظمات تنبه الى مشاكل مستعصية .

– تقوم لإيجاد حلول لا يمكن انجازها في الاطار الحكومي الصلب ، المعروف عادة بالبيروقراطية .

(*) مأخوذ عن تقرير ورشة عمل تدريبية منظمة من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي – الرباط 1991 – اعداد د. مصطفى حجازي.

(**) Non - Governmental Organization المنظمات غير الحكومية.

- تجد التمويل السريع للقيام بخدمات مثلاً عن طريق التبرعات وهي تعمل كل هذا بنوع من الهدوء .

- بخلاف المعارضة النيابية التي تنبه للمشاكل ، وتقيم ضجة حولها ولا تقدم أي حلول فعلية .

- فهي اذن تمثل معارضة بناءة ، لا تطرح ابداً الاشكالات التي يطرحها العمل السياسي من مواجهات ومجابهات بين المصالح المتناقضة ، والطبقات المتنافرة . بالعكس في اطار عمل الجمعيات النقاش والتفاهم والمساعدة تصبح من المعطيات الأساسية .

- كما انها بالنسبة لعدد من القضايا الشائكة ، تمثل (NGO) ساحة للنقاش يتم فيها تحضير الملفات بمرونة وهدوء ايضاً. وتهيئ الفكر لتقبل الاصلاحات بهدوء كذلك . مثلاً قضية المرأة تكفل جمعيات متخصصة بموضوع المرأة سيرفـــــع ولا شك الى تصور اصلاحات قانونية لم تكن منتظرة قبل ذلك.

2 - بالنسبة للطبقة الغنية :

- فرصة التنافس الخيري من أجل مشاريع اجتماعية أو تنمية.

3 - بالنسبة للمثقفين :

- فرصة للتطوع من أجل التثقيف ونشر العلم ومن أجل اشباع رغبتهم في المساهمة في الانماء الاجتماعي .

4 - بالنسبة للطبقة الوسطى من موظفين وحرفيين :

- فرصة لحضور لقاءات ومحاضرات ومناظرات يتم خلالها عرض مواضيع ثقافية مختلفة .

- فرصة مساعدة تقدم لهم : فرص لليتامى والمحرومين .

على كل بالنسبة لهدف الانماء بالمشاركة ، تصبح (NGO) حلقة أساسية لتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع من دولة وخواص ومنظمات دولية من جهة والسكان المطلوب مشاركتهم من جهة أخرى .

(2) تعريف الجمعيات الأهلية :

هي تجمعات طوعية قانونية غير ربحية وغير سياسية وذات منفعة عامة ينشئها الأهالي ، بناء على حاجة مجتمعية معينة ، في اطار النظام السياسي للدولة ، ووفق التشريعات المنصوص عليها .

انها مظهر من مظاهر التقدم في الانظمة السياسية المعاصرة . ظهرت عبر التاريخ لتسد ثغرات الدولة في بعض المجالات ، خاصة في تقديم المساعدة والعون للفئة المعوزة في المجتمع ، ثم أصبحت مظهراً من مظاهر التطور المدني في المجتمع . وجميع النظم السياسية تساعدها إن بشكل أو بآخر لانها تظهر الوجه الحضاري والرغبة في المشاركة .

(3) أهدافها :

1- تقديم خدمة معينة لشريحة وفئة معينة في المجتمع بناء على حاجة بيئية أو جماعية أو مهنية أو ثقافية أو رياضية أو فنية . . . الخ .

2 - تجميع المتطوعين حول مشاريع معينة ذات منفعة عامـــة ولا يعني الربح لاعضائها .

3- تسخير فئة مهنية معينة في المجتمع لخدمة أغراض اجتماعية واقتصادية .

4 - مساعدة المجتمعات المحلية والاحياء الفقيرة في المدن على تحسين أوضاعها ومعيشتها وتحسين أحوال البيئة والحفاظ عليها .

5 – الاهتمام بالفئات الأقل حظاً في المجتمع وحمايتهم مثل المعاقين – الايتام – المسنين – الاطفال المهملين – المهجرين – المساجين – الأحداث المنحرفين . . . الخ .

(4) لكل جمعية نظام داخلي يبين :

1 – الهيكلية التنظيمية : وهي الهيئة العامة .

مجلس الادارة ، ويفضل أن يتغير ثلثاه كل سنتين من أجل الحفاظ على استمرارية السياسة ومنهجية الجمعية .

2 – طريقة العضوية .

3 – طريقة الانتخاب .

4 – الاشتراكات .

5 – توزيع المهام في لجان .

6 – السياسة المالية والنظام المالي .

– ولكل جمعية مقر ومركز وعنوان بريدي

7 – علاقتها بالمؤسسات الحكومية وفقاً للانظمة واللوائح والقوانين .

– جميع الجمعيات يجب أن تحصل على ترخيص من الدولة ، والجهة التي تعطي التراخيص أو تشرف على الجمعيات تختلف من بلد عربي الى آخر ويمكن أن تكون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

– وفي بعض الدول يشترك بعض موظفي الدولة في ادارتها أو اعمالها مثل مصر والاردن والمغرب .

(5) عناصر قوتها :

1 – أن تكون درجة فعاليتها كبيرة في المجتمع .
2 – تخدم أكبر عدد ممكن من المستفيدين .
3 – لها نظام مالي واضح وادارة مالية جيدة .
4 – لها خطة عمل للمدى البعيد والقريب ومشاريع محددة .
5 – لها قدرة على المتابعة وتصحيح الأخطاء .
6 – يشارك في ادارتها شخصيات فعالة في القيادة .
7 – تستطيع الاعلام عن نفسها عن طريق النشرات والمجلات .
8 – تعقد المؤتمرات والندوات للتعريف بأنشطتها .
9 – علاقاتها جيدة بالسلطات المحلية والدولية .
10 – علاقاتها جيدة بالجمعيات الأخرى .
11 – علاقاتها جيدة بالجمعيات المماثلة في الدول العربية .

(6) أهم معايير تقييم الجمعيات :

1 – أهمية المنافع التي تقدمها للمجتمع .
2 – كبر حجم الشريحة المجتمعية التي تخدمها .
3 – تفاعلها مع البيئة المنبثقة عنها واستجابة المجتمع لها .
4 – قدرتها على التعاون والتطور .
5 – كبر ميزانيتها .
6 – قدرتها على ابراز صورتها في المجتمع الدولي .

الفصل السادس
مناهج وتطبيقات
في تخطيط المشروعات الإنمائية للأسرة (*)

أولاً - مناهج وتطبيقات في تخطيط المشروعات الإنمائية :

المشروع:

هو عبارة عن فعاليات وأنشطة متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض لحل مشكلة معينة وتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة وذلك عن طريق تحريك واستغلال المصادر المتاحة سواء اكانت بشرية أم مادية أم مالية. ان الاعداد الجيد للمشروع هوأحد أسباب نجاحه اذ يسهل بالتالي تنفيذه وادارته ومتابعته وتقييمه.

ويرسم المشروع في اطار وثيقة واضحة المعاني وعادة ما تجيب على التساؤلات التالية :

1 - لماذا ينفذ هذا المشروع بعينه؟

2 - ما هي الانجازات المتوقعة منه وما الفترة الزمنية التي تتحقق فيها هذه الانجازات؟

3 - كيف سيطبق المشروع؟

(*) هذا الفصل بجزئيه من اعداد د. سبيكة النجار من ضمن الاوراق الرئيسية لورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي ، مصدر سابق، المادة العلمية مأخوذة من ادبيات الامم المتحدة في الموضوع.

4 – من هي الجهة المسؤولة عن تنفيذة؟

5 – اين ستنفذ فعاليات وأنشطة المشروع؟

6 – ما هي المصادر الضرورية لتنفيذه (مالية، بشرية ومادية)؟

خطوات اعداد المشروع :

(1) تحديد المشكلة :

ان الهدف الاساسي من أي مشروع هو حل مشكلة ما تواجه جماعة معينة. لذا فان اول خطوة يجب القيام بها في مرحلة الاعداد للمشروع هي تحديد المشكلة والالمام بجميع جوانبها وملابساتها.

ويمكن تحديد اكثر من مشكلة في مجال واحد بعضها ذو تأثير مباشر على المجتمع والآخر ذو تأثيرات جانبية أو غير مباشرة. ونظراً لمحدودية المصادر المتاحة من مالية وبشرية الى جانب ضيق الهامش الزمني المتاح لكل مشكلة، فقد يلزم تنفيذ اكثر من مشروع وعلى مراحل متتابعة.

لذا فان أفضل الطرق المتبعة هي رصد وتسجيل جميع المشاكل التي يعاني منها قطاع معين ومن ثم ترتيبها حسب أولوياتها وامكانية حلها. ان تحديد عدة مشاكل افتراضية وتحديد أولوياتها سيقود حتماً الى التركيز على مشكلة معينة وتحليلها تحليلاً دقيقاً ورسم الخطوات اللازمة من خلال تنفيذ المشروع.

بناءً على ما تقدم فمن اللازم اتباع ما يأتي :

– كتابة جوهر المشكلة في عبارات دقيقة وواضحة.

– معرفة عدد مرات حدوثها في فترة زمنية محددة.

- تحديد عمق المشكلة وماهية الخسائر التي تحدثها في الدخل القومي او الفردي، ضياع الموارد والوقت او الفرصة المتاحة واعداد المتأثرين بالمشكلة وتحديد شريحتهم الاجتماعية.

- تصور الحالة المستقبلية في حالة عدم حل المشكلة، هل ستتحسن الحالة من تلقاء نفسها؟ هل ستتعقد اكثر أم ستبقى على ما هي عليه؟ ما سرعة تغيير الوضع الى الاسوأ؟ ان القدرة على استشراف المستقبل هى احدى الوسائل التى تمكننا من التخطيط الصحيح والعلمي.

- تحديد أفضل الوسائل للحصول على المعلومات اللازمة لدراسة المشكلة ومعرفة كافة ملابساتها وأسبابها اذ كلما تعمقت المعرفة بالمشكلة وضحت أساليب حلها.

1 - أسباب حدوث المشكلة :

ان تحديد أسباب حدوث مشكلة ما بشكل علمي ودقيق يمكننا من التخطيط السليم ومعرفة ما اذا كان الامر يتطلب مشروعاً واحداً او عدة مشاريع وحجم هذه المشاريع والاطار الزمنى اللازم لها.

ويمكن تلخيص أسباب حدوث المشكلة فيما يأتي :

أ - السبب التنظيمي :

وهو افتقار المنطقة او القطاع لهيكل تنظيمي قادر على التصدى للمشكلة او ان الهيكل التنظيمي موجود ولكنه ضعيف بدرجة لا يمكنه التصدي للمشكلة نتيجة لقلة مهارة كوادره وانعدام خبرتهم الفنية او قلة عددهم او عدم التنسيق بين الهياكل والتنظيمات المؤهلة لحل المشكلة.

ب - السبب الاقتصادي :

وهو عدم القدرة المادية للاشخاص او الهياكل التنظيمية او ان حل مشكلة ما يتطلب أموالاً طائلة مما يدفع بالمسؤولين الى الاعتقاد بعدم جدوى ذلك.

ج - القصور المعرفي :

يفتقر الاشخاص ذوي العلاقة سواء في المراكز التنفيذية أم مراكز اتخاذ القرار الى المعرفة او المهارة والالمام بأفضل الوسائل والاساليب للتصدي لمشكلة ما. وقد يمتلكون المهارة الفنية ولكن يجهلون الواقع الاجتماعي مما يؤدي بالتالي الى تنفيذ مشاريع قد تخالف أو تتناقض مع عادات الفئة المستهدفة وأعرافها.

د - إنعدام الدافع :

قد يمتلك القائمون على الامر المهارة الفنية لحل المشكلة ولكن ينقصهم الدافع لحلها، لذا يبدون عدم اهتمام بها.

هـ - قلة الموارد البشرية اللازمة :

قد يكون حل مشكلة ما سهلاً وممكناً ولكن الموظفين والعاملين في هذا المجال قليلون لا يمكنهم القيام بجميع المسؤوليات المناطة بهم.

مثال على ذلك قد يكون تطعيم جميع الاطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم متاحاً ولكن عدد الموظفين الصحيين في منطقة ما قليل مما يخلق مشكلة قد تكون كبيرة كارتفاع وفيات الاطفال مثلاً. .

و - نقص التكنولوجيا اللازمة :

قد يكون حل المشكلة بسيطاً ولا يتطلب سوى نوع من التكنولوجيا غير المتوافرة في مجتمع ما او التى يصعب استيرادها.

ز - عدم توفر الأسواق :

قد يكون الانتاج متوافراً ولكنه يواجه صعوبة نتيجة لضيق السوق المحلية او انعدام المواصلات او منافسة البضائع الاجنبية.

ح - الرفض الاجتماعي :

قد تقف العادات والاعراف المتبعة لدى بعض الجماعات الى اعاقة التنمية وهذا يستلزم اقناع الفئة المستهدفة وأخذ رأيها حول المشكلة واشراكها قدر الامكان في تنفيذ المشروع من بدايته.

2 - وسائط تحديد المشكلة :

أ - العصف الذهني :

هذا الاسلوب يشجع على اثارة المبادرات الفردية ويحفز ملكة الابداع لدى الاشخاص المعنيين بالمشكلة. ويمكن تنفيذ العصف الذهني في مجموعات نقاشية صغيرة أو متوسطة بحيث تسجل تصورات كل فرد عن مشكلة ما والطريقة الامثل لحلها مستقبلياً.

ب - المقابلات الشخصية :

تساعد هذه الطريقة على توجيه الفئة المستهدفة من المشروع او تلك المتأثرة بالمشكلة لقبول الاساليب المطروحة لحلها. ومن الممكن سؤال هذه الفئة او عينة منها عن رأيها في الحل الامثل. ويمكن اعادة المقابلات والاستفتاءات اكثر من مرة حتى تتضح الصورة ويعتمد نجاح هذه الطريقة على مهارة القائمين بالمقابلة وطريقتهم في توجيه الاسئلة.

ج - آراء الخبراء والمختصين :

من الضروري الاخذ بعين الاعتبار عند اختيار الخبير ان يكون متخصصاً وملماً ليس في الحقل المناط به ولكن ايضاً في ظروف المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد يمتلك الكثيرون المقدرة الفنية ولكن جهلهم بالمنطقة يقودهم الى استنباط استنتاجات خاطئة قد يترتب عليها اتخاذ مشاريع فاشلة.

(3) الفئة المستهدفة :

لعل من أهم عناصر نجاح المشروع معرفة وتحديد الفئة المستفيدة من المشروع سواء بشكل مباشر أم غير مباشر . فقد تكون الفئة المستهدفة من الموظفين في ادارة معينة أو الفنيين أو سكان منطقة معينة أو غير ذلك . كما يجب تحديد الفئة على اساس الجنس والسن وغير ذلك من التقسيمات الديمغرافية فمثلاً اذا كان المشروع موجهاً للاطفال يجب ذكر المنطقة (المدينة او الريف) الفئة العمرية هل هم الاطفال الرضع ما دون الخامسة او فوق سن 12 سنة؟

ان معرفتنا بماهية وتركيبة الفئة المستهدفة تساعدنا على تهيئة افرادها لتقبل المشروع واخذ آرائها ومعرفة احتياجاتها . كما تمكننا من قياس نجاح المشروع وذلك بدراستنا وتقييمنا لمدى استفادة الفئة المستهدفة من خدمات المشروع .

(4) الاعتبارات الخاصة :

من البديهي ان لكل منطقة او جماعة ظروفها الخاصة التى قد تميزها الى حدما عن بقية المناطق او الجماعات ، والشيء نفسه يصح على القطاعات التنموية المختلفة . فمثلاً في حالة التنمية الصناعية من الضروري المحافظة على البيئة وقد تنسى المرأة او الاطفال عند التنمية الريفية . لذا يجب ذكرهم في الاعتبارات الخاصة حتى نلفت نظر المسؤولين عن المشروع بضرورة الاهتمام بهم .

(5) المدخلات :

المدخلات عبارة عن الموارد البشرية والمادية المطلوب توفيرها لتحقيق الأهداف الموضوعة وتشمل الموظفين والمعدات والتدريب والمكاتب . . . الخ . يجب رصد جميع احتياجات المشروع بدقة حسب مصادرها (حكومية ، اهلية ، او دولية) وكذلك تحديد كميتها ونوعيتها وعلاقتها بأنشطة المشروع حتى يمكن الوصول الى تحديد التكلفة بشكل واقعي وصحيح .

كما يجب الاهتمام بتوفير العدد الكافي من الموظفين والفنيين وتحديد مدة عملهم ومهامهم والجهات التي ستتولى ذلك. بالاضافة الى دراسة وضعيتهم ودرجة خبرتهم وامكانياتهم لتنفيذ فعاليات المشروع وأنشطته المختلفة ومدى حاجتهم للتدريب او الدعم من قبل خبراء دوليين.

(6) المخرجات :

هي النتائج المتوقع حدوثها عند تطبيق المشروع وتؤدي مجتمعة أو منفردة إلى تحقيق أهداف المشروع الآنية ويفضل عند كتابة المخرجات ذكرها مقرونة بالهدف المتعلق بها والانشطة التى ستنفذ للوصول الى النتيجة المبتغاة .

(7) أنشطة المشروع :

وهي الفعاليات التي ستنفذ خلال فترة تنفيذ المشروع لتحقيق المخرجات المرجوة . وقد تلزم عدة أنشطة للوصول الى تحقيق المخرج الواحد. يجب تحديد تاريخ ومدة تنفيذ كل نشاط على حدة والجهة او الشخص المسؤول عن تنفيذه.

(8) الميزانية :

من الأمور المهمة عند صياغة المشروع تحديد متطلباته المالية بدقة عن طريق تحديد المدخلات وحساب تكلفتها الاجمالية ووضع جدول زمني لتنفيذ الأنشطة. ومن الأفضل رصد المصادر المالية وتوفيرها مسبقاً قبل البدء بتنفيذ المشروع وذلك تحسباً لحدوث ظروف قد تعيق دفع كل او بعض الميزانية المقترحة وبالتالي إلغاء المشروع، وقد يكون قد وصل الى مراحل متقدمة في تنفيذه. كما يجب مراجعة الميزانية بشكل دوري كل ستة اشهر او سنة حسب حجم المشروع وتكلفته الاجمالية وذلك لتقييم التكاليف التي صرفت خلال فترة معينة وعلاقتها بالمدخلات وقد يستلزم الامر تعديل الميزانية او اعادة النظر في بعض المدخلات.

ومن خلال تجارب الأمم المتحدة يتم اجراء هذا التقييم في الحالات التالية :

- اذا واجه المشروع مشكلة مستعصية ووصل الى طريق مسدود.
- اذا كان المشروع معقداً من الناحية الفنية .
- اذا بلغت ميزانية المشروع اكثر من مليون دولار امريكي .
- اذا تطلب المشروع ميزانية اضافية تبلغ 400 الف دولار امريكي فأكثر .
- اذا برزت الحاجة لتمديد فترة المشروع لسنتين او اكثر .

ويترتب على التقييم المتعمق اتخاذ قرارات مستقبلية قد تؤثر تأثيراً كبيراً ليس على المشروع فحسب بل على سياسة التنمية في قطاع معين ، لذا فمن الضروري ان يتضمن التقرير النقاط التالية :

- جدوى المبادرات والخطوات التصحيحية خلال عمر المشروع .
- الإقرار بجدوى استمرار المشروع وضرورة تعديله ، تمديده او وقفه .
- فاعلية المشروع وعلاقته بالأهداف والبرامج العامة ذات العلاقة .
- التغيير الحاصل في القطاع نتيجة لتنفيذ المشروع .
- الدروس المستقاة من المشروع .
- اقتراحات للمستقبل .

ثانياً – نموذج في إعداد المشاريع :

(1) اسم المشروع – التدريب الحرفي للفتيات :

1 – وصف الحالة الإجتماعية والإقتصادية :

- يبلغ عدد السكان حوالي نصف مليون
- يقل اعتماد البلد على البترول كدخل لذا فقد شجعت الدولةالمصادر البديلة للدخل من صناعة وتجارة ومصارف .
- يبلغ عدد القوى العاملة (223000)، يشكل الاجانب حوالي 60 ٪
- يتخرج سنوياً حوالي (5000) طالب وطالبة مما يزيد من مشكلة البطالة اذا لم يتم ايجاد الحلول المناسبة لها .
- تزداد نسبة البطالة بين الإناث .
- تزداد الحاجة الى ايجاد مصادر جديدة للدخل وتشجيع المشاريع الصغيرة .

2 – الإستراتيجية التنموية للدولة :

- تتبنى الدولة سياسة تنويع مصادر الدخل القومي .
- تركز كذلك على تطوير القوى البشرية وتنميتها من أجل الوصول الى توطين الوظائف والاعتماد على القوى العاملة المحلية .

3 – المشاريع السابقة في إطار تدريب الفتيات :

- مشاريع الأسر المنتجة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) .
- مشروع تطوير الحرف اليدوية (وزارة التنمية والصناعة) .
- مشروع الألف متدرب .

4 – استراتيجية المشروع والتنفيذ :

- تتركز استراتيجية المشروع على فعاليتين متوازيتين ومتكاملتين . الفعالية الأولى موجهة الى ادارة التنمية الاجتماعية والمراكز الاجتماعية وذلك بإدخال مهارات مهنية وفنية وحرفية جديدة للنساء . وتتوجه الفعالية الثانية الى المعهد الوطنى للتدريب وذلك بتطوير المنهجيات وبرامج التدريب وتصنيفها وفحصها وتطبيقها على المراكز الاجتماعية .

- بعد تطبيق المشروع واستخلاص النتائج وتعديل المنهجيات سيتم عقد ورشة أو ورشتي عمل للجهات ذات العلاقة لتعريفها وتشجيعها على إقامة مشروعات مماثلة . كما سيتم اختيار بعض القائمين على المشروع من المراكز الاجتماعية والمعهد الوطنى للتدريب وذلك لحضور دورات دراسية متطورة في آسيا وأوربا .

5 – اعتبارات خاصة :

ترتبط أنشطة هذا المشروع بمشاريع أخرى مثل القياس المهني ومعلومات سوق العمل .

6 – متطلبات التنسيق :

من الضروري قيام تنسيق كامل بين المعهد الوطنى للتدريب والمراكز الاجتماعية كل في مجال تخصصه .

(3) الهدف العام :

يهدف المشروع الى تنمية القوى البشرية وتوسيع القاعدة الاقتصادية والفردية وتوطين الوظائف .

(4) الأهداف الآنية والمخرجات :

الهدف الأول : تنمية قدرات العاملين في المراكز الاجتماعية من أجل التوسع في تدريب المرأة وخاصة النساء الفقيرات على المهارات الحرفية المطلوبة في سوق العمل .

الهدف الثاني : إيجاد نظام تدريبي في المعهد الوطني للتدريب حول كيفية العمل على تأسيس واقامة المشاريع الصغيرة .

الهدف الثالث : العمل على استغلال جميع القدرات البشرية ومشاركتها في عملية التدريب .

المخرجات	الأنشطة
1 – تحديد الحرف المدرة للدخل والمطلوبة في سوق العمل .	1 – مسح وتحديد الحرف التي تستوعب النساء أو تلك التي يمكن تنفيذها من خلال مشاريع فردية . 2 – تدريب موظفي المراكز الاجتماعية على القيام بمثل تلك المسوحات . 3 – تفريغ البيانات واستخلاص النتائج . 4 – اختيار قائمة تضم خمس أو ست حرف للتدريب عليها . 5 – كتابة إطار عام لكل مهنة على حدة

(6) الاحتمالات المتوقعة التي قد تعيق تنفيذ المشروع :

البيروقراطية والاجراءات الطويلة قد تعيق إقامة المشاريع الفردية الصغيرة. هذا الى جانب احتمال عدم حصول النساء على قروض صغيرة لإنشاء مشاريعهن.

(7) الميزانية :

اسم المشروع : التدريب الحرفي للفتيات
رقم المشروع : اسم الدولة / 93/ 001/

الوصف	1993		1994		المجموع
	المدة بالشهر	دولار أمريكي	المدة بالشهر	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموظفون					
رئيس الخبراء	1	15000	3	45000	60000
خبير المشاريع الصغيرة	1	15000	5	75000	90000
خبير المشاريع المدرة للدخل للنساء	–	–	2	25000	25000
المجموع الفرعي	2	30000	10	145000	175000
التدريب :					
جولات استطلاعية		–	1	20000	20000
بعثات دراسية		–	6	6000	60000
المجموع الفرعي		–	7	80000	80000

الوصف	1993		1994		المجموع
	المدة بالشهر	دولار أمريكي	المدة بالشهر	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المعدات والتجهيزات :					
كمبيوتر	1	15000	–	–	15000
المجموع الفرعي	1	15000	–	–	15000
متفرقات :					
طباعة مواد تعليمية		5000		5000	10000
تقارير		500		3000	3500
نشريات		200		1500	1700
المجموع الفرعي		5700		9500	15200
المجموع الكلي	2	50700		234500	285200

الفصل السابع
بعض النماذج الرائدة
في التخطيط الإجتماعي
للتنمية الشاملة للأسرة

اثناء أعمال ورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الاسرة التي نظمها المكتب التنفيذي في شهر مارس 1994، ومن خلال عرض التقارير القطرية المقدمة من وفود اقطار مجلس التعاون الخليجي المشاركة، برزت مجموعة من التجارب الرائدة في التنمية الشاملة للأسرة وفي مختلف تلك الاقطار، توقف المشاركون عند مناقشتها نظراً لأهميتها وإمكانية إقتباسها من قبل الدول الأخرى. وهي في مجملها تشكل دفعاً إلى الأمام لبرامج تلبية إحتياجات الأسرة لجهة تعزيز فاعليتها.

ويمكن الاشارة هنا إلى بعض منها في ملامحها العامة، بهدف طرح بعض الأفكار القابلة للإنتفاع بها بعد تطويرها وتكييفها للواقع المحلي في كل قطر، تبعاً لتوجهاته وأولوياته.

أولاً - مراكز تنمية المجتمع (*) :

يعتبر مركز بيان لتنمية المجتمع الذي انشيء في الكويت عام 1988 نموذجاً رائداً في هذا الشأن حيث يتعامل هذا المركز مع مشاكل الأسرة واحتياجاتها بشكل شمولي. فيقدم الاستشارات والتوجيه والتدريب. إنه نظام مفتوح للأسرة تأتي اليه بمشكلاتها الزوجية، النفسية، المالية، المدرسية، الصحية، الاجتماعية، والأسرية عموماً.

(*) نموذج من مراكز تنمية الأسرة قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت بإنشائها.

وفي إستقباله لجميع فئات المجتمع وتقديم خدماته لها، يتعاون مع عدة جهات في الدولة مما لها علاقة بحل مشكلة ما. مثلاً بعض المشكلات المالية تحال الى بيت الزكاة. بينما تحال المشكلات المدرسية الى بعض مراكزالارشاد التربوي. أما الحالات الخاصة (معاقون، مسنون) فيتم التعاون بشأنها مع دور الرعاية الإجتماعية.

المهم في الأمر أن الإحالة تتم بعد دراسة كامل ملف الأسرة وظروفها وتشخيص واقعها (إمكانات الحلول، ومعوقاته) فعلى سبيل المثال تحال حالات النزاع الزوجي والطلاق من محكمة العدل إلى المركزلدراسة المشكلات الزوجية دراسة مستفيضة في ظروفها. ثم تقدم الارشادات الزوجية النفسية- الاجتماعية من قبل الاختصاصيين في المركز. فإما أن يتم الوصول الى حل المشكلة واعادة الوفاق، أو تحول إلى المحكمة مع الملف كي يتم الحكم آخذاً بعين الاعتبارالظروف الراهنة للأسرة ومترتبات الطلاق على الأبناء والزوجة.

كما تقدم إستشارات نفسية - إجتماعية - تربوية لذوي الفئات الخاصة، لتمكينهم من التعامل مع هذه الحالات من ناحية والتدخل لدى بعض المؤسسات المتخصصة لتقديم خدمات نهارية لهم من ناحية ثانية.

كذلك هو الحال بالنسبة لبرنامج الأسر المنتجة. هنا يقوم المركز بدراسة الإمكانات المتاحة في المجتمع من حيث فرص العمل. ويقدم خدماته في الإرشاد المهني للمرأة، أو الأسرة لتحديد رغباتها وقدراتها. ومن ثم ينجز بعض الدورات التدريبية على الحرف التي تلائم ظروف وإمكانات هذه الأسر وتتمشى مع واقع سوق العمل، اما منفرداً أو بالتعاون مع هيئات أخرى مختصة. ويضاف إلى هذا النشاط برامج التوعية والتربية المهنية الهادفة الى تغيير النظرة السائدة إلى العمل الحرفي. وهو في ذلك كله يستقطب القيادات المحلية المتطوعة، ويعزز المشاركة الأهلية.

من أبرز إيجابيات هذه التجربة الدراسة المسبقة للحالة، وتقديم الإرشاد النفسي - الإجتماعي التربوي لمساعدتها على إيجاد الحلول لمشكلاتها. وكذلك نظام التعاون مابين المركز والمؤسسات المتخصصة لوضع حلول متكاملة في التصدي للمشكلات وتلبية الإحتياجات.

ثانياً - المراكز الإجتماعية ودورها في خدمة المجتمعات المحلية (*) :

خلال 15 عاماً افتتحت سبعة مراكز إجتماعية في البحرين كل منها يخدم منطقة محددة. تهدف هذه المراكز إلى الوصول بخدمات الرعاية والتنمية إلى مواقع أقرب ماتكون للمستفيدين من المواطنين من خلال سياسة الذهاب إلى أصحاب الحاجات حيث هم في مجتمعاتهم المحلية. وهي سياسة جديدة في العمل الاجتماعي تقوم على أساس إندماج المركز الذي يقدم الخدمة في البيئة المحلية. بدلاً من السياسة التقليدية التي كانت تقوم معزولة عن إطارها الإجتماعي الذي تخدمه. ولهذه الصيغة مميزات كبيرة أبرزها أن المركز يتحول إلى نقطة إشعاع لتنمية شاملة للبيئة المحلية التي هو جزء منها. وهو يتوصل إلى ذلك من خلال إستقطاب الجهود المحلية وإقامة علاقات الانفتاح والتفاعل معها مما يعزز الاهتمام بالشأن العام عند الأسرمن ناحية ويتيح لها تقديم طاقاتها وإمكاناتها في تنمية المشاركة من ناحية ثانية. وهكذا فمن أهداف هذه المراكز التكامل بين الخدمات الإجتماعية وغيرها من الخدمات الأخرى والتعاون مع الأهالي على المستوى المحلي في تلبية الإحتياجات الناشئة.

وكذلك فهي تهدف الى تحسين الأوضاع المادية للأسرمن خلال التدريب المهني الذي ينفذ من ضمن خطة للتنمية الشاملة : توعية إجتماعية - أسرية - تربوية - ثقافية . . . كل ذلك من خلال استكشاف واقع العناصر البشرية والعمل على تنمية قدراتها للاعتماد على ذاتها في مجالات العمل والانتاج وإدارة شؤون الحياة.

(*) نموذج في العمل الاجتماعي مع الأسرة تنفذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة البحرين.

ومن أبرز مميزات هذا النموذج استقطاب الرائدات المحليات وتدريبهن كي يقمن بدور نشط من ثم في تنمية مجتمعاتهن المحلية، وخصوصاً على صعيد الأسرة. تلتحق الرائدات ببرنامج تدريبي لمدة ستة شهور يتعرفن خلالها على خدمات التنمية والرعاية الإجتماعية وآليات ونظم وعمليات هذه الخدمات وكيف تصل الى المستفيدين منها في القرى.

بعد التدريب تلتحق هؤلاء الرائدات بالمراكز كنقطة إنطلاق لأنشطتهن. ويقمن بالزيارات الدورية للأسر لدراسة أوضاعها والعمل معها على تطوير هذه الأوضاع، ومساعدتها على الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والمهنية والتربوية والصحية المتوافرة في الميدان.

ولكي تتخذ هذه العمليات صفة عملية تطبيقية فان هذه المراكز تقدم برامج للتدريب المهني للفتيات والنساء. ومنها مثلاً مشروع الخياطة والتفصيل، وبرنامج الحرف اليدوية الذي تبلغ فترة التدريب فيه أربعة شهور بالاستفادة من الخامات المحلية لانجاز صناعات تقليدية. ولقد استكمل التدريب بمشروع فصول محو الأمية للفتيات والنساء، يستفيد منه عدد كبير منهن. ويستكمل عمل هذه المراكز من خلال الوحدات الانتاجية التي تهدف الى ايجاد فرص عمل للخريجات، وتوفير مصادر دخل من ضمن خطة لاكساب المتدربة خبرة عملية وتوعية شاملة.

من أبرز مميزات هذا النموذج إضافة الى تكامل برامج التدريب والتأهيل والتعليم والتوعية، الاندماج في البيئة المحلية والتفاعل النشط معها وتعزيز طاقاتها، وتدريب وإعداد قيادات محلية لاتهدف فقط الى الاستفادة من الامكانات الذاتية، بل ترمي في الأساس إلى تنشيط المشاركة الفاعلة وصولاً الى الالتزام بقضايا المصير الفردي وتحمل مسؤولية المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة فيه.

ثالثاً - برنامج الرعاية البديلة (*) :

هناك دور للرعاية الاجتماعية بإقامة كاملة للأيتام والأطفال ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم. هذه الدور من الصيغ المعروفة والمنتشرة عالمياً. وقد كانت الصيغة الوحيدة تقريباً في الرعاية لهذه الفئة من الأطفال. إلا أن تطور نظريات ومنهجيات الرعاية أدخلت تجديدات كثيرة على هذه الصيغة تتلخص على تنوعها وإختلافها، في استراتيجية عامة تقرر بقاء الطفل ماأمكن في بيئته الطبيعية، من خلال مختلف صيغ التكفل. فقد يبقى في أسرته الطبيعية أو أحد امتداداتها مع دعم مادي ورعائي وتوجيهي من قبل المراكز المختصة. وهذه هي الصيغة الأفضل. ذلك أن مؤسسات الرعاية هي في النهاية عالم مصطنع مهما تحسنت برامجها. وهي عالم مصطنع حيث لامرجعية نفسية عاطفية للطفل مما يشكل حاجة حيوية بالنسبة إليه. كما أنها عالم مصطنع بمقدار عزلتها عن الحياة الطبيعية.

وإذا لم يتيسر فرع معروف للأسرة الأصلية، كما في حالة الأطفال مجهولي الأبوين، فان من أفضل صيغ الرعاية هي الرعاية البديلة، التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية. هنا يعهد بالطفل إلى أسرة يتم اختيارها وفق معايير إجتماعية دقيقة. ويخضع الطفل للاشراف والمتابعة المستمرة من قبل الأجهزة المختصة في الوزارة. وتصرف له اعانة مالية تساعد القائم على احتضانه على الانفاق عليه. وتوضع شروط للأسر البديلة أو الحاضنة. كما تعطى مكافأة للطفل حين يبلغ سن الدراسة في مطلع كل عام للانفاق على احتياجاته المدرسية. وتقدم مكافأة مالية للأسرة الحاضنة لقاء جهودها. وتقدم لها كذلك مكافأة عند نهاية فترة الإحتضان. والكثير من الأسرتقوم بالاحتضان بدون مقابل إبتغاء الأجر والثواب من الله.

(*) إنه من النماذج الحديثة في مجال رعاية الأطفال فاقدي الأبوين يعمل به في المملكة العربية السعودية، بعد تكييفه ليتمشى مع تعاليم الشريعة وأوضاع هذه الفئة في مناطق المملكة.

لهذه الصيغة إذا أحسن الاعداد لها من حيث شروط إختيار الأسر ومتابعتها بالتوجيه ميزة كبرى، حيث ينعم الطفل بعلاقات عاطفية بديلة ويعيش في جو أسري مطمئن آمن. وهو مايمثل حاجة حيوية جذرية لاتقل أهمية بالنسبة لنموه السليم عن الحاجات الأساسية من تغذية وصحة. وتعتبر الأسر الحاضنة التي تعيش في بيئتها الطبيعية أفضل كثيراً من نموذج الأمهات البديلات الذي ينتشر عالمياً فيما يسمى باسم «قرى الأطفال» حيث يقسم هؤلاء إلى مجموعات صغيرة ذات سكن مستقل ضمن القرية. وتقوم على أمورهم أم بديلة تتولى كل شؤونهم، كما تتولى إدارة المنزل تماماً والإنفاق على إحتياجاته من الميزانية التي تخصص لها شهرياً حسب عدد الأولاد في عهدتها والذين لايزيدون عن 12 ولداً. والأم البديلة تتقاضى راتباً لقاء عملها وتلتزم بهذا العمل بشكل كامل ودائم. من مشكلات هذه الصيغة أنها تظل عالماً فيه شيء من الإصطناع. بينما أن التكفل والرعاية البديلة والإحتضان، هي الأقرب إلى الواقع الحياتي الفعلي من ناحية والأكثر تلاؤماً مع إحتياجات الطفل من ناحية ثانية، والأهم من ذلك فهو نابع من تعاليم الشريعة السمحاء التي تقدم صيغاً للرعاية البديلة لم تطبق في الغرب إلا مؤخراً، حيث اعتبرت نماذج رائدة.

رابعاً - مراكز تنمية المرأة الريفية (*) :

تنتشر مراكز تنمية المرأة الريفية في كل الولايات والمناطق في عمان وذلك على شكل مراكز محلية تتبع للتجمعات والولايات. وتهدف الى وضع خطة شاملة للنهوض بالمرأة الريفية وتنميتها إجتماعياً وصحياً وثقافياً ومهنياً وصولاً إلى إعطاءالمرأة دوراً قيادياً في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة. ويتم ذلك من خلال تنظيم برامج متكاملة في محو الأمية وتعليم الكبار ورعاية الأمومة والطفولة، والتدريب المهني، والبرامج الإنتاجية. وتصل خدمات هذا البرنامج إلى كل المناطق، حتى تلك النائية جداً منها إنطلاقاً من إستراتيجية التنمية الشاملة لكل قطاعات المجتمع.

(*) تشكل هذه المراكز برنامجاً شاملاً للنهوض بالمرأة الريفية في سلطنة عمان.

وتقوم الجمعيات الأهلية بدور أساسي في هذه البرامج في تنمية الأسرة من خلال النهوض بأحوال المرأة ومستواها. ذلك أن المرأة تبقى العنصر الإستراتيجي الفعلي في حياة الأسرة. وعلى مقدار إرتقاء ونمو المرأة ترتقى الأسرة من خلال تطور نوعية الحياة الذي سيدخل عليها بالضرورة بشكل عام، ومن خلال إرتقاء أساليب تنشئة الأطفال بشكل خاص.

وإضافة الى البرامج المعتادة، صحياً وتعليمياً ومهنياً تركز أنشطة هذه البرامج على جوانب هامة هي جوانب التثقيف الحياتي والتوعية من خلال أنشطة مختلفة تتخذ شكل اللقاءات والندوات والإحتفالات الاجتماعية والدينية والقومية. وتتضمن برامج التثقيف الحياتي العام تنمية التقاليد القائمة على الفضيلة والنابعة من تاريخ المجتمع وقيمه ومبادئه المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف. والتوعية إلى سبل الحياة السليمة في الصحة والإنجاب وتنشئة الأبناء وإدارة ميزانية الأسرة وتنظيم أحوالها، وتماسك الحياة الأسرية وتعزيز الروابط الزوجية. ويدخل ضمن ذلك كله محاربة العادات الخاطئة والخرافات والشعوذات.

وتسهم اجهزة الاعلام في توعية الاسرة من خلال العديد من البرامج الخاصة الموجهة الى الاسرة مباشرة والتي تهدف الى تأكيد قيمة مشاركة الاسرة في تطور المجتمع واهمية العمل والانتاج لها ونبذ التعصب والتطرف وتشجيع التكافل الاجتماعي بالاضافة الى تغريس القيم والتقاليد الدينية والوطنية.

هذا البعد التثقيفي العام يتميز بأهمية خاصة من ضمن برامج النهوض بالأسرة وتعزيز إمكاناتها المادية والمهنية والتعليمية والصحية. ذلك أنه لايتوجه إلى سد الاحتياجات الأساسية وحدها كما يشيع في الكثير من برامج الخدمات على أهميتها وضرورتها، بل يركز جهوده على تثمير هذه الخدمات الأساسية ونتائجها، من خلال الإهتمام بالإرتقاء بنوعية الحياة، وقدرة المرأة، وبالتالي الأسرة على إستيعاب أمور الدنيا وقضاياها وقواها المحركة. وهو مايزودها بالامكانات الشخصية والفكرية للتعامل مع التحديات الناشئة والإحتياجات المتجددة. ذلك أن برامج الخدمات الأساسية لايضمن لها سبل الدوام والإستمرار إلا بمقدار رفع

الوعي الثقافي والحياتي العام. وكذلك العمل على تطوير صورة الذات والنظرة إليها وتعزيز الدور الواثق النشط في التعامل مع الحياة، واطلاق ثقة المرأة ومن ثم الأم القيمة على الأسرة بذاتها وإمكاناتها، وإطلاق طاقاتها الكامنة حتى تصبح أكثر إقتداراً على التعامل مع قضايا الحياة من موقع الوعي والمعرفة والثقة والانفتاح على الدنيا والمجتمع والناس.

تعتبر عملية الإرتقاء الذاتي هذه راهناً في صلب كل برامج التنمية، وتشكل إستراتيجية كبرى مستقبلية.

خامساً - دور الإعلام والثقافة (*) :

ان التوعية والتثقيف التي أصبحت تشكل أحد أبرز مقومات التنمية الشاملة تجعل دور الاعلام إستراتيجياً في هذه العملية. وهناك العديد من البرامج الرائدة على هذا الصعيد في أكثر من قطر عربي خليجي.

ففي دولة قطر على سبيل المثال برامج خاصة بالأسرة والمرأة في الاذاعة والتلفزيون. ويتم انتاج هذه البرامج اما بشكل مباشر إعتماداً على القدرة الذاتية وجهود العاملين في هذين الجهازين، أو من خلال الإنتاج المشترك بالتعاون مع الجهات التخصصية المحلية والاقليمية، أو شراء البرامج الملائمة من الدول العربية والأجنبية مع الحرص على حسن انتقائها بما يتناسب مع القيم الإجتماعية والأصالة الثقافية.

وتهدف الاجهزة الاعلامية المسموعة والمرئية الى تنمية الروح الوطنية وتوسيع مدارك المرأة وتنمية طاقاتها الذهنية وتعديل سلوكها واكسابها الخبرات بالحياة وقضاياها، ولقد ترجمت هذه الاهداف في برامج وحلقات خاصة في التلفزيون كبرامج الاسرة التي تركز على تماسك العائلة وتعزيز الروابط بين افرادها والتربية الوالدية والتثقيف الزوجي، وكذلك هو شأن الاذاعة ودورها في توعية المرأة.

(*) تقدم دولة قطر برامج اعلامية رائدة في مجال التوعية وتنمية الأسرة.

وكذلك تخصص صفحات للأسرة في الصحف اليومية والمجلات وتحرص وزارة الاعلام والثقافة على دعم وتطوير دور الصحافة الوطنية في مجالات خدمة الاسرة والامومة وتقديم البرامج الارشادية. اضافة الى تشجيع قيام صحافة متخصصة للطفولة والامومة وشؤون المرأة.

تنبع أهمية هذه الجهود التثقيفية من خلال مختلف القنوات والبرامج الإعلامية، من كون الاعلام بصدد أن يصبح أداة الإتصال الأولى ومصدر المعلومات الأساسي في التثقيف والتربية والترويح، من خلال إتصال وسائل الاعلام بقواعد المعلومات الكبرى وبفضل إستخدام الأقمار الاصطناعية. فلقد أصبحت الكرة الأرضية مغلفة بشبكة إعلامية تهاوت معها حدود الزمان والمكان، وتقدم فرصاً غير مسبوقة في تاريخ الانسانية من المعرفة التي تتنوع بغير حدود. لقد أخذت وسائل الاعلام المرئي تحتل بإطّراد الحيز الذي كانت تحتله وسائل الاعلام المكتوب. ومن هنا فإن إمكانات هذه الوسائط في التنمية والتثقيف والتوعية والتربية والتأهيل ستصبح بلا حدود من حيث التنوع ومن حيث قوة التأثير وتغلغله.

من هنا فان هذا التوجه الاعلامي يتخذ طابع الإستراتيجية المستقبلية بلا منازع في التنمية الشاملة للمرأة والأسرة.

تلك كانت نماذج محدودة من البرامج الرائدة في تنمية الأسرة. إنها ليست الوحيدة بالطبع، حيث هناك برامج كثيرة أخرى رائدة لم نتوقف عندها من مثل برامج المشاركة الأهلية وأساليبها وميادينها، وبرامج التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية التي تجعل المشاركة الأهلية ليست مجرد نوايا طيبة ورغبات تطوعية، بل انها تربطها بوظائف معيشية حيوية. حيث لا تترسخ المشاركة إلا من خلال اعطائها طابعاً وظيفياً.

كذلك فإن الارتقاء بالأسرة ونمط حياتها يستدعي توفير التجهيزات والبنى الترويحية والاجتماعية - التفاعلية، والشبابية، والثقافية (من مسارح، ومتاحف،

وأندية ثقافية وفكرية ورياضية، ومراكز هوايات وساحات وحدائق للأطفال). كلها تعزز الروابط والتفاعل الاجتماعي. وهي تربط الأسرة بالحي والبيئة المحلية والقرية والمدينة والمجتمع بشكل عام مما يزيد من فرص النماء والوعي والانتماء في آن معاً(*).

بالطبع إن دور الهيئات الأهلية محوري واستراتيجي في كل هذه البرامج. وجهودها متنوعة وتغطي معظم جوانب برامج التنمية الشاملة للأسرة، المباشرة منها والمساعدة. والواقع أنه لايكاد يوجد نشاط في التخطيط الاجتماعي للتنمية المجتمعية الشاملة وتلبية إحتياجات الأسرة إلا وتقوم فيه الجمعيات الأهلية بدور هام وفاعل. ولقد حفلت التقارير القطرية المقدمة لأعمال الورشة المذكورة بالمخططات المتنوعة والفنية والفاعلة على هذا الصعيد مما يجعل عملية حصرها تكاد تكون متعذرة.

وليس ذلك بمستغرب، فان هذا التوجه أصبح يحتل صدارة واضحة في خطط التنمية الإجتماعية عالمياً. وتقوم هذه الاستراتيجية على مرتكزات صلبة أبرزها إرتباط الحصانة الاجتماعية، والأمن الاجتماعي والتماسك المجتمعي في وجه الضغوط والأزمات والتهديدات الكيانية وحتى الكوارث بمقدار اسهام الهيئات والجمعيات الأهلية في حركية المجتمع في مختلف أنشطته ووظائفه. إن العمل الأهلي لم يعد مجرد رديف ومساعد للعمل الحكومي بغية اقتسام الأعباء وتعظيم الموارد وحدها، بل أنه أصبح غاية أساسية بحد ذاتها وصولاً إلى الحصانة الوطنية والفاعلية المجتمعية. ولهذا فإن برامج تنمية الأسرة لابد أن تركز على هذه الاستراتيجية في عملها.

(*) تقوم دولة الامارات العربية المتحدة بجهود رائدة في هذا المضمار.

الخلاصة

توصيات مستقبلية في التخطيط الإجتماعي لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة العربية الخليجية

في ضوء الأبحاث وأوراق العمل التي عرضت ضمن برنامج جلسات ومجموعات عمل الورشة التدريبية حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية، وما تم خلالها من مناقشات وتطبيقات تدريبية على محاورها وموضوعاتها وما اشتملت عليه من مهارات ومفاهيم علمية.

فقد توصل المشاركون في ختام تلك المناقشات ومجموعات العمل الى خلاصة بتوصيات محددة تعكس تشخيص الورشة لاحتياجات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية، وذلك بهدف تذليل الصعوبات التي تواجه المشروعات والبرامج المنفذة في هذا المجال من جهة وتعزيز فرص نجاحها وتطوير فاعليتها وتحقيق اهدافها المنشودة من جهة أخرى.

وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1 - العمل على تكريس التخطيط الاجتماعي نهجاً واسلوباً لرصد وتشخيص احتياجات الاسرة وصياغة البرامج والمشروعات الملبية لها في اطار خطة ترتبط بالخطة العامة الموضوعة على مستوى الدولة، وعلى النحو الذي يحقق التكامل والتساند بين مختلف الجهود المبذولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية والاعلامية وغيرها، وبما يعزز المساعي التنموية المتوازنة لجميع المناطق والقطاعات، وبما يؤمن اوسع مشاركة اهلية في عملية التنمية.

2 - التأكيد على اهمية انشاء جهاز فني على مستوى كل دولة من الدول الاعضاء التى لا يتوافر فيها مثل هذا الجهاز، او تعزيز ما هو قائم، يتولى مهام التخطيط والتنسيق بين مختلف المؤسسات الرسمية والجهات الأهلية، والاضطلاع

بمهام المتابعة والتقويم والتوجيه لما تقدمه تلك الجهات من خدمات ومشروعات في مجال رعاية الأسرة ودعم دورها، وبما يكفل تحقيق النجاح والفاعلية لهذه الخدمات والمشروعات.

3 - العمل على تهيئة الظروف والوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية بالمشاركة من خلال الاستقطاب الواسع للعناصر المحلية ذات الكفاءة وتشجيعها على الانخراط في الجميعات والهيئات الاهلية، من اجل تدعيم دورها وفاعليتها في خدمة وتنمية المجتمع بوجه عام وفي مجال برامج رعاية الاسرة بوجه خاص، وبما يضمن تعبئة كل الطاقات والموارد المجتمعية الرسمية والأهلية وتكاملها.

4 - تدعيم دور وفاعلية المراكز الاجتماعية من خلال تطوير ما تقدمه من خدمات الى فئات المجتمع المحلى وجميع افراد الأسرة، وتعزيز القدرات الفنية والادارية للكوادر العاملة في هذه المراكز ببرامج التدريب والخبراء المتخصصين واستحداث مشروعات تلبي الحاجات الفعلية والمستجدة في المجتمع.

5 - تركيز العمل وتكثيف الجهود من أجل تحويل الأسر المستفيدة من نظام المساعدات والضمان الاجتماعي الى أسر منتجة، وذلك بتهيئة الفرص والامكانات لتطوير مصادر دخلها وتعزيز وسائل اعتمادها على ذاتها.

6 - العمل على تدعيم دور المجتمع ومسؤوليات الأسرة في رعاية الفئات الخاصة من أفرادها على الأصعدة النفسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية، وتوفير المناخ العاطفي اللازم لنجاح عملية ادماجهم في المجتمع، من خلال التعاون الايجابي والتجاوب النشط مع برامج مراكز التأهيل وغيرها من المراكز والمؤسسات المعنية.

7 - التأكيد على ضرورة المبادرة الى اشراك الجهات الاعلامية والتخطيط لاستثمار امكاناتها ووسائلها في جميع الخطط والبرامج والمشروعات المنفذة في مجال التوعية بقضايا الأسرة والتعريف بالخدمات المقدمة لرعايتها ودعمها، وذلك نظراً لما للاعلام من فاعلية وتأثير ملموس في نجاح تلك الخطط والبرامج والمشروعات.

8 - ضرورة العمل على تقويم فاعلية البرامج والمشروعات المنفذة في مجال رعاية الأسرة من خلال صياغة أداة تقويم موحدة على المستوى الخليجي يتم في ضوئها قياس مردودات تلك البرامج والمشروعات ومدى تلبيتها للاحتياجات الفعلية للجمهور المستهدف ومستوى أداء الكوادر العاملة ومدى توفر الامكانات المطلوبة ومقدار اسهام هذه البرامج والمشروعات المتحقق في مجال التنمية الذاتية للمستفيدين.

9 - توسيع نطاق برنامج الزيارات الاستطلاعية الذي ينفذه المكتب التنفيذي وفقاً للاطار العام الذي اعتمده المجلس بهدف توفير المزيد من الفرص للمسؤولين والمختصين بالدول الاعضاء للاطلاع على التجارب العربية والاجنبية الرائدة في مجال التخطيط الاجتماعي للمشروعات والبرامج الخاصة برعاية الأسرة وذلك من اجل الاستفادة منها بما يتناسب مع احتياجات وظروف المجتمع العربي الخليجي المسلم.

10 - من اجل توسيع امكانية الاستفادة من الانشطة التدريبية التي ينظمها المكتب التنفيذي واتاحة الفرصة لاكبر عدد ممكن من الكوادر الوطنية العاملة في مجال رعاية الأسرة، يدعو المشاركون الى تعميم تجربة تنظيم ورشة العمل التدريبية حول التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية وعقدها دورياً في جميع الدول الاعضاء وفقاً للاطار والبرنامج الذي يعدّه المكتب التنفيذي في ضوء ما تتقدم به الجهات المختصة في هذه الدول من ملاحظات ومرئيات.

صدر من هذه السلسلة

العـــــدد الأول : أوضاع مؤسسات الرعاية الإجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي ، ديسمبر 1983 «نافذ»

العـــدد الثـــاني : تشريعات العمل في الـــدول العربيـــة الخليجيـــة «دراسة مقارنة» ، يناير 1984 «نافذ»

العـــدد الثـــالث : رعـــاية الأحـــداث الجـــانحين بالدول العـــربيـــة الخليجيـــة ، يوليو 1984 «نافذ»

العدد الرابـــــع : نحـــو إستـــخـــدام أمـثل للقوى العـاملة الوطنيـة بالـــدول العربية الخليجية ، يناير 1985 «نافذ»

العدد الخامـــس : دراسات وقضايا من المجتمع العربـــي الخليجـــي « الأبحـــاث الفـــائزة في المســـابقـــة الأولى للبـــحث الإجتماعي » ، يوليو 1985 «نافذ»

العدد الســـادس : حـول واقع إحـصـــاءات القـوى العـاملة الوطنيـة المفاهيـم – الأجهزة – التطوير ، يناير 1986 «نافذ»

العدد السابـــــع : الشباب العربـــي فـــي الخليـج ومشكلاته المعاصـــرة «دراسات مختـارة» ، يونيـو 1986 «نافذ»

العدد الثامـــــن : واقـع مـــعـــدلات إنتـــاجـــيـــة العـــمل ووســـائل تطويرهـــــا ، يناير 1987 «نافذ»

العدد التاســـــع : قضـايا من واقع المجتمع العربي في الخليج «تـأخر سـن الزواج والمهـــــور – الفـــراغ – المخـدرات» «الأبحـاث الفـائزة في المســـابقـة الثـانيـة للبـحث الإجتمـاعي» ، مـارس 1987 «نافذ»

العـــدد العاشـــر : ظاهرة المربيـــات الأجنبيـــات
«الأسباب والآثار» ، أغسطس 1987 «نافد»

العدد الحادي عشر : العـمل الإجـتـمـاعي التطوعي فـي الدول العربيـةالخليجية – مقوماتـه – دوره – أبعـاده، ينـاير 1988 «نافد»

العدد الثـاني عشـر : الحـركـة التـعـاونيـة في الخليـج العـربـي
«الواقـع والآفـاق» ، يونيـو 1988. «نافد»

العدد الثـالث عشر : إحصـاءات العـمل وأهمـيـة النهـوض بهـا في أقطـار الخليج العربية ، مايـو 1989. «نافد»

العدد الرابـع عشر : دراسـات وقـضـايا من المجـتـمع العـربـي الخليـجـي «الأبحـاث الفـائزة في المسـابقـة الثالثة للبحـث الإجتماعي » الجزء الثالث ، اكتوبر 1989. «نافد»

العدد الخامس عشر : مظلة التأمينات الإجتماعية في أقطار الخليج العربية ، يناير 1990. «نافد»

العدد السادس عشر : القـيـم والتـحـولات الاجـتـمـاعـيـة المعـاصـرة «دراسـة في الإرشـاد الإجـتـمـاعي في أقطار الخليج العربية» ، أغسطس 1990. «نافد»

العدد السابع عشـر : الإعـاقـة ورعـاية المعـاقـين في أقطـار الخليـج العربية ، إبريل 1991 .

العدد الثامن عشـر : رعاية المسـنين في المجتمعـات المعاصـرة «قضايـا وإتجاهات» ، يناير 1992.

العدد التاسع عشـر : السـلامـة والصـحـة المهنيـة ودورها في حـمـاية الموارد البشرية ، ابريل 1992.

العدد العشـــرون : أزمـــة الخليج .. البـــعد الآخـــر – الآثـار والتداعيـــات الاجتماعية – ، أغسطس 1992.

العددالحادي والعشرون : التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية ، فبراير 1993 .

العدد الثاني والعشرون : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الابحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي» الجزء الرابع ، يوليو 1993.

العدد الثالث والعشرون : واقع وأهمـيـة تفـتـيش العـمل بين التـشـريع والممارسة ، اكتوبر 1993.

العدد الرابـــع والعشرون : رعـاية الطفـولة . . تـعزيـز مسـؤوليـات الأسـرة وتنظيم دور المؤسسات ، يناير 1994.

العدد الخامس والعشرون : التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الاعلام الحديثة ودور الأسرة ، مارس 1994.

العدد السادس والعشرون : واقع ومـتطلبـات التـثـقـيف والتـدريب والتـعليم والاعلام التعاوني ، يونيو 1994.

رقم الايداع في المكتبة العامة
1649 د.ع/1994

الطباعة بالمطبعة الشرقية – البحرين

المكتب التنفيذي

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية
سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الإجتماعية والعمالية
بدول مجلس التعاون الخليجي

ثمن الاشتراك في العدد:

في الدول العربية :	للأفراد (5ر3) دينار بحريني	(10 دولارات أمريكية)
	للمؤسسات (7) دنانير بحرينية	(20 دولاراً أمريكياً)
في الدول الأجنبية :	للأفراد (5ر5) دينار بحريني	(15 دولاراً أمريكياً)
	للمؤسسات (11) ديناراً بحرينياً	(30 دولاراً أمريكياً)

قسيمة اشتراك

الإسم : _____

العنوان : _____

الاشتراك المطلوب : اعتبار من العدد ( ) ولغاية العدد ( ) بواقع ( ) نسخة

مرفق شيك مصرفي بمبلغ : _____

يكتب الشيك باسم (المكتب التنفيذي) ويرسل مع قسيمة الاشتراك إلى :

المكتب التنفيذي ـ قسم الشؤون الإدارية والمالية
ص. ب : 26303 ـ المنامة ـ البحرين

* يرجى مراجعة الأعداد الصادرة ضمن هذه السلسلة في نهاية كل عدد.

هـذا العـدد

يمثل هذا الإصدار أحد إسهامات المكتب التنفيذي بمناسبة الإحتفال بالسنة الدولية للأسرة والذي تم استخلاص وصياغة مادته من التقارير والأوراق والأبحاث التي أعدت لورشة العمل التدريبية التي نظمها المكتب حول التخطيط الإجتماعي لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة الخليجية.

يشتمل هذا العدد على إطار وتوجهات عامة وتصورات منهجية مرنة في تحديد مهام عملية التخطيط الإجتماعي وتوظيف أدواته لرصد وتلبية إحتياجات الأسرة، كما يحاول تقديم بعض الصيغ النظرية والأسس التطبيقية لبرامج تنمية الأسرة العربية الخليجية، فضلاً عن عرض عدد من الخطوات والأساليب الفنية في مجال إعداد مثل هذه البرامج إضافة الى التعريف بنماذج منها وطرح بعض التجارب القطرية الدالّة.